



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلا
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

قياس أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك في
الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

د- رملي حمزة

من إعداد الطالب:

خوالد مولود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الأصلية	الصفة
ضيف روفية	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلا	رئيسا
رملي حمزة	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلا	مشرفا ومقررا
بن جدو سامي	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلا	ممتحنا
قرني عمار	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلا	ممتحنا
ساري نصر الدين	أستاذ محاضراً	جامعة الشيخ العربي التبسي-تبسة	ممتحنا
حريد رمي	أستاذ محاضراً	جامعة محمد الشريف مساعديّة- سوق أهراس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Handwritten signature: محمد بن عبد الله

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى

من قال فيهما الله جل جلاله وتقدست أسماؤه و صفاته: "أن

اشكر لي و لوالديك إلي المصير"

والذي رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه.

أمي العزيزة حفظها الله وبارك في عمرها.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم.

إلى كل أصدقائي وإخوتي في الله.

إلى كل من كان له فضل عليّ.

"ربي اوزعني ان اشكر نعمتك التي انعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه واخظني برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمد لله رب العالمين حمدا يكافئ نعمه و يوافي مزيده، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة و التسليم وبعد ..

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذ العمل على التمام والكمال، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان للأستاذ المشرف الدكتور "حمزة رملي" على تكرمه بالإشراف على هذه الأطروحة، وعلى كل ما قدمه من جهد ونُصح، وصبر عليّ طيلة فترة إعدادها.

الشكر أيضا موصول للدكتور "سامي بن جدو" على دعمه ومساعدته لي طيلة فترة إعداد هذا العمل، وعلى توجيهاته القيّمة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما اتقدم بالشكر والتقدير الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة هذا العمل كل باسمه ومقامه.

جزيل الشكر إلى كل من ساعدني ودعمني مادياً، علمياً ومعنوياً ولو بالكلمة الطيبة وساهم في خروج هذا العمل المتواضع إلى النور.

ملخص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990 وحتى 2021. وبغية تحقيق هذا الهدف، تم تقدير نموذج قياسي في إطار التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير والمعروفة اختصاراً باسم نماذج ARDL. حيث تم استخدام متغيرة مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ومتغيرات كلا من التداول النقدي مقاساً بنسبة النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي إلى المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2)، سرعة دوران النقود مُعبراً عنها بنسبة الناتج الداخلي الخام إلى المعروض النقدي (M2) وكتلة الأجور في القطاع العام والخاص كمتغيرات تفسيرية.

وقد خلصت نتائج التقدير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية السابقة. نتائج التقدير أيضاً، توصلت إلى أن الزيادة في المتغيرات التفسيرية السابقة بـ 1% سوف يؤدي إلى الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 2.68%، و3.41% و2.46% على التوالي، كما أنه في حالة حدوث صدمة في المتغيرات التفسيرية فإن مؤشر أسعار الاستهلاك سوف يعود إلى حالته التوازنية بـ 27.07% في السنة، أي أنه سوف يستغرق 3.7 سنة حتى يعود إلى حالته الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مختلف الاختبارات التشخيصية المستخدمة في صورة اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار الارتباط التسلسلي، اختبار ثبات التباين، واختبار جودة اختيار المتغيرات التفسيرية، بالإضافة إلى اختباري CUSUM و CUSUM Squared قد اتفقت على جودة نتائج النموذج المقدر والمستخدم في الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مؤشر أسعار الاستهلاك، التداول النقدي، سرعة دوران النقود، كتلة الأجور، نموذج

ARDL

Abstract:

The aim of this study was to measure and analyze the impact of currency in circulation on the Consumer Price Index in Algeria from 1990 to 2021. To achieve this goal, an econometric model was estimated within the framework of common integration and distributed lag regression models, known as ARDL models. Inflation rate was used as the dependent variable, while explanatory variables included currency in circulation measured by the ratio of currency in circulation outside the banking sector to the broad money supply (M2), money velocity expressed by the ratio of GDP to the money supply (M2), and payroll in the public and private sectors.

The estimation results revealed the existence of a long-term equilibrium relationship (common integration relationship) between the dependent variable and the aforementioned explanatory variables. The results also showed that a 1% increase in the explanatory variables would lead to a 2.68%, 3.41%, and 2.46% increase in the Consumer Price Index, respectively. In case of shocks in the explanatory variables, the Consumer Price Index would return to its equilibrium state at a rate of 27.07% per year, indicating it would take 3.7 years to return to its natural state. Moreover, various diagnostic tests used, such as the normal distribution test of residuals, sequential correlation test, variance stability test, and the test of the quality of explanatory variable selection, along with CUSUM and CUSUM Squared tests, all confirmed the quality of the results of the estimated model used in the study.

Keywords: Consumer Price Index, Currency in Circulation, Money Velocity, Payroll, ARDL Model.

Résumé :

Le but de cette étude était de mesurer et d'analyser l'impact de la circulation monétaire sur l'indice des prix à la consommation en Algérie de 1990 à 2021. Afin d'atteindre cet objectif, un modèle économétrique a été estimé dans le cadre de l'intégration commune et des modèles de régression distribuée avec des retards, connus sous le nom de modèles ARDL. Le taux d'inflation a été utilisé comme variable dépendante, tandis que les variables explicatives comprenaient la circulation monétaire mesurée par le ratio de la monnaie en circulation en dehors du secteur bancaire sur la masse monétaire élargie (M2), la vitesse de la monnaie exprimée par le ratio du produit intérieur brut sur la masse monétaire (M2) et la masse salariale dans les secteurs public et privé.

Les résultats de l'estimation ont révélé l'existence d'une relation d'équilibre à long terme (relation d'intégration commune) entre la variable dépendante et les variables explicatives précédentes. Les résultats ont également montré qu'une augmentation de 1% des variables explicatives entraînerait une augmentation de l'indice des prix à la consommation de 2,68%, 3,41%, et 2,46%, respectivement. En cas de choc dans les variables explicatives, l'indice des prix à la consommation reviendrait à son état d'équilibre en 27,07% par an, ce qui signifie qu'il faudrait 3,7 ans pour revenir à son état naturel. De plus, les différents tests de diagnostic utilisés, tels que le test de distribution normale des résidus, le test de corrélation séquentielle, le test de stabilité de la variance, et le test de qualité du choix des variables explicatives, ainsi que les tests CUSUM et CUSUM Squared, ont tous confirmé la qualité des résultats du modèle estimé utilisé dans l'étude.

Mots-clés: Indice des prix à la consommation, Circulation monétaire, Vitesse de la monnaie, Masse salariale, Modèle ARDL.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وتقدير
	ملخص الدراسة
I-IV	فهرس المحتويات
VI-VIII	قائمة الجداول والاشكال
X	قائمة الملاحق
أ-ل	I. المقدمة
و	8.I. مراجعة الدراسات السابقة
57-34	II. المقاربات النظرية للمعروض النقدي
34	II. المقاربات النظرية للمعروض النقدي
35	1.II. النظرية الكمية للنقود (Quantity Theory of Money)
35	1.1.II. معادلة التبادل (صيغة المبادلات لفيشر)
36	2.1.II. نظرية الأرصدة النقدية الحاضرة (The Cambridge Equation)
38	2.II. نظرية تفضيل السيولة لكينز Keyen's Liquidity preference Theory
39	1.2.II. الطلب على النقود عند كينز (تفضيل السيولة) (Liquidity preference)
46	2.2.II. عرض النقود عند كينز
46	3.II. منهج الكينزيين الجدد (post-Keynesin Development)
47	1.3.II. نظرية المخزون للطلب على النقود (تجديد بومول)
49	2.3.II. نظرية التوازن العام للمحفظة الاستثمارية
51	4.II. النظرية الكمية الحديثة (تحليل ميلتون فريدمان)
52	1.4.II. الطلب على النقود وفق النظرية الكمية الحديثة

فهرس المحتويات

54	2.4.II. معادلة الطلب على النقود وفق النظرية الكمية الحديثة
55	3.4.II. عرض النقود عند فريدمان (النظرية الكمية الحديثة)
88-59	III. الإطار النظري للمعروض النقدي ومؤشر أسعار الاستهلاك
61	1.III. تعريف المعروض النقدي (الكتلة النقدية)، والعناصر المقابلة له
61	1.1.III. تعريف الكتلة النقدية ومقابلاتها
65	2.1.III. مقابلات المعروض النقدي (مقابلات الكتلة النقدية)
68	2.III. علاقة السياسة النقدية بالمعروض النقدي
68	1.2.III. تعريف السياسة النقدية
69	2.2.III. أدوات السياسة النقدية
75	3.III. مفاهيم أساسية حول الأرقام القياسية للأسعار
75	1.3.III. الأرقام القياسية، استخداماتها وصيغها
78	2.3.III. الأرقام القياسية للأسعار
84	4.III. خطوات إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر
84	1.4.III. تحديد المواد التي ستدخل في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك (سلة المستهلك)
86	2.4.III. تحديد مصادر الأسعار
86	3.4.III. تحديد سنة الأساس
87	4.4.III. إعداد الأوزان الترجيحية
87	5.4.III. حساب مؤشر أسعار الاستهلاك
97-90	IV. الطريقة والأدوات
91	1.IV. عينة الدراسة
91	2.IV. تحديد وتعريف متغيرات الدراسة
94	3.IV. أدوات جمع البيانات

فهرس المحتويات

94	4.IV. المعالجات والاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
97	5.IV. منهج الدراسة
156-99	V. تحليل البيانات
100	1.V. تحليل تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021
101	1.1.V. تطور المعروض النقدي (M2)
106	2.1.V. تطور أشباه النقود (الودائع لأجل)
109	3.1.V. تطور النقود (M1)
112	4.1.V. تطور النقود الكتابية (إجمالي ودائع الاطلاع)
117	5.1.V. تطور التداول النقدي (CiC)
120	2.V. تحليل لتطور مقابلات المعروض النقدي (الكتلة النقدية) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021
122	1.2.V. تطور صافي الأصول الخارجية
126	2.2.V. تطور القروض المقدمة للدولة
128	3.2.V. تطور القروض المقدمة للاقتصاد
129	3.V. تحليل واقع المنظومة السعرية في الجزائر
129	1.3.V. واقع نظام الأسعار (السياسة السعرية) في الجزائر قبل 1990
134	2.3.V. واقع نظام الأسعار في الجزائر خلال مرحلة اقتصاد السوق
136	3.3.V. واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)
140	4.V. تحليل أسباب ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر
140	1.4.V. الأسباب النقدية والمالية
141	2.4.V. الأسباب الهيكلية
142	3.4.V. الأسباب المؤسسية

فهرس المحتويات

143	5.V. تحليل التطبيق القياسي لاختبار أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر
143	1.5.V. تحديد النموذج المستخدم في الدراسة
144	2.5.V. تحليل نتائج النموذج القياسي
165 - 158	VI. مناقشة النتائج واختبار الفرضيات
158	1.VI. اختبار الفرضيات
160	2.VI. نتائج الدراسة
160	1.2.VI. النتائج النظرية
160	2.2.VI. النتائج التحليلية
162	3.2.VI. النتائج التطبيقية
163	4.2.VI. مناقشة نتائج الدراسة على ضوء نتائج الدراسات السابقة
164	3.VI. توصيات ومقترحات الدراسة
165	4.VI. آفاق الدراسة
177-167	قائمة المراجع
192-179	الملاحق



قائمة الجداول
والأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
38	أوجه الاختلاف بين معادلة التبادل لفيشر ومعادلة كامبريدج	(01)
57	أوجه الاختلاف بين نظرية كينز ونظرية فريدمان	(02)
65	جدول مبسط لميزانيتي البنك المركزي والقطاع البنكي	(03)
66	الميزانية الموحدة للنظام البنكي	(04)
92	تحديد متغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة) وتعريفها	(05)
101	تطور المعروض النقدي ومكوناته في الجزائر	(06)
121	تطور مقابلات المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(07)
137	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر والمجموعات المكونة له خلال الفترة 1990-2021	(08)
146	نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الداخلة في العلاقة.	(09)
147	نتائج معايير اختيار فترة التأخير المثلى	(10)
148	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود	(11)
150	نتائج تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل باستخدام نموذج ARDL	(12)
151	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج ARDL	(13)
154	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي	(14)
154	نتائج اختبار ثبات التباين	(15)
154	نتائج اختبار Ramsey RESET	(16)

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
40	منحى الطلب على النقود بدافع المعاملات	(01)
42	منحى الطلب على النقود بدافع الاحتياط	(02)
43	منحى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط	(03)
44	منحى الطلب على النقود بدافع المضاربة	(04)
45	منحى تفضيل السيولة (منحى الطلب على النقود)	(05)
46	منحى عرض النقود عند كينز	(06)
48	منحى إدارة الدخل حسب بومول	(07)
48	منحى الطلب على النقود لغرض المبادلات والاحتياط حسب بومول	(08)
51	منحى الطلب على النقود بدافع المضاربة حسب توبين	(09)
93	شكل بياني توضيحي لمتغيرات الدراسة	(10)
102	تطور مكونات المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.	(11)
103	تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(12)
107	تطور أشباه النقود (الودائع لأجل) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(13)
109	تطور النقود (M1) ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(14)
110	تطور النقود (M1) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(15)
113	تطور النقود الكتابية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(16)
113	مجموع ودائع الاطلاع (النقود الكتابية) حسب الصنف	(17)
114	تطور مكونات النقود الكتابية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(18)
114	تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(19)
116	تطور الودائع لدى مركز البريد في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.	(20)

117	تطور التداول النقدي (CiC) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(21)
122	تطور مقابلات المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(22)
123	تطور صافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(23)
124	ارتباط تطور صافي الأصول الخارجية مع أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(24)
126	تطور القروض المقدمة للدولة (الخزينة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(25)
128	تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(26)
138	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(27)
138	تطور مجموعات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	(28)
148	بيان توضيحي للنماذج المرشحة للدراسة	(29)
153	القيم الحقيقية والقيم المقدرة والبواقي	(30)
153	اختبار التوزيع الطبيعي	(31)
153	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL- ECM)	(32)

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الملحق
180-179	بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية.	(01)
189-182	نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة	(02)
191-190	نتائج تقدير النموذج المستخدم في الدراسة	(03)

I. مقدمة

I. مقدمة

يعد مؤشر أسعار الاستهلاك مقياسًا أساسيًا لتقدير ورصد التغيرات في المستوى العام للأسعار واتجاهها، حيث يستخدمه الإحصائيون كوسيلة لقياس تحركات الأسعار والتنبؤ المستقبلي لها خلال فترات زمنية مختلفة، وبالتالي فهو مقياس حقيقي للتغيرات في القدرة الشرائية للعملة.

تلعب النقود دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ لا تعدو أن تقوم بدور وسيط في المبادلات، ومقياس للقيمة فحسب، بل تتعدى ذلك إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

يعتبر المعروض النقدي بمختلف مجاميعه أداة رئيسية يستخدمها البنك المركزي لإدارة وتوجيه السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي من خلال تأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية بصفة خاصة، وهو ما ينعكس بدوره على الاقتصاد ككل.

وعليه تولي مختلف الدول أهمية بالغة للمعروض النقدي حيث تقوم بتنظيم وضبط إصداره بما يتلاءم وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية. مما يحتم على السلطات النقدية التحكم في حجمه بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي. ولقد أخذت العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار حيزا كبيرا من الاهتمام لدى المفكرين والباحثين في مجال الاقتصاد، فبدأ من الدراسات الأولى لأنجل، بيجو وفيشر مرورا برواد مدرسة كامبريدج إضافة إلى الكينزيين ووصولاً إلى المدرسة النقدية الحديثة بزعامة ميلتون فريدمان، وعلى الرغم من اختلاف هاته المدراس إلا أنها اجتمعت على إثبات وجود وقوة هاته العلاقة.

الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم كانت ولازالت عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية، نظرا لارتباطها بقطاع المحروقات، فكلما تدهورت أسعار المحروقات في السوق العالمية أثر ذلك سلباً على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي ظل توجه الحكومة الجزائرية نحو اقتصاد السوق وجب عليها تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والتحرير التدريجي للأسعار والأسواق، حيث تجسدت بواحد هاته الإصلاحات في قانون القرض والنقد 90-10، الذي سمح بتهيئة أرضية ملائمة للنشاط البنكي والنقدي في الجزائر.

يتضح من خلال تتبع الوضعية النقدية (المسح النقدي) أن التداول النقدي قد عرف نمواً وتوسعاً كبيراً، يمكن إرجاع سببه إلى تطور المعروض النقدي ومقابلاته من جهة، ومن جهة أخرى إلى التحولات التي شهدتها السياسة النقدية.

وفي هذا السياق تكتسي مسألة البحث عن أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك أهمية بالغة في ظل استمرار الارتفاع المتزايد للأسعار وتدهور قيمة العملة الوطنية، لذا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتتبع أثر التداول النقدي خارج النظام المصرفي على أحد من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في مؤشر أسعار الاستهلاك.

1.1. إشكالية الدراسة:

تقع على عاتق السلطات النقدية مهمة التحكم في المعروض النقدي بهدف التأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية. وقد مرّ النظام البنكي والنقدي الجزائري بعدة مراحل تغيرت فيها السياسة النقدية بتغير الأوضاع والفلسفة الاقتصادية السائدة، حيث عرفت في عديد الأحيان سياسة توسعية، نحاول في هاته الدراسة معرفة أثر التداول النقدي خارج النظام المصرفي والنتائج عن السياسات النقدية المختلفة على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة الممتدة بين (1990-2021)، وعليه يمكن إبراز إشكالية دراستنا في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يؤثر التداول النقدي خارج النظام المصرفي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

وبغية الإلمام بموضوع الدراسة قدر المستطاع، تم تقسيم التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو المنحى الذي يتخذه مؤشر التداول النقدي خارج النظام المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

- ما هو المنحى الذي يتخذه مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

- هل توجد علاقة تأثير لسرعة دوران النقود وكتلة الأجور على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

2.I. فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم يمكن وبهدف الإجابة على الاشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التي نسعى لاختبارها على النحو التالي:

أ. الفرضية الرئيسية: يمكننا افتراض وجود أثر ايجابي ومعنوي للتداول النقدي خارج النظام المصرفي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021).

ب. الفرضيات الفرعية: يمكن ابرازها فيما يلي:

- الفرضية الفرعية الأولى: شهد حجم التداول النقدي خارج النظام المصرفي في الجزائر نموًا مُطردًا خلال فترة الدراسة (1990-2021).

- الفرضية الفرعية الثانية: سجّل مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر نموًا مستمرًا خلال فترة الدراسة (1990-2021).

- الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة تأثير في الأجل الطويل لسرعة دوران النقود وكتلة الأجور على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2021).

3.I. دوافع اختيار موضوع الدراسة:

تتلخص الأسباب التي دفعتنا لمعالجة هذا النوع من المواضيع في النقاط التالية:

- اختيارنا لهذا الموضوع ينبع أساساً من واقع الاقتصاد الجزائري الذي يتسم بتباين وعدم استقرار مستويات الأسعار، لذا فإن معرفة الأثر الذي يحدثه التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك، مبرراً رئيسياً لاختياره معالجته؛

- قلة ومحدودية الدراسات الوطنية المتعلقة بدراسة وقياس أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث لم يأخذ هذا النوع المواضيع حيزاً كبيراً من البحث والدراسة؛

- تعميق وتنمية المعارف والمكتسبات العلمية في هذا الجانب، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يندرج ضمن تخصص الباحث (اقتصاد نقدي وبنكي)؛

- قد كان اختيارنا لهذا الموضوع نابع من انشغالنا الكبير به كون أن العرض النقدي في الجزائر له الأثر الكبير على وضعية الاقتصاد الكلي؛

- الميول والرغبة الذاتية في معالجة هذا النوع من المواضيع وفق النماذج القياسية.

4.I. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في قياس وتحليل أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك على ضوء الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1990-2021.

كما توجد أهداف أخرى لدراستنا يمكن إيجازها فيما يلي:

- استعراض آراء المفكرين الاقتصاديين وفق مختلف المقاربات الاقتصادية التي تدرس العلاقة بين المعروض والتداول النقدي ومؤشر الأسعار.
- اكتساب خلفية نظرية حول المعروض النقدي بمختلف مجاميعه ومؤشر أسعار الاستهلاك؛
- اعطاء نظرة شاملة عن الوضعية النقدية في الجزائر، من خلال تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021؛
- محاولة القيام بنمذجة قياسية لمعرفة نسبة مساهمة صدمة التداول النقدي خارج النظام المصرفي في تفسير التغيرات التي طرأت على مؤشر أسعار الاستهلاك؛
- تقديم الاقتراحات الملائمة والكفيلة بمساعدة أصحاب القرار الاقتصادي في رسم السياسة النقدية.

5.I. أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، والمستمدة أساساً من النظرية الاقتصادية، نظراً لأن زيادة كمية النقود المتداولة -في ظل محدودية الجهاز الانتاجي- تؤثر على التوازنات الاقتصادية الكلية، والتي من أهمها تحقيق الاستقرار الداخلي (استقرار مستويات الأسعار). كما يساعد السلطة النقدية (البنك المركزي) في الرقابة على السيولة المحلية بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

رغم أن النظرية الاقتصادية تنص على أن أي زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، وعلى الرغم من وضوح هاته العلاقة نظرياً من خلال معادلة التبادل لفيشر إلا أن هنالك تعقيدات كبيرة في هاته العلاقة خاصة في المدى القصير، ويظهر التباين في وضوح هاته العلاقة بين المديين الطويل والقصير، بين الدول النامية والدول الناشئة، والدول المتقدمة.

وهو ما يجعل الجزم بوجود هاته العلاقة في الاقتصاد الجزائري بصفة آلية أمراً غير محسوم، هذا بالإضافة إلى أن أغلب الدراسات لم تولي أهمية كبيرة لمتغير كمية النقود المتداولة خارج القطاع

المصرفي. بمعنى النقود المتداولة في شكلها السائل (ورقية ومعنوية). وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على هاته الفجوة البحثية.

6.I. حدود الدراسة:

ضُبطت الدراسة في إطار مكاني (جغرافي) وزماني، حيث حُدِّتْ مكانياً وجغرافياً بدراسة الاقتصاد الجزائري ككل، أما زمانياً فقد امتدت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021 وهو ما يمثل مدة زمنية قدرها 32 سنة، وبالتالي فهي تعد فترة زمنية مناسبة نظير التغيرات الاقتصادية (البرامج التنموية المتبعة منذ التحول إلى اقتصاد السوق)، بالإضافة إلى الإصلاحات النقدية والمالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري آنذاك.

7.I. هيكل الدراسة:

حرصاً منا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم، تضمنت الدراسة مقدمة بالإضافة إلى خمسة فصولين وبعدهما خاتمة، ويمكن استعراض محتوى هاته الفصول بشكل موجز على النحو التالي:

مقدمة استعرضنا فيها إشكالية الدراسة وأهميتها وأهدافها، ثم قمنا باستعراض وتحليل مختلف الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع واستخراج الفجوة البحثية.

في الفصل الثاني تناولنا المقاربات النظرية للمعروض النقدي، أما الفصل الثالث فقمنا بإبراز الإطار النظري للمعروض النقدي بمختلف مجاميعه ومقابلاته، بالإضافة إلى عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأرقام القياسية ومؤشر أسعار الاستهلاك وطرق إعداده وقياسه، في حين حاولنا في الفصل الرابع توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

أما في الفصل الخامس قمنا بتحليل النتائج وتفسيرها، وفي الفصل الأخير قمنا بمناقشة النتائج على ضوء الفرضيات ونتائج الدراسات السابقة.

8.I.مراجعة الدراسات السابقة

يعد موضوع التداول النقدي من المواضيع التي تعاني المكتبة الجزائرية من قلتها، فالبحوث والدراسات العلمية قليلة -على حد علم الباحث- فلم يلقى موضوع التداول النقدي حتى الآن في الجزائر ما يستحق من اهتمام من جانب الباحثين من خلال المسح المكتبي لعدد من المكتبات الجزائرية، وخاصة الدراسات التي تدرس أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك.

لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان، لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال التعرف على أهدافها وأبعادها ومنهجية معالجة فرضياتها، ويريد الباحث أن يشير أن الدراسات التي سيتم استعراضها جاءت بين الفترة الزمنية 1970-2021 وشملت مجموعة من البلدان، مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي، وقد تم تصنيف الدراسات حسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وحسب كونها وجدت علاقة ايجابية أو سلبية بين هذه المتغيرات، وفي ما يلي سنقدم عرضاً لهذه الدراسات ثم نقارنها مع أهداف الدراسة الحالية، ونوضح أوجه الاستفادة منها، ثم نبين أوجه اختلاف وتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1.8.I.استعراض الدراسات السابقة

يرى (الغالبى و الجبوري، 2008)، (Eggon & Ajidani, 2020)، (عمي سعيد و بوهريه ، 2017)، (Md Qaiser Alam & Md Shabbir Alam, 2016)، (Chinweobo, 2010)، (بلقاسمي ، 2017) (دقيش و بن باير، 2019)، (Andreas & Tsamis, 2012)، (شيبان ، 2016)، (الغالبى و الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، 2008) (Bedjaoui, 2014)، (رمضاني، 2021)، (Nair , Rabiunnesa, & Mahamuda, 2019)، (بن عيسى، 2015)، (مخاليف ، 2017)، (Kole, Wali , & Alhassan , 2020)، (Vidya & (Yugang He, 2017) (Dhirendra, 2022)

يرى (الغالبى والجبوري، 2008، عمي سعيد وبوهريه، 2017، بلقاسمي، 2017، دقيش وبن باير، 2019، شيبان، 2016، رمضاني، 2021، بن عيسى، 2015، مخاليف، 2017) بأن هناك علاقة طردية بين التداول النقدي ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسات (Eggon & Ajidani, 2020, Md Qaiser Alam & Md Shabbir, 2016, Chinweobo, 2010, Nair, Rabiunnesa & Mahamuda, 2019, Andreas & Tsamis, 2012, Bedjaoui 2014, Kole, wali, & Alhassan, 2020, Yugang He, 2017, Vidya & Dhirendra, 2022)

حيث توصل (الغالبى و الجبورى، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فى عينة من الدول المتقدمة، 2008) من خلال الاستعانة بأسلوب الانحدار الخطى البسيط وفق برمجية (Minitab Under Windows) إلى أن التداول النقدي -بين الأفراد- (CIC) فى اسبانيا هو أكثر المجاميع النقدية تأثيراً على مؤشر أسعار الاستهلاك، ضمن العينة المختارة من الدول المتقدمة والتي تحتوي أيضاً على كندا و اليابان. وفى نفس السياق توصل (Eggon & Ajidani, 2020) إلى نتيجة مفادها أن المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M1) يؤثر إيجاباً على التضخم، وهو ما نفس استخلصه (عمى سعيد و بوهريه ، 2017) لكن باستخدام التغير السنوي فى المعروض النقدي MS ومختلف المجاميع النقدية M1 و M2، وباستخدام نموذج الحدود لتقدير محددات التضخم فى الهند خلص (Md Qaiser Alam & Md Shabbir Alam, 2016) إلى وجود علاقة قوية بين المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2) ومؤشر أسعار الاستهلاك فى الأجل القصير، بينما يضعف هذا الأثر فى الأجل الطويل.

وتتوافق نتائج (Chinwebo, 2010) مع النظرية الاقتصادية، حيث قام بدراسة تأثير السياسة النقدية على معدل التضخم فى نيجيريا خلال الفترة 1985-2019 باستخدام نموذج (VAR)، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن المعروض النقدي بالمعنى الضيق معبراً عنه بـ (M1) يؤثر إيجاباً على التضخم. كما أسفرت نتائج دراسة (بلقاسمى ، 2017) إلى أن زيادة المعروض النقدي فى الجزائر تؤدي إلى أحداث تغيير إيجابى فى التضخم على المديين القصير والطويل دون حدوث أى تأثير على معدل البطالة، كما أن تسرب جزء من المعروض النقدي خارج الدائرة النقدية يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار فى ظل محدودية الجهاز الإنتاجى وعدم مرونته لتغطية الطلب المتزايد، كما خلصت دراسة (دقيش و بن باير، 2019) والتي اعتمدت نموذج ARDL لتقدير أثر الكتلة النقدية على التضخم فى الجزائر إلى وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية معبراً عنها بـ M2 والتضخم وهو ما يتفق مع آراء رواد النظرية الكمية للنقود. كما قام (Andreas & Tsamis, 2012) بدراسة العلاقة السببية بين عرض النقود (M2)، مؤشر أسعار الاستهلاك، الانفاق الحكومى والنمو الاقتصادى فى قبرص خلال الفترة 1980-2009 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث أقر بوجود علاقة موجبة بين المعروض النقدي (M2) ومؤشر أسعار الاستهلاك. وفى نفس السياق أظهرت نتائج الدراسة التي قامت بها (شيبان ، 2016) إلى عدم فعالية السياسة النقدية فى تحكمها لكمية النقود المتداولة بمعناها الضيق (M1) والواسع (M2) بما يتوافق مع نمو الناتج الداخلى الخام، ولقد فسرت الباحث ذلك بضعف وعدم مواكبة النظام البنكى لتطورات

العصر وخاصة في مجال الاعلام والاتصال، إضافة إلى غياب الوعي الادخاري والثقافة البنكية بين الأفراد.

كما حاولت (Bedjaoui, 2014) إيجاد العلاقة التبادلية بين معدل التضخم ونمو الكتلة النقدية (M2) في الجزائر باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) وبالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 1970-2012، وخلصت إلى الكتلة النقدية ومعدل السيولة لهما دور مهم في احداث التضخم في الجزائر، حسب ما جاءت به النظرية النقدية، وهو ما أثر سلبًا على قيمة العملة. وبدورها قامت (رمضاني، 2021) بقياس مدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي ممثلة في-الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات- للتغيرات في العرض النقدي باستخدام نموذج SVAR خلال الفترة 1990-2018، إذ توصلت إلى أن استجابة التضخم ممثلًا بمؤشر أسعار الاستهلاك للتغيرات المفاجئة في العرض النقدي معبرا عنه بـ (M2) لا تستمر بشكل طردي طيلة فترة الاستجابة بل يستجيب مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القريب (3 سنوات الأولى) بشكل ايجابي ثم تتحول هذه الاستجابة إلى عكسية في المدى المتوسط والبعيد. وعلى عكس نتائج الدراسة السابقة تمحورت

دراسة (Nair , Rabiunnesa, & Mahamuda, 2019) حول الكشف عن العلاقة السببية بين المعروض النقدي بمعناه الضيق (M1) والواسع (M2) ومؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) في بنغلادش على المدى القصير والطويل، باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM) واعتماد بيانات شهرية امتدت من شهر ماي 2010 إلى ديسمبر 2017، وقد أفضت الدراسة إلى أن المعروض النقدي سواء بمعناه الضيق (M1) أو الواسع (M2) يؤثر على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى الطويل من دون المدى القصير.

كما أسفرت نتائج الدراسة التي قامت بها (بن عيسى، 2015) لتحليل العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات التفسيرية (المعروض النقدي (M2)، الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف ومؤشر أسعار الواردات)، في عينة من دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) إلى أن عرض النقود يفسر الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وتونس بنسبة 15.44% و28% على التوالي، وهو ما يؤكد على أن التضخم في البلدين هو ظاهرة نقدية، وهي نتيجة مطابقة لما توصلت إليه النظرية الكمية للنقود والنظرية المعاصرة. أما بالنسبة للمغرب فإن عرض النقود لا يفسر الجانب الأكبر من تقلبات مؤشر أسعار الاستهلاك، بل يرجع المصدر الرئيسي لارتفاع الأسعار المحلية بالبلد إلى ارتفاع أسعار الواردات، وهو ما يدل على أن التضخم بالمغرب هو تضخم مستورد.

أما (مخاليف ، 2017) فقد قامت بدراسة محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980-2014، حيث توصلت إلى أن المعروض النقدي (M2) يؤثر بشكل كبير على مؤشر أسعار الاستهلاك، كما أن الانفاق العام والأجور هي أكثر العوامل المحددة للضغوط التضخمية في الجزائر. وفي نفس السياق عمدت دراسة (Kole, Wali & Alhassan , 2020) , على تحليل محددات الطلب على النقود في جنوب افريقيا خلال الفترة الممتدة من 1990-2019 باستخدام نموذج ARDL، وخلصت إلى نتيجة مفادها أن المعروض النقدي بالمعنى الضيق يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل القصير؛ أما على المدى الطويل يكون هذا التأثير سالبًا ومعنويًا.

قامت دراسة (Yugang He, 2017) أيضًا بتحليل العلاقة بين المعروض النقدي وبعض المتغيرات الاقتصادية (مؤشر أسعار الاستهلاك، الناتج الداخلي الخام ومعدل الفائدة) في الصين خلال الفترة 2000-2016، حيث خلصت إلى أن المعروض النقدي (M2) يتناسب طرديا مع مؤشر أسعار الاستهلاك. كما هدفت دراسة (Vidya & Dharendra, 2022) إلى تحليل المعروض النقدي بالمعنى الأوسع (M3) ومؤشر أسعار الاستهلاك في الهند خلال فترة جائحة كورونا، حيث أسفرت نتائجها على أن المعروض النقدي بالمعنى الأوسع (M3) يؤثر بشكل ايجابي ومعنوي على مؤشر أسعار الاستهلاك، وهو ما يتناسب مع معادلة التبادل لفيشر .

وعلى عكس ما توصلت إليه نتائج الدراسات سالفة الذكر، خُصِّتْ دراسة (الغالبى و الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، 2008) إلى أن المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2) والتداول النقدي (CIC) لم يسجلا أي تأثير على مؤشر أسعار الاستهلاك في كندا خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى غاية 2001. أما في اليابان وخلال نفس فترة الدراسة لا يوجد تمامًا أي أثر للمعروض النقدي بالمعنى الأوسع (M3) والتداول النقدي (CIC) على مؤشر أسعار الاستهلاك.

وهو ما يختلف مع نتائج الدراسة التي أجراها (الغالبى و الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، 2008) على عينة من الدول النامية، حيث اشتملت العينة المختارة على دولة تنتمي إلى جنوب شرق آسيا وهي الفلبين، ودولة أخرى تقع جنوب قارة آسيا ألا وهي الهند، بالإضافة إلى دولتين؛ الأولى من أمريكا الشمالية (وهي المكسيك) أما الثانية فهي جمهورية مصر العربية والتي تنتمي إلى قارة افريقيا وبالتحديد دول الشرق الأوسط. وقد تمحورت

إشكالية هذه الدراسة حول تبيان الأثر الذي يحدثه المعروض النقدي بمختلف مجاميعه (M1، M2، M3) بالإضافة إلى التداول النقدي (CIC) بكونه متغير مستقل على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (النتائج الداخلي الخام، سعر الفائدة، معدل التضخم معبر عنه بالمستوى العام للأسعار، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الانفاق الحكومي، البطالة) وغيرها من المتغيرات التابعة المستخدمة في تقدير النموذج وفق برمجية (Minitab Under Windows)، وقد خلصت الدراسة إلى أن التداول النقدي (CIC) يؤثر على المستوى العام للأسعار في كل من المكسيك والفلبين، كما يكون (CIC) أكثر مجاميع المعروض النقدي تأثيراً على المستوى العام للأسعار في الهند، أما في جمهورية مصر العربية فإن التداول النقدي (CIC) لا يؤثر على المستوى العام للأسعار. أما بالنسبة للمعروض النقدي بالمعنى الضيق (M1) فيعتبر أكثر المجاميع النقدية تأثيراً على المستوى العام للأسعار في جمهورية مصر العربية، بينما ينعلم هذا التأثير تماماً في دول المكسيك، الفلبين والهند. أما بالنسبة للمعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2) والأوسع (M3) فلا يمارسان أين تأثير على المستوى العام للأسعار في كل البلدان التي شملتها عينة الدراسة (المكسيك، جمهورية مصر العربية، الفلبين والهند).

2.8.I. الإضافة التي تقدمها الدراسة الحالية والفجوة البحثية

- من خلال ما تم استعراضه من نتائج الدراسات السابقة والتي اشتملت على عينة متنوعة من الدول (دراسات لدول متقدمة، دراسات سابقة لدول نامية ودراسات تخص الاقتصاد الجزائري) يتبين لنا ما يلي:
- الكثير من الدراسات تتوافق في نتائجها مع النظرية الاقتصادية بمعنى أن التداول النقدي يؤثر إيجابياً على مؤشر أسعار الاستهلاك.
 - قليل من الدراسات جاءت نتائجها مخالفة للنظرية الاقتصادية، أي أن التداول النقدي يؤثر سلبياً على مؤشر أسعار الاستهلاك.
 - اعتماد الكثير من الدراسات على المجمع النقدي الثاني أي المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2) للتعبير على التداول النقدي.
 - تُظهر الدراسات أن هنالك تفاوت في تأثير التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث يظهر هذا التأثير بقوة في دول اسبانيا والهند في حين يقل هذا التأثير في دول مثل المكسيك والفلبين، وينعدم التأثير في دول أخرى كاليابان وكندا.

- تُظهرُ نتائج الدراسات كذلك تفاوتًا في مدى التأثير بين المتغيرين، حيث توصلت هذه الدراسات أن علاقة التأثير تقتصر على الأجل القصير، بينما أظهرت الكثير من الدراسات تزايد أهمية هذه العلاقة على المدى المتوسط والطويل.

ويمكن توضيح مختلف الجوانب التي تُميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في النقاط الآتية:

- **إشكالية الدراسة:** قامت أغلب الدراسات السابقة بمناقشة إشكاليات ذات علاقة كلية بموضوع الدراسة، بمعنى أنها ناقشت في معظمها علاقة المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2) أو المعروض النقدي بالمعنى الأوسع (M3) مع أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي والمتمثلة في مؤشر أسعار الاستهلاك، باستثناء دراسات (الغالبية و الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، 2008)، (عمي سعيد و بوهريه ، 2017) و (الغالبية و الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، 2008)، والتي اهتمت بقياس أثر المعروض النقدي بمختلف مجاميعه (CIC، M1، M2 فضلا عن M3) على أغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي (الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، معدل البطالة وصيد ميزان المدفوعات)، وعليه فقد اشتملت الدراسة الحالية على بعض المؤشرات المراد تفسيرها في الدراسات السابقة (التداول النقدي (CIC) ومؤشر أسعار الاستهلاك)، وتأتي دراستنا باختلاف جوهري في التعبير عن المعروض النقدي، حيث نركز في هذه الدراسة على النقود السائلة المتداولة بين الأفراد خارج النظام المصرفي أو المصرفي.

- **الفترة الزمنية:** تناولت الدراسات السابقة فترات زمنية أقصاها 2020، باستثناء الدراسة التي أجراها (Vidya & Dharendra, 2022) خلال جائحة كورونا والتي اعتمدت على بيانات شهرية من 2019 إلى غاية 2022، أما الدراسة الحالية فقد امتدت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، هذه الأخيرة تأتي في نفس مجال الدراسات السابقة وهي فترة زمنية كبيرة وغير متجانسة بسبب التغيرات والظروف الاقتصادية التي مست الاقتصاد الجزائري.

- **المنهجية القياسية:** اتسمت الدراسة الحالية عن بقية الدراسات السابقة الذكر من حيث اعتمادها على عدد من المتغيرات، الأدوات والاختبارات القياسية المستخدمة في تقدير وتحليل الظواهر الاقتصادية، وبشكل خاص نشير هنا إلى دراسة (دقيش و بن باير، 2019) باعتبارها الأقرب لدراستنا الحالية من حيث طريقة طرحها للإشكالية، واستخدامها لنموذج ARDL في تقدير الظاهرة المبحوث فيها، كما اعتمدت في تقديرها لذات الظاهرة المدروسة على متغيرة المعروض النقدي

(M2) بالإضافة إلى إدراج متغيرات مساعدة تمثلت في الناتج الداخلي (PIB) الخام وسعر الصرف (TCR)، كذلك اعتمدت الدراسة الحالية على متغيرات مساعدة تعطي تفسيراً دقيقاً وشاملاً بخصوص الظاهرة المدروسة وتتناسب مع طبيعة الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في سرعة دوران النقود (V) وكتلة الأجور (PROLL)، كما نشير إلى أن دراسة (عمي سعيد و بوهريه ، 2017) عند قيامها مثلاً بالكشف عن أثر المعروض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك قد وظفت مختلف مجاميع المعروض النقدي M1، M2، MS كمغيرات مستقلة في تفسيرها للتغيرات الحاصلة في مؤشر أسعار الاستهلاك، وهذا بالطبع في معادلة واحد. وهنا يمكننا انتقاد هذه الدراسة في كيفية بناء نموذج مؤشر أسعار الاستهلاك بدلالة مجاميع المعروض النقدي، وكما هو متعارف عليه أن المعروض النقدي الجديد (MS) محتوٍ ضمنياً في المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M1)، وكذلك محتوٍ في المعروض النقدي (M2) (وهذا ما يُعبّر عنه قياسياً بوجود مشكلة التعدد الخطي، وبوجود هذا الأخير يعتبر الانحدار المقدر زائفاً والنتائج المتوصل إليها مظلمة وتفتقد للمصداقية)، وبالتالي فإن الأثر الذي يحدثه المعروض النقدي معناه الضيق (M1) والواسع (M2) في معادلة واحدة مع المعروض النقدي الجديد (MS) لا يعبر عن الأثر الحقيقي نظراً لتكرار المعروض النقدي الجديد (MS) مرتين.

ونفس الملاحظة تنطبق على دراستي (الغالبية و الجبوري)، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، (2008) و (الغالبية و الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، 2008) التي وقعتا في نفس المشكل القياسي ألا وهو مشكل التعدد الخطي، وعليه يمكن القول أن الدراسات الثلاث سألته الذكر تبقى نتائجها نسبية نظراً لعدم مراعاتها للمشاكل القياسية-مشكلة التعدد الخطي على وجه الخصوص- عند توظيف المجمعات النقدية في صياغة وتقدير النموذج.

وخلصاً للقول، فإن موضوع التداول النقدي في الجزائر لم يحظى بالاهتمام الكبير من جانب القياس والتحليل، لذلك تأتي الدراسة الحالية بأسلوب جديد في قياس الأثر بين المتغيرين، لذلك نعتمد في دراستنا هذه على متغيرة كمية النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي. بمعنى النقود المتداولة في شكلها السائل (الورقية والمعدنية)، والتي لم يتم استخدامها بهذا الشكل في الدراسات البحثية السابقة، هذا بالإضافة إلى إدراج واستخدام متغيرات مساعدة هي: سرعة دوران النقود وكتلة الأجور.

II. المقاربات النظرية

للمعروض النقدي

II المقاربات النظرية للمعروض النقدي

يُعدّ عرض النقود أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي الكلي، وتحديدًا على المستوى العام للأسعار. وقد حظي موضوع عرض النقود باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، إذ ظهرت العديد من المقاربات النظرية لتفسير آليات تحديد عرض النقود وتأثيراته.

ولطالما حاولت النظريات النقدية تحليل وتفسير الظواهر المتعلقة بالنقود، من خلال شرح الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي السائد في مجتمع ما، وبالتالي فهي تسعى بصفة أساسية للبحث في أثر المعروض النقدي على مستويات الأسعار والفائدة والإنتاج...إلخ.

وقد بدأ التحليل الكلاسيكي بالنظر للنقود على أنها محايدة، بمعنى أنها لا تطلب لذاتها بل هي فقط وسيط للتبادل، وما لبثت هذه النظرة أن تغيرت في التحليل الكينزي، خاصة في ظلّ ما يسمّى مصيدة السيولة، ومنذ ظهور المحاولات الأولى لتفسير علاقة كمية النقود بالأسعار في معادلة فيشر؛ طرأت تغييرات كبيرة من خلال البحث المتواصل في هذه العلاقة على مدار أكثر من قرن من الزمن.

سنحاول في هذا الفصل تلخيص أهمّ الأفكار والرؤى في الفكر الاقتصادي والتي كان موضوع

المعروض النقدي محورًا مركزيًا فيها، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل كالتالي:

-النظرية الكمية للنقود

-نظرية تفضيل السيولة لكينز

- منهج الكينزيين الجدد

-النظرية الكمية الحديثة لفريدمان

لقد اختلفت آراء المفكرين الاقتصاديين على مر العصور بشأن النقود، فمنهم من اعتبرها متغير أساسي يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي، ومنهم من أقر بأنها مجرد ستار فقط؛ أي أن وظيفتها لا تعدو أن تكون وسيط للمبادلة.

وفيما يلي استعراض لمواقف وآراء الاقتصاديين من خلال مختلف المقاربات النظرية الكلاسيكية، الكينزية مروراً بأفكار الكينزيين الجدد وصولاً إلى النظرية النقدية الحديثة.

1.II. النظرية الكمية للنقود (Quantity Theory of Money)

تزامن ظهور النظرية الكمية للنقود مع التحولات الاقتصادية التي شهدتها الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر، والمتمثلة في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي والمقايضة، إلى النظام الرأسمالي المعتمد على الإنتاج الموجه نحو السوق والقائم على استخدام النقود (تومي، 2009، صفحة 138).

إعتمدت هذه النظرية من قبل الاقتصاديين الكلاسيك لتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، حيث انصب اهتمامهم بدراسة وتحليل العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، في حين انشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي قد تمارسها النقود في التأثير على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي (بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2008، صفحة 07).

اعتبر الكلاسيك أن تغير مستوى الأسعار يرجع إلى عامل وحيد هو تغير عرض النقود، حيث استند أصحاب هذه النظرية في تحليلهم على الافتراضات التالية (سحنون، 2003، صفحة 44):

- وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل؛
- المنافسة الكاملة (التامة)، أي أن الأسعار تعكس نفقات الإنتاج؛
- حيادية النقود، بمعنى أن النقود تقوم بدور وسيط للمبادلة فقط؛
- استبعاد قيام النقود بدور مستودع للقيمة.

1.1.II. معادلة التبادل (صيغة المبادلات لفيشر)

يعتبر الفرنسي **jean bodin** - الأب الروحي للنظرية الكمية للنقود - أول من اعتمد في كتاباته على قيمة النقود وذلك من خلال تحليل العلاقة بين كمية النقود المتداولة (النقود المعدنية) والمستوى العام للأسعار في إسبانيا (Humphrey, 1974, p. 2)، وهو ما استند عليه الاقتصادي الأمريكي "إرفينج فيشر" (Irving fisher) في مقاله سنة 1911 حول القوة الشرائية للنقود: محدداتها وعلاقتها

بالائتمان والفائدة والأزمات، والذي تكمل بإضفاء الطابع الرسمي للنظرية الكمية للنقود؛ التي أطلق عليها صيغة المبادلات (معادلة التبادل) (Fisher, 1911, p. 296)، والتي تنص على وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المعروضة من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى (خليل، 2014، صفحة 230). وتكتب وفق الصيغة التالية (Fisher, The Equation of Exchange (For 1911. and Forecast, 1912, p. 302):

$$MV = PT$$

حيث أن:

M: كمية النقود المعروضة في فترة زمنية معينة.

V: سرعة دوران النقود*.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات من السلع والخدمات في نفس الفترة الزمنية.

توصل فيشر إلى نتيجة مفادها أن التغير في كمية النقود تؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه (Ongan, Gocer, & Ongan, 2022, p. 64)، وتبعاً لما سبق فإن هذه النظرية تقوم على الاعتقاد بأن حجم المبادلات (T) ثابت وسرعة دوران النقود (V) ثابتة في الأجل القصير (Dinh Doan Van, 2020, p. 125)، وأن كمية النقود المعروضة (M) هي المتغير المستقل، في حين المستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع، وبالتالي فإن مبدأ السببية ينتقل من الجانب النقدي (MV) إلى الجانب الحقيقي (PT) (الوادي، سمحان، و سمحان، 2010، صفحة 46).

II.1.2. نظرية الأرصد النقدية الحاضرة (معادلة كامبريدج) (The Cambridge Equation)

ظهرت هذه النظرية على اثر مناقشات فكرية بين مجموعة من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ألفريد مارشال" و"بيجو" في جامعة كامبريدج ببريطانيا (Kole, Wali, & Alhassan, 2020, p. 78)، وتختلف هذه المعادلة عن معادلة التبادل لفيشر في إدخالها مفهوم حجم الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لغرض المعاملات، بالإضافة إلى استبدال المبادلات الكلية بالنتائج النهائي (بن بوزيان، 2006، صفحة 15).

تقوم معادلة كامبريدج على افتراض وجود علاقة بين الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من ناحية والدخول النقدية لهم من ناحية أخرى (الشمري، 2013، صفحة 250)، وبناء

* متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقد لشراء السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة.

على هذه العلاقة فإن هناك نسبة من الدخل (نقود سائلة) يحتفظ بها الأفراد لغرض الانفاق الاستهلاكي (شراء السلع والخدمات الاستهلاكية)، في حين أنه توجد نسبة أخرى من الدخل يحتفظ بها الأفراد في شكل أصول مالية (الحلاق و العجلوني، 2010، صفحة 87).

وتكتب صيغة معادلة كامبريدج على شكل دالة الطلب على النقود كالآتي (Eggon & Ajidani, 2020, p. 85):

$$M = k(Y.P)$$

حيث أن:

M: كمية النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

K: نسبة التفضيل النقدي.

Y: الدخل الوطني الحقيقي.

لدينا: التفضيل النقدي K يعبر عنه ب: $k = \frac{1}{v}$

ولدينا: القيمة النقدية للإنتاج الوطني $(Y.P) =$ الدخل الوطني النقدي (Y)

ومنه: تصبح صيغة المعادلة كالتالي: $M = k.Y$

يتحدد الطلب على النقود وفقا لهذه المعادلة تبعا للدخل، نظرا لأنه توجد نسبة معينة من هذا الأخير يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية سائلة، وبالتالي عندما يريد الأفراد تخفيض ما يحتفظون به من أرصدة نقدية، سيؤدي ذلك إلى زيادة الانفاق وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات الأمر الذي ينتج عنه بالضرورة ارتفاع الأسعار (شليق، 2012، صفحة 83)

خلاصة القول توجد عدة اختلافات جوهرية بين معادلة التبادل لفيشر ومعادلة كامبريدج،

وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين معادلة التبادل لفيشر ومعادلة كامبريدج

معادلة كامبريدج	معادلة التبادل لفيشر
صيغة المعادلة هي: $M = k \cdot Y$	صيغة المعادلة هي: $MV = PT$
ارتكزت على وظيفة النقود كمخزن للقيمة.	ارتكزت على وظيفة النقود كوسيط للمبادلة فقط.
المستوى العام للأسعار ناتج عن تغير كمية النقود أو حجم الأرصدة النقدية أو كليهما معا.	المستوى العام للأسعار تابع لتغير كمية النقود المعروضة فقط.
ارتكزت على تحليل أثر الانتاج الحقيقي على المستوى العام للأسعار.	افتترضت ثبات حجم المبادلات لثبات حجم الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل.
وجود علاقة عكسية بين نسبة التفضيل النقدي وسرعة تداول النقود.	افتترضت ثبات سرعة تداول النقود.
اهتمت بدراسة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود.	اهتمت بدراسة العوامل المؤثرة في عرض النقود.
الطلب على النقود يتناسب طرديا مع الدخل النقدي.	كمية النقود تتناسب طرديا مع المستوى العام للأسعار.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (خليل، 2014، صفحة 245).

على ضوء ما تقدم نخلص إلى أن: الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية غير واقعية، حيث ارتكزت على مبدأ أساسي هو حيادية النقود؛ بمعنى أن النقود لا تمارس أي دور في النشاط الاقتصادي ودورها الوحيد يقتصر في التأثير على المستوى العام للأسعار، لكن الواقع العملي أثبت خلاف ذلك؛ أي أنها تلعب دورا محوريا وفعالا في جميع المجالات الاقتصادية وتعتبر التقلبات التي شهدتها العالم خلال الثلاثينات من القرن الماضي (الكساد الكبير) خير دليل على قصور التحليل المعتمد من قبل رواد النظرية الكلاسيكية، الأمر الذي ساعد على ظهور نظرية جديدة حاولت تصحيح الأخطاء التي استند إليها التحليل النقدي الكلاسيكي.

II.2. نظرية تفضيل السيولة لكينز (Keyen's Liquidity Preference Theory)

أحدث الاقتصادي الإنجليزي "John Maynard Keynes" في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" سنة 1936 ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي النقدي، إذ خالف في تحليله أفكار النظرية الكلاسيكية التي سادت لحقبة من الزمن خاصة فيما يتعلق بقانون المنافع لساى (العرض

يخلق الطلب) بالإضافة إلى رفضه لفكرة سرعة دوران النقود (Keynes, 1937, p. 210)، كما قام بتطوير نظرية الطلب على النقود مركزا على سعر الفائدة كمتغير أساسي حيث انطلق من التساؤل التالي: لماذا يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بالنقود؟ (Mishkin, Bordes, Hautcoeur, Lacoue-Labarthe, & Ragot, 2010, p. 767) ضيف إلى ذلك قيامه بتفسيره قيمة النقود اعتمادا على الطلب الكلي الفعال* (بناني، 2009، صفحة 80). ومن أهم الافتراضات التي قام عليها التحليل الكينزي ما يلي: (دبات، 2015، صفحة 29)

- عدم حيادية النقود لأن تغييرها يؤثر على الدخل، الإنتاج والعمالة؛
- الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع رئيسية: المبادلات، الحبيطة والحذر، المضاربة؛
- يستخدم الأفراد للاحتفاظ بثروتهم نوعين من الأصول هي النقود والسندات؛
- عدم وجود كفاية في الطلب الكلي تحقق التشغيل الكامل (التام) في الاقتصاد؛
- يتحدد سعر الفائدة على أساس عرض النقود والطلب عليها (تقاطع منحني عرض النقود مع منحني الطلب عليها).

II.1.2. الطلب على النقود عند كينز (تفضيل السيولة) (Liquidity preference)

يرى كينز أن للنقود وظائف أخرى بخلاف وظيفة وسيط للمبادلة؛ على غرار وظيفة مخزن (مستودع) للقيمة (Teigen, 1962, p. 11)، ويرجع كينز الطلب على النقود إلى ثلاث دوافع (عوامل) أساسية: **أولاً: دافع المعاملات (المبادلات أو الصفقات) (Transactions motive):** يعتبر دافع المعاملات أحد أهم دوافع الطلب على النقود وأكثرها شيوعا (بلعزوز، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، 2004، صفحة 75)، أين يستمد وجوده من وظيفة النقود كوسيط للمبادلة (ضياء، 2000، صفحة 104). يقصد به الحاجة إلى النقود من أجل إتمام مختلف المعاملات-شخصية كانت أو تجارية-؛ أي أنه رغبة الأفراد والمشروعات في الاحتفاظ بالأرصدة النقدية لتمويل معاملاتهم اليومية الجارية (الناقاة، 1998، صفحة 241)، لذا قام كينز بتقسيم هذا الدافع إلى عاملين (دافعين) رئيسيين هما:

أ. **دافع الدخل:** ينشأ هذا الدافع نتيجة للفقوة الواقعة بين استلام الأفراد للدخل وانفاقهم له (Jadish, 2000, p. 54)، في العادة يتحصل الأفراد على أجورهم في نهاية كل شهر لينفقوه خلال الشهر

* هو اجمالي الرغبة المقترنة بالقدرة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية خلال فترة زمنية معينة. بعبارة أخرى هو الطلب الذي يترجم إلى قوة شرائية فعلية (حقيقية).

الموالي (صخري، 2005، صفحة 224)، لذلك يجب عليهم الاحتفاظ بمقدار معين من الأرصدة النقدية لمواجهة الطلبات اليومية العاجلة (Bedjaoui, 2014, p. 97)؛

ب. **دافع المشروع:** تحتفظ جميع المشروعات بجزء من أموالها-حد أدنى من السيولة- في صورة سائلة، والذي يعد بمثابة هامش ضمان يمكنها من مواجهة النفقات الطارئة التي قد تعصف بالمشروع وتفقده سيولته (بني هاني، 2014، صفحة 93).

يتوقف الطلب على النقود لغرض المبادلات (المعاملات) على عنصر الدخل؛ لذا فهو دالة تابعة للدخل (عبد الله، 2014، صفحة 36)، ويمكن صياغة دالة الطلب على النقود لدافع المعاملات في المعادلة الآتية (صخري، 2005، صفحة 224):

$$MD_1 = f(y) = \alpha_1 Y$$

حيث:

MD_1 : الطلب على النقود لغرض المعاملات.

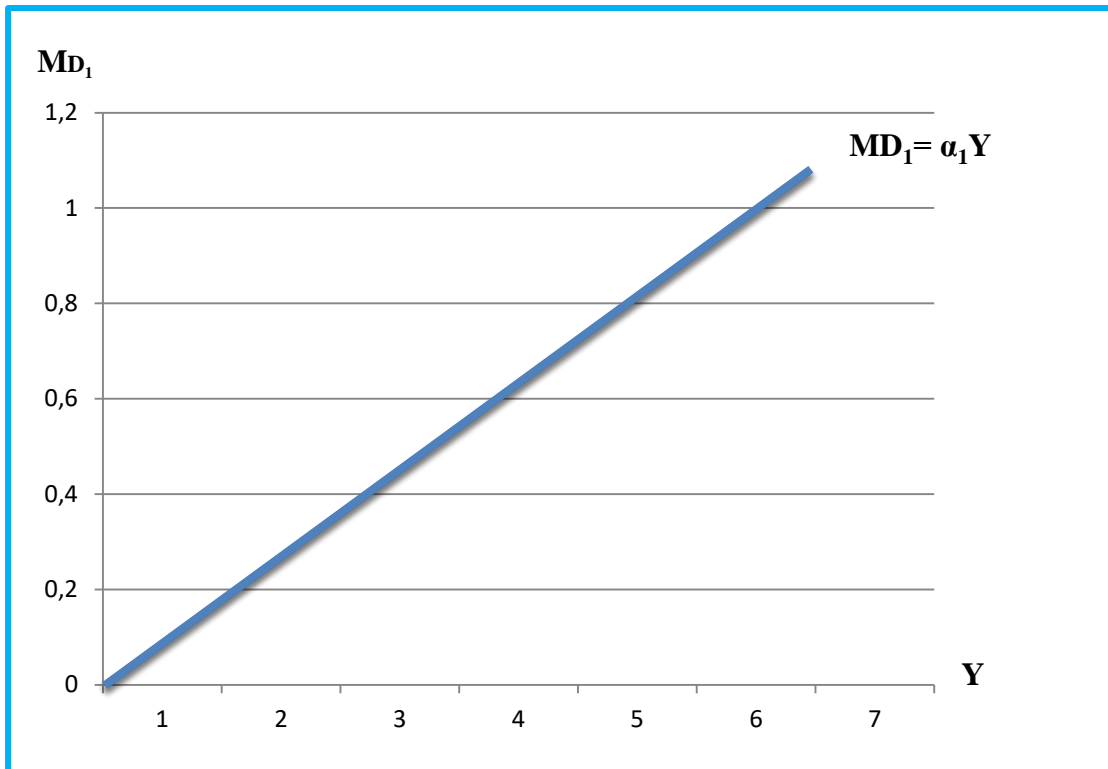
α_1 : نسبة من الدخل محتفظ بها في شكل أرصدة نقدية سائلة.

Y : الدخل الوطني.

بناءً على ما سبق تُمثل معادلة الطلب على النقود بدافع المعاملات في الشكل رقم (01)

الموضح أدناه:

الشكل رقم (01): منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات



المصدر: (ملاك، 2000، صفحة 285)

ثانياً: دافع الاحتياط (الحيطة والحذر) (precautionary motive): يرتبط هذا الدافع بحالة عدم التأكد التي قد يتعرض لها الأفراد جراء خوفهم من ظروف المستقبل (ضياء، 2000، صفحة 119)، وبالتالي فهم يتجهون لاستخدام جزءٍ من دخلهم لهذا الغرض أي لمواجهة النفقات الطارئة وغير المتوقعة (البطالة، المرض، الحوادث...) (جلدة، 2010، صفحة 65). لتوضيح هذا الدافع أكثر نفترض على سبيل المثال شخصاً يرغب في شراء جهاز تلفاز آخر طراز، لذا قام بزيارة متجر لبيع الأجهزة الكهرومنزلية أعلن عن تقديم تخفيض يصل إلى 50% من ثمن المنتج. إذا كان هذا الشخص يمتلك نقدًا جاهزاً لمواجهة الأحداث الطارئة- لغرض الاحتياط- فإنه يقوم بشراء هذا التلفاز فوراً عند حدوث هذا التخفيض، أما إذا لم يمتلك النقود جاهزة للاحتياط فلن يستطيع اقتناء الجهاز والاستفادة من التخفيض. إضافة إلى ماسبق فالأرصدة النقدية للاحتياط مفيدة جداً لمواجهة النفقات غير المتوقعة، كإصلاح السيارة مثلاً أو تسديد فاتورة العلاج في المستشفى (Mishkin, Bordes, Hautcoeur, Lacoue-Labarthe, & Ragot, 2010, p. 767).

يعتقد كينز أن كمية النقود المطلوبة بغرض الاحتياط تتحدد بمستوى المعاملات التي يتوقعها الأفراد في المستقبل. حيث يرى أن هذه المعاملات تتناسب مع الدخل، لذا افترض كينز أن الطلب على النقود بدافع الاحتياط يرتبط طردياً بالدخل النقدي (بني هاني، 2014، صفحة 94). وتكتب

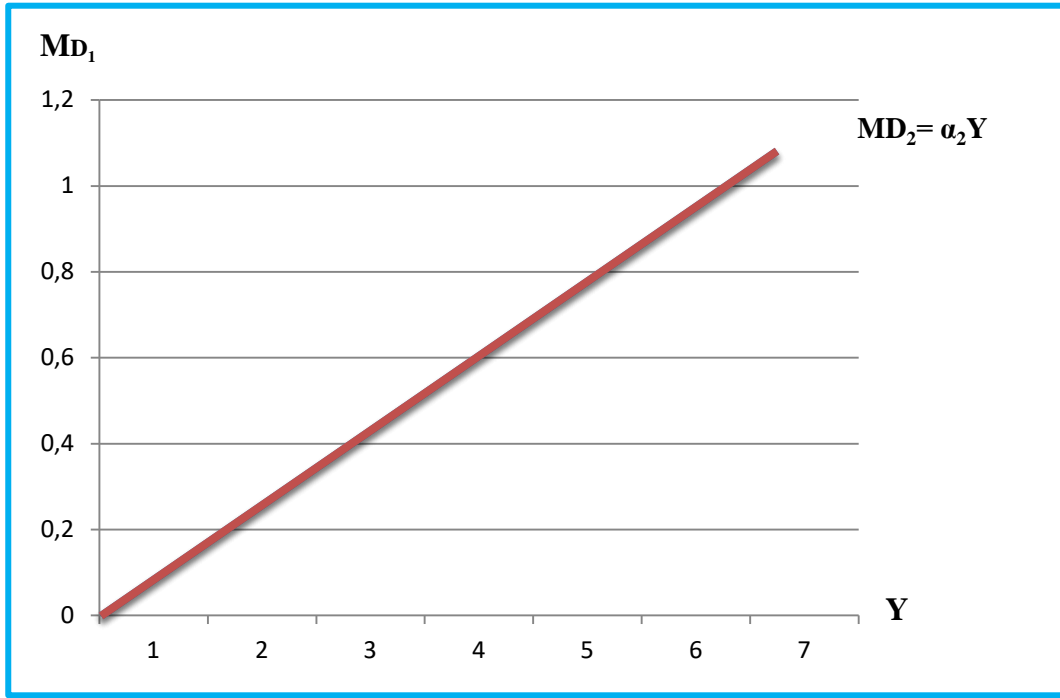
$$MD_2 = f(y) = \alpha_2 Y$$

العلاقة الرياضية للطلب على النقود بغرض الاحتياط كما يلي:

حيث: MD_2 : الطلب على النقود لغرض الحيطة والحذر.

α_2 : نسبة من الدخل محتفظ بها بدافع الاحتياط.

الشكل رقم (02): منحني الطلب على النقود بدافع الاحتياط



المصدر: (صخري، 2005، صفحة 230)

ونظرا لكون الطلب على النقود لدافع المعاملات ولدافع الاحتياط دالة في الدخل، لذا يمكن

دمجها في المعادلة التالية:

$$MD_2 = f(y) = \alpha Y$$

حيث:

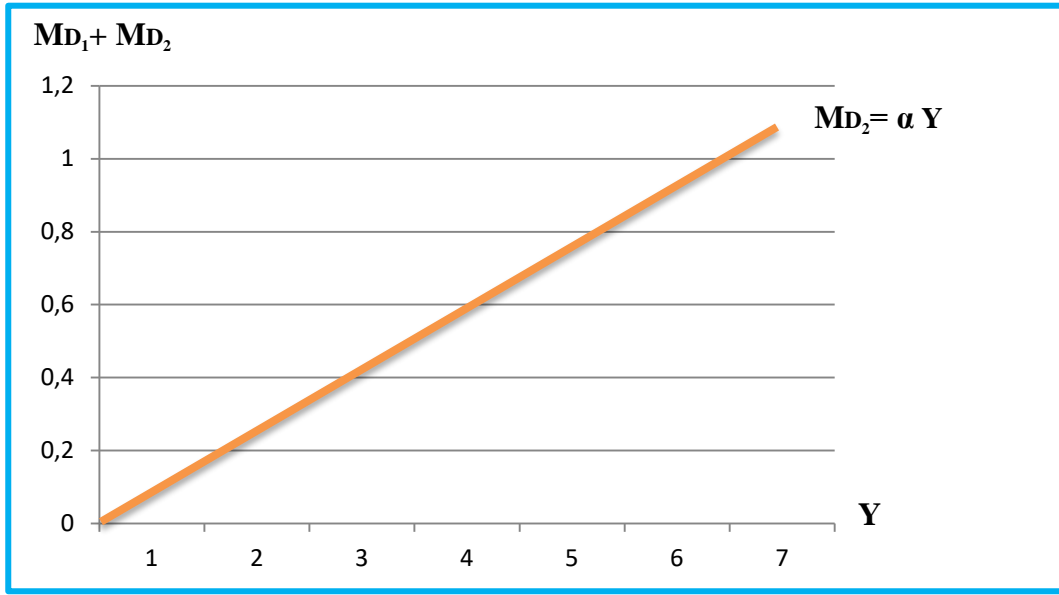
MD_2 : الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط.

α : نسبة من الدخل يحتفظ بها في شكل نقود سائلة.

ويمكن التعبير عن العلاقة الرياضية التي تربط الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط

بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): منحى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



المصدر: (بلعوز ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)،

2004، صفحة 76)

ثالثا: دافع المضاربة* (speculative motive): اعتبر كينز أن لسعر الفائدة دورا هاما في التأثير على الطلب على النقود كمحدد للثروة، لهذا قام بتقسيم الأصول التي يمكن استخدامها كمخزن للقيمة (الثروة) إلى نوعين هما: النقود والسندات، حيث تعتبر النقود أصل كامل السيولة لا يدر عائدا ماديا، في حين أن السندات تعطي عائدا ماديا يتمثل في الفائدة النقدية على السند إضافة إلى العائد الرأسمالي المحتمل منه؛ والمتمثل في ارتفاع سعر السند السوقي عن سعره الإسمي (بني هاني، 2014، الصفحات 94-95).

فعلى سبيل المثال إذا كان معدل الفائدة منخفض حاليا فقد يكون من غير المناسب الاستثمار في السندات بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات والعائد عليها، والتي تملي أن ارتفاع معدل الفائدة في الفترة القادمة سيترتب عنه تراجع في أسعار السندات مما يسبب خسارة رأسمالية لمالكها. لذا فمن الأفضل للأفراد عدم شراء السندات والاحتفاظ بسيولة أكبر عندما تكون أسعار الفائدة متدنية؛ لكي يتجنبوا مثل هذه الخسارة وليتمكنوا من استغلال الفرصة التي ستسمح لهم مع ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض أسعار السندات (السلطان ، 2018، الصفحات 115-116).

* المضاربة عند كينز هي عملية التنبؤ بارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة على الأوراق المالية (السندات)، وبالتالي القيام بتحركات معينة لمواجهة تغير قيمة هذه الأصول.

لتوضيح طبيعة الطلب على النقود بغرض المضاربة نفترض أن شخص معين مخير بين شراء سندات تمنحه فائدة أو الاحتفاظ بالنقود مضميا بتلك الفائدة. يعتقد كينز أن هذا الشخص قد يحتفظ بالنقود في شكلها السائل مضميا بالفائدة التي يمكنه الحصول عليها في الوقت الحالي إذا توقع أن معدل الفائدة سيرتفع في المستقبل. لنفترض مثلا، أن سعر الفائدة الحالي هو 6% لكن الشخص يتوقع أن معدل الفائدة سيرتفع إلى 8%، فاستنادا إلى كينز سيحتفظ هذا الشخص بالنقود مضميا بفائدة قدرها 6% ويقوم بتأجيل شرائه للسندات الأمر الذي يعطيه مكسبا قدره 8% في المستقبل هذا من جهة. من جهة أخرى، إذا قرر نفس الشخص شراء سندات تعطي له فائدة قدرها 6% وسيحاول فيما بعد استبدالها بسندات تمنحه فائدة قدرها 8%، ونتيجة لذلك فإنه سيتحمل خسارة ناتجة عن العلاقة العكسية بين أسعار السندات ومعدلات الفائدة. لذا يرى كينز أن الطلب على النقود بدافع المضارب يرتبط عكسيا بمعدل الفائدة السوقي (صخري، 2005، صفحة 231).

ويمكن صياغة معادلة الطلب على النقود بدافع المضاربة في المعادلة التالية:

$$MD_3 = f(i) = -gi$$

حيث أن:

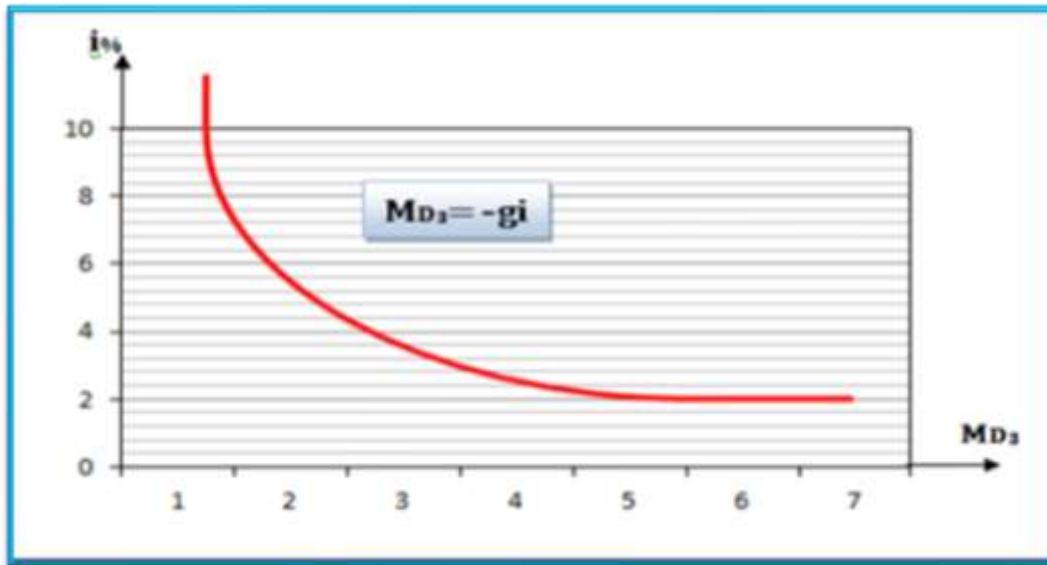
MD_3 : الطلب على النقود بدافع المضاربة.

g : ثابت.

i : سعر الفائدة.

وسيتم توضيح معادلة الطلب على النقود بدافع المضاربة بيانيا في الشكل رقم (04) الآتي:

الشكل رقم (04): منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: (صخري، 2005، صفحة 232)

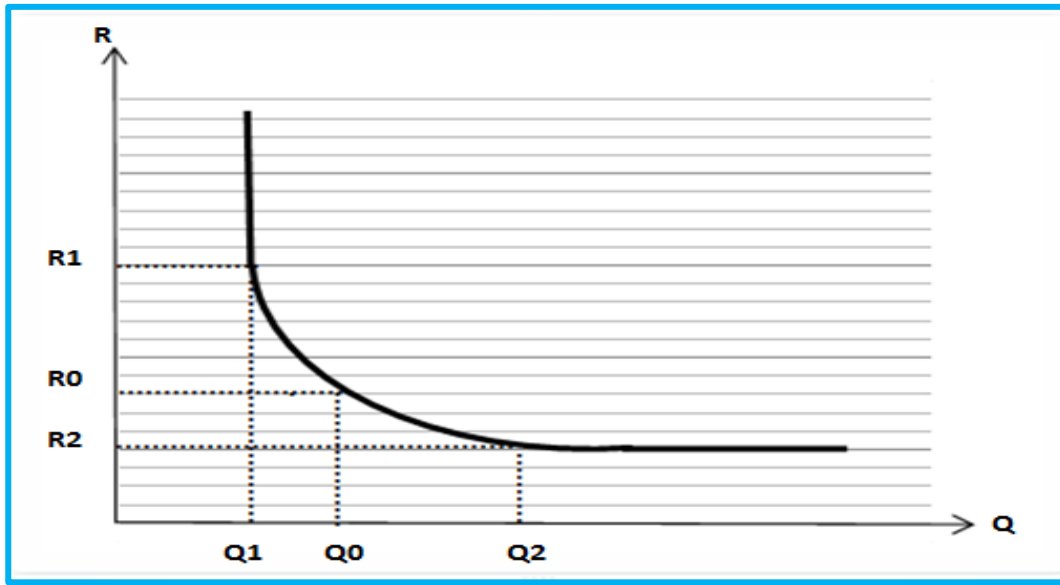
ومنه: تصبح معادلة الطلب الكلي على النقود كالتالي: (صخري، 2005، الصفحات 232-

(233)

$$\begin{aligned} MD &= MD_1 + MD_2 + MD_3 \\ &= \alpha_1 Y + \alpha_2 Y - gi \\ &= (\alpha_1 + \alpha_2) Y - gi \\ &= \alpha Y - g \end{aligned}$$

تبين هذه المعادلة أن الطلب على النقود يتغير طرديا مع الدخل الوطني وعكسيا مع سعر الفائدة، وتُمثل هذه العلاقة بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): منحني تفضيل السيولة (منحني الطلب على النقود)



المصدر: (بلعزوز، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)،

2004، صفحة 77)

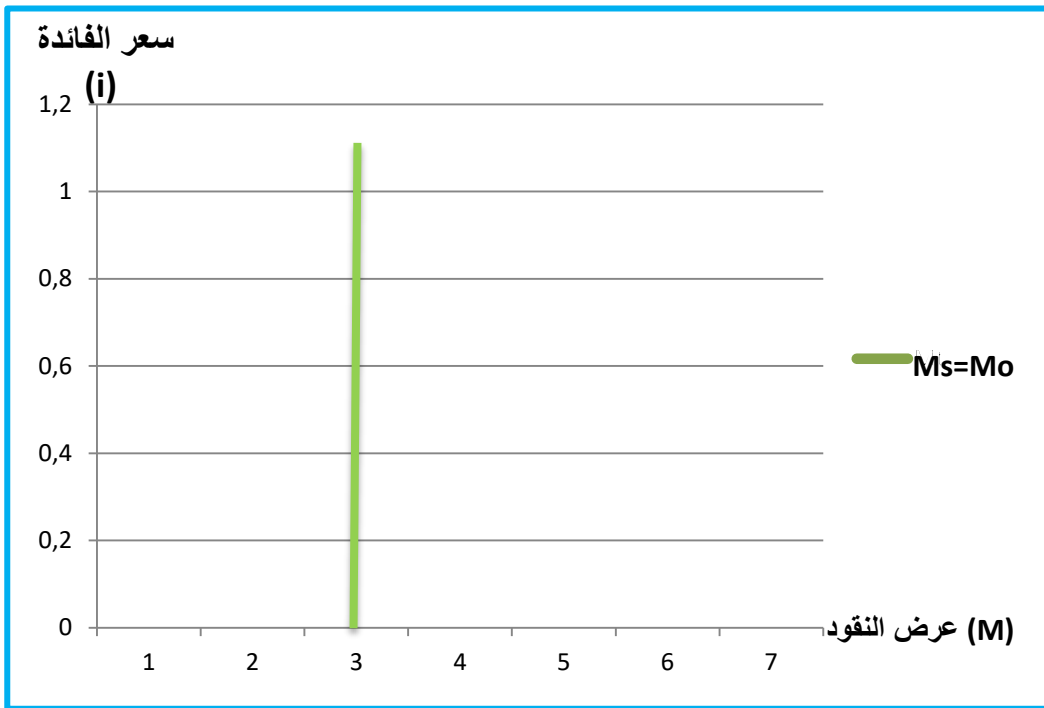
يتضح من الشكل أعلاه أنه عند مستوى مرتفع جدا من سعر الفائدة يتجه الأعوان الاقتصاديون (الأفراد والمؤسسات) إلى استثمار كل الأموال التي بجوزتهم في شراء السندات، وبالتالي يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة عند هذا المستوى عديم المرونة (perfectly Inelastic) فيعبر عنه بخط مستقيم موازي للمحور العمودي. ويلاحظ أيضا من الشكل انه عند مستوى منخفض جدا من سعر الفائدة يفضل الأعوان الاقتصاديون الاحتفاظ بأموالهم في شكل سيولة، فيكون الطلب على النقود حينئذ تام المرونة (perfectly Elastic) بالنسبة لسعر الفائدة، لذا يعبر عن منحني الطلب على النقود بدافع المضاربة في شكل خط مستقيم موازي للمحور الأفقي. معنى ذلك أنه من غير المجدي قيام الأفراد باستثمار أموالهم السائلة في شراء السندات (لأن تكلفة الاحتفاظ بالأموال السائلة أقل نسبيا من شراء

السندات)، وهي الحالة التي أطلق عليها كينز مصيدة السيولة* (فخ السيولة) (Liquidity Trap) (بلعوز ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، 2004، الصفحات 77-78).

II.2.2. عرض النقود عند كينز

يعتبر عرض النقود (الكتلة النقدية) (M_s) متغيرا خارجيا يتم تحديده من قبل السلطة النقدية والمتمثلة أساسا في البنك المركزي، وبالتالي فيمكن اعتبار قيمته ثابتة، إضافة إلى ذلك فإن عرض النقود عديم المرونة تجاه سعر الفائدة، حيث تصبح معادلة عرض النقود من الشكل ($M_s=M_0$) (لزرقي، 2020، صفحة 36). وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): منحنى عرض النقود عند كينز



المصدر: (صخري، 2005، صفحة 211)

II.3. منهج الكينزيين الجدد (post-Keynesin Development)

على الرغم من سيادة النظرية الكينزية لفترة طويلة من الزمن وقدرتها على تفسير وتحليل دوافع الطلب على النقود، إلا أن العديد من المفكرين الاقتصاديين قاموا بإدخال إضافات جوهرية عليها، من خلال توصلهم إلى أن دوافع احتفاظ الأفراد بالأرصدة النقدية لغرض المبادلات والاحتياط تتأثر أيضا

* هي ذلك الجزء من منحنى الطلب على النقود الذي تكون فيه مرونة الطلب على النقود لانهاية. أي ان الزيادة في عرض النقود بعد هذه النقطة لن تؤدي إلى تغيير سعر الفائدة.

بسعر الفائدة وذلك على عكس ما افترضه كينز؛ إذ ربط كل منها بالدخل (حداد و هذلول، 2005، صفحة 117).

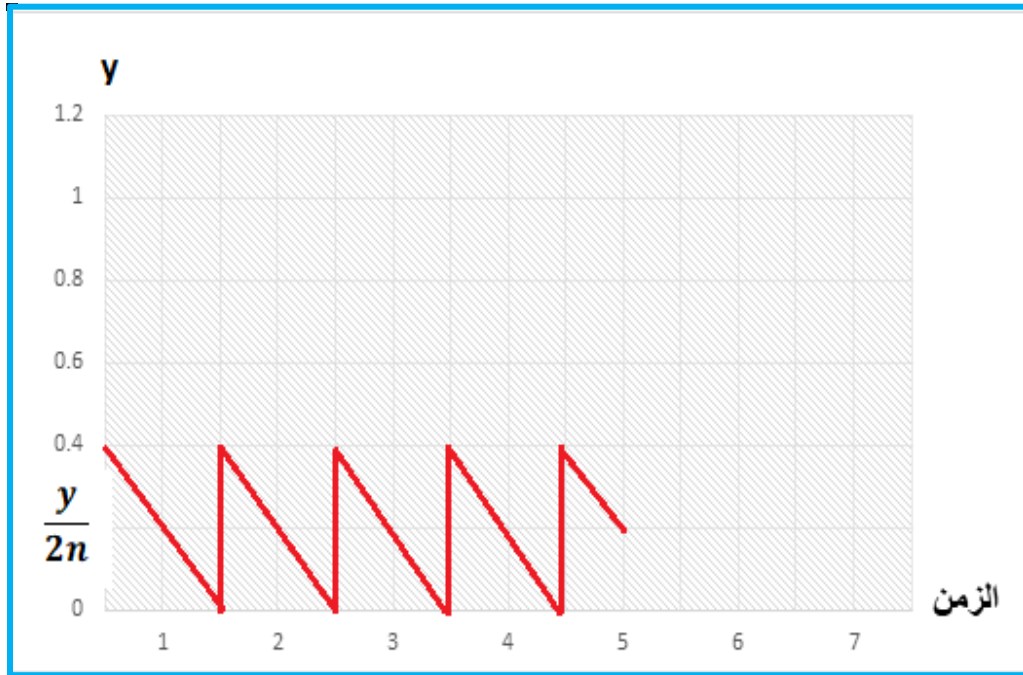
II.3.1. نظرية المخزون للطلب على النقود (تجديد بومول):

تمكن William Baumol من بناء دالته للطلب على النقود اعتماداً على نظرية المخزون (Inventory Theory)، التي مفادها أن الأفراد يحتفظون بجزء من أرصدهم على شكل نقود سائلة والجزء المتبقي على شكل ودائع جارية، حيث يعبر الشكلين السابقين عن الدوافع التقليدية للنقود، وأن الأفراد قد ينتقلون من هذين الشكلين السابقين إلى أشكال أخرى بناء على تغير سعر الفائدة أو الدخل (Baumol, 1952, p. 545)، وبالتالي ليس بالضرورة حسبه أن يرتفع معه حجم المبادلات التي يجريها الأفراد أو نسبة الأرصدة التي يحتفظون بها لغرض الاحتياط، مما يعني أن Baumol قد توصل إلى نتيجة مفادها أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط قد يكون حساساً تجاه سعر الفائدة، فكلما ارتفع هذا الأخير وصاحبه أيضاً ارتفاع مداخيل الأفراد كلما اتجه الأفراد إلى الاحتفاظ بجزء من دخلهم لإتمام المبادلات وللاحتياط، والجزء المتبقي سيوظف في الاستثمار، وتحدد فترة الاستثمار اعتماداً على الطريقة التي يستلم بها الأفراد دخلهم (حداد و هذلول، 2005، الصفحات 117-118).

ناقش بومول من خلال هذه النظرية (نظرية المخزون) فكرة أن الفرد يتلقى دخلاً قدره Y ينفق منه خلال فترة زمنية معينة (شهر مثلاً). وبافتراض أن الفرد يستطيع إدارة دخله بطرق مختلفة، فإذا أراد الاحتفاظ بكامل دخله للإنفاق فإن متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها تكون $\frac{Y}{2}$ ، أما لو أراد الاحتفاظ بنصف $\frac{Y}{2}$ دخله واستثمار الباقي كوديعة مصرفية، فإنه يمكن الصرف من المبلغ المحتفظ به حتى يتم استنزافه بمنتصف المدة الزمنية ومن ثم يجرى سحب النصف المستثمر لتمويل إنفاق المتبقي من الزمن حتى الحصول على الدفعة الجديدة من الدخل. وفي هذه الحالة يكون متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها تساوي $\frac{Y}{4}$ (السيد متولي، 2010، صفحة 108).

بعبارة أخرى ولتبسيط الفكرة أكثر نفترض أن شخصاً معيناً يتحصل على دخله بصفة دورية ولمرة واحدة كل فترة زمنية ويقوم بإنفاقه خلال تلك الفترة، يكون معدل العائد على النقود في هذه الحالة مساوياً للصفر - لأنها تُستخدم لتسهيل المبادلات في حالتنا هذه- (Mishkin, Bordes, Hautcoeur, Lacoue-Labarthe, & Ragot, 2010, p. 771)، ويكون التمثيل البياني للأرصدة النقدية التي يستلمها الشخص وينفقها بمعدل ثابت بدافع المبادلات كالتالي:

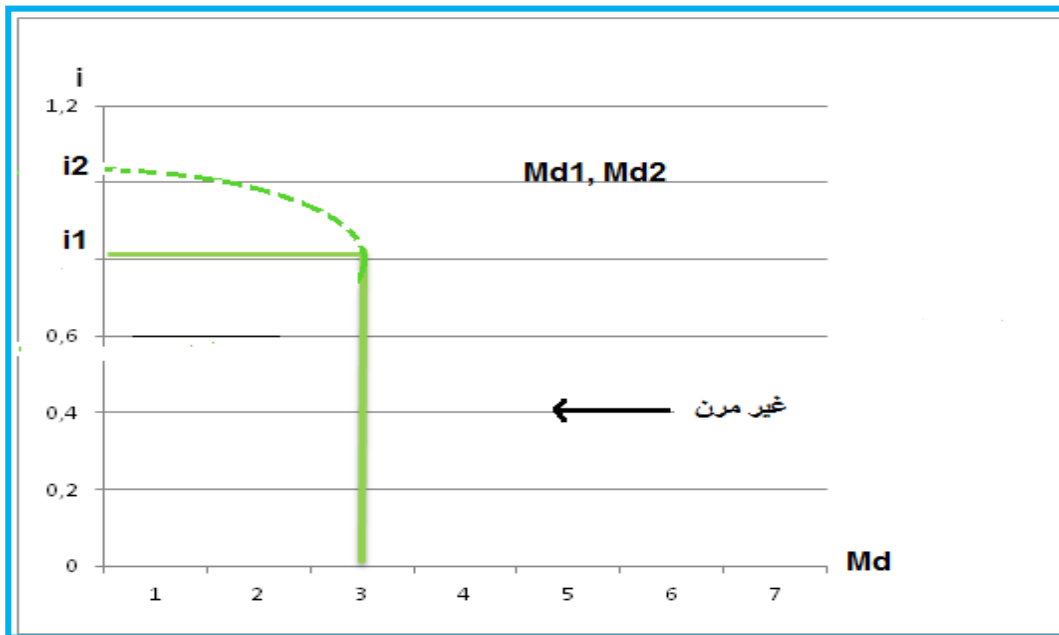
الشكل رقم (07): منحنى إدارة الدخل حسب بومول



المصدر: (السيد متولي، 2010، صفحة 109)

يؤكد الواقع العملي صعوبة تطبيق نظرية ويليام بومول (نظرية المخزون) في تفسير دوافع الطلب على النقود، إلا أن ارتفاع الدخل وسعر الفائدة سيدفع الأفراد إلى تغيير قراراتهم الاستثمارية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (08): منحنى الطلب على النقود لغرض المبادلات والاحتياط حسب بومول



المصدر: (حداد و هذلول، 2005، صفحة 119)

يلاحظ من خلال المنحنى المبين في الشكل السابق أن ويليام بومول افترض في تحليله عدم مرونة الطلب على النقود بغرض المعاملات والاحتياط تجاه أسعار الفائدة الأقل أو المساوية لـ (i_1) لأن الدخل في هذه الحالة يوجه للمبادلات والاحتياط. لكن إذا ارتفع سعر الفائدة أكثر من (i_1) سيصبح مرنا تجاهها وبذلك يصبح الطلب على النقود للمبادلات والاحتياط دالة في سعر الفائدة، وبالتالي يخصص الأفراد في هذه الحالة الجزء الأكبر من دخلهم في الاستثمار والجزء المتبقي يوجه للمبادلات والاحتياط (دبات، 2015، الصفحات 38-39).

بناءً على التحليل المقدم من قبل بومول، يمكن التعبير عن العلاقة الرياضية للطلب على النقود لغرض المبادلات كالتالي (موساوي و زيرار، 2012، صفحة 38):

$$\frac{M_t^d}{P} = \frac{1}{2} \sqrt{\frac{2bY}{r}} = \frac{1}{2} \sqrt{2b^{0.5}Y^{0.5}r^{-0.5}}$$

حيث: M_t^d : الطلب على النقود لغرض المبادلات (المعاملات).

b : رسوم السمسار عن كل عملية تحويل نقود من الأصول.

Y : الدخل الحقيقي.

r : سعر الفائدة.

تُبيّن المعادلة السابقة أن كمية النقود المطلوبة تعتمد على الدخل وسعر الفائدة وتكلفة تحويل الأرصدة النقدية، وعليه يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة وبمرونة (-0.5) ، فارتفاع معدل الفائدة يدفع الأفراد للاحتفاظ بها في شكل أرصدة تحقق عائدا الأمر الذي ينتج عنه انخفاض كمية النقود المحتفظ بها في شكل سائل. كما أن ارتفاع تكلفة تحويل الأرصدة (رسوم السمسار) تؤدي إلى الاحتفاظ بكمية أكبر من النقود من أجل المعاملات، والأمر نفسه ينطبق على الدخل فكلما ارتفع هذا الأخير ارتفعت النقود المحتفظ بها ولكن بنسبة أقل.

II.3.2. نظرية التوازن العام للمحفظة الاستثمارية (The General Equilibrium Portfolio Theory)

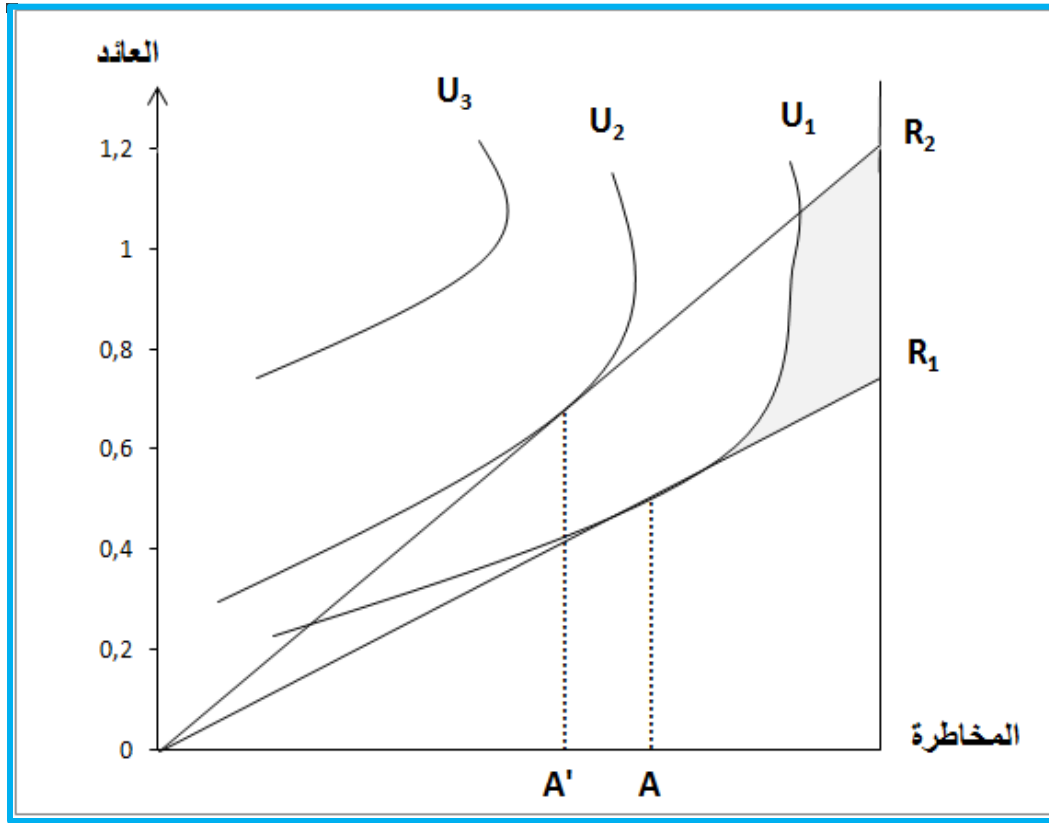
حاول James Tobin في مقاله المنشور سنة 1956 حول: نموذج التوازن العام للنظرية النقدية ربط الاقتصاد النقدي بالاقتصاد الحقيقي وذلك مساهمة منه في سد ثغرات الطلب على النقود في

النظرية الكينزية، حيث قدم تفسير لهذا الطلب على أساس اختلاف موازنة العائد والمخاطر بين المضاربين (Tobin, 1956, p. 241).

ينشأ الطلب على النقود بدافع الاحتياط نتيجة لظهور عنصر عدم اليقين (عدم التأكد) في تمويل المعاملات الطارئة خلال فترة الدخل (الشهر مثلا) بالإضافة إلى ظهور عنصر المخاطرة في عائد وقيمة الأصول المالية، ومخاطر تدهور القدرة الشرائية للنقود عند استخدامها كمخزن للقيمة. يميل سلوك الفرد في الغالب إلى مساواة دخله مع انفاقه في السنة وليس الشهر، ففي بعض الفترات يظهر فائض في رصيده النقدي نتيجة لتجاوز الدخل الانفاق الشهري، وأحيانا أخرى ما يحدث العكس (عجز في الرصيد النقدي للفرد نتيجة لتجاوز الإنفاق الدخل الشهري) (السريتي و غزلان ، 2010، صفحة 335).

جاء تجديد Tobin كرد على افتراض كينز أن الأفراد يحتفظون بالنقود أو السندات فقط، لذا فقد أوضح أن الأفراد قد يحتفظون بالنقود والسندات معا على غرار احتفاظهم بالسلع (Tobin, Liquidity Preference as Behavior Towards Risk, 1958, p. 66). وذلك لأنهم يفضلون تحقيق العوائد على حساب تدنية المخاطر من خلال التنويع بين النقود والسندات والسلع (Menaguer, 2010, p. 89)، فكلما كانت التضحية بالعوائد أكبر مما يرغب به الأفراد مقارنة بتخفيض المخاطر كلما زاد طلبهم على السندات وقل على النقود والعكس صحيح (حداد و هذلول، 2005، صفحة 120). والشكل الموالي يبين ذلك:

الشكل رقم (09): منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة حسب توبين



المصدر: (السيد متولي، 2010، صفحة 110)

يوضح الشكل أعلاه الكيفية التي يتجنب بها الأفراد المخاطرة، حيث تعكس منحنيات السواء تفضيلاتهم للعائد الأكبر والمخاطرة الأقل. هذا ويتحقق التوازن عند تماس أعلى منحنى سواء لمزيج المخاطرة/العائد المحقق فعلياً. وكما يتضح فإنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما اتجه خط المخاطرة/العائد إلى الأعلى، لكي يقوم الأفراد بإحلال المزيد من السندات عوضاً عن النقود. يمثل الخط **OR** مزيج المخاطرة/العائد والذي كلما انتقل إلى أعلى يميناً كلما قلت نسبة النقود السائلة مقابل السندات. في حين يبين المنحنى **u** التوليفات المختلفة من تناوب المخاطرة/العائد، والتي تعكس حقيقة أن الأفراد يطلبون المزيد من العائد لتعويض ارتفاع المخاطرة، ويرتفع العائد كلما اتجهنا إلى منحنى السواء الأعلى على خريطة السواء (السيد متولي، 2010، صفحة 110).

خُلاصةً للقول يعتمد الطلب على النقود وفقاً لنظرية التوازن العام للمحفظة الاستثمارية على العائد والمخاطرة المتحققين من النقود بأصولها المختلفة (تقيس حجم محفظة الأصول)، وعليه يمكن كتابة دالة الطلب على النقود كالتالي (السيد متولي، 2010، صفحة 111):

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = F(W, i_1, i_2, \dots, \pi^e)$$

حيث أن: i_1, i_2, \dots : أسعار الفائدة على الأصول البديلة (أسهم، سندات...).

π^e : معدل التضخم المتوقع.

4.II. النظرية الكمية الحديثة (Modern Quantity Theory Of Money)

لقد كان لأفكار النظرية الكينزية الأثر البارز في تراجع النظرية الكمية للنقود عن ساحة الفكر الاقتصادي، الأمر الذي عجل على ظهور نظرية جديدة في الخمسينيات من القرن الماضي والتي ساهمت في إحياء أفكار النظرية الكمية-معادلة التبادل لفيشر على وجه الخصوص- (محب خلة، 2011، صفحة 138). ظهرت هذه النظرية نتيجة للتطورات الاقتصادية التي عرفتها الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية (بن يوسف، 2016، صفحة 45)، لذا فهي تهدف أساساً إلى إيجاد الحلول الكفيلة للتخفيف من حدة الركود التضخمي بعدما عجز كينز عن تقديم تحليل وتفسير واقعي له (بني هاني، 2014، صفحة 98).

يطلق عليها أيضاً نظرية مدرسة شيكاغو (Chicago School)، ويتزعمها الاقتصادي الأمريكي "Milton Friedman" الذي نشر أعماله في مقاله المشهور سنة 1956 حول: النظرية الكمية للنقود- إعادة صياغة (Jadish, 2000, p. 63)، حيث تبني فريدمان التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود لكن بشمولية ودقة أكبر غير أنه لم يهمل التحليل الكينزي بل أخذ ببعض جوانبه (حداد و هذلول، 2005، صفحة 120). إعتبر فريدمان أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحثة ترجع إلى نمو عرض النقود بكمية أكبر من نمو حجم الانتاج (الإفراط النقدي)، وهذا معناه أنه ينشأ بسبب الزيادة في متوسط نصيب وحدة الانتاج من كمية النقود المتداولة، وبالتالي عدم وجود علاقة بين التضخم والبطالة في المدى الطويل (بن عطية، 2021، صفحة 20). ارتكز فريدمان في تحليله على مجموعة من الافتراضات والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية (إكن، 2017، صفحة 17):

- الطلب على النقود هو دالة مستقرة بمتغيرات محدودة، في حين أن الكمية النقدية (عرض النقود) مستقلة عن الطلب على النقود؛
- تمنح النقود منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع، وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أنه يمثل قيد الإنفاق فهو بمثابة مقياس للحجم؛
- تتحدد الكمية الإسمية للنقود في وقت معين من طرف السلطات النقدية، غير أن سرعة دورانها غير مستقرة وبالتالي يمكن التنبؤ بها في دالة الطلب على النقود؛

- التأكيد على فعالية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على خلاف السياسة المالية، وأحسن سياسة تنتهج من طرف الحكومة هي تلك التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم؛
- رفض مصيدة السيولة التي يتعرض لها الاعوان الاقتصاديون عند بناء دالة الطلب على النقود، والتأكيد على عدم وجود بطلالة إرادية.

II.1.4.1. الطلب على النقود وفق النظرية الكمية الحديثة

أقر فريدمان بأن الطلب على النقود هو طلب على الأرصدة الحقيقية لذلك فهو يتحدد تبعاً للعوامل التالية:

أولاً: الثروة الكلية Total Wealth: يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم، فمقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في لحظة زمنية محددة، ومن ثم فإن ذلك المقدار يمثل قيماً مفروضاً على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها المختلفة، وبالتالي يشكل مفهوم الثروة الكلية قيد يناظر قيد الميزانية (بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2008، صفحة 66).

أوضح فريدمان أن الثروة الكلية تتكون من أربعة عناصر أساسية: الأصول النقدية (النقود)، الأصول المالية (الأسهم والسندات)، الأصول الحقيقية (العينية) يضاف إليها رأس المال البشري، لذا فقد عرفها على أنها المقدار الكلي الذي يقسم بين أشكال مختلفة للأصول التي يقبل حائزي الثروة على حيازته (مرابط، 2018، صفحة 28).

وكما هو معلوم أن تقديرات الثروة الكلية نادراً ما تكون متاحة، ولهذا ما هو الدخل الذي يمكن أن يستخدم كمؤشر بديل للثروة؟، ميز فريدمان بين الدخل الدائم (Permanent Income) والدخل الجاري (Current Income). إلا أن الدخل الجاري كما يقيسه الإحصائيون ينطوي على عيب كمقياس للثروة، لأنه معرض لتقلبات شاذة وغريبة من سنة إلى أخرى، فضلاً عن أنه دخل يقاس للأجل القصير، ومن ثم يتطلب استخدام الدخل الجاري كمؤشر أو بديل للثروة فكرة طويلة الأجل لهذا الدخل وهذا فعلاً ما قام به فريدمان. أما الدخل الدائم فهو القيمة المتوقعة الحصول عليها من وراء الثروة في الأجل الطويل (بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2008، صفحة 67)، ومن ثم فإن الدخل الدائم هو دخل متوسط يحسب اعتماداً على الدخول الجارية المتأتمية من عناصر الثروة المختلفة، وهو لا يتقلب من سنة إلى أخرى (Friedman , 1959, p. 328).

ثانياً: تكلفة الاحتفاظ بالنقود (تكلفة الفرصة البديلة) **Cost of Holding Money**: إن الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل يضيع على حائزها فرصة الحصول على دخل أو عائد إذا ما استثمارها في أي وعاء من الأوعية الادخارية أو في شراء أصل حقيقي يمنحه عائداً سنوياً. تتحدد تكلفة الفرصة البديلة على أساس سعر الفائدة والمستوى العام للأسعار، إذ ميز فريدمان بين تكلفة الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة وبالتالي عدم الحصول على أي عائد من الاحتفاظ بها مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق، والنقص في القيمة الحقيقية للنقود نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار. فإذا ارتفعت الأسعار ستخفض القيمة الحقيقية لوحدة النقد وبالتالي لا يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقدية بل يفضلون استخدامها في شراء إحدى الأصول (غير النقدية) التي تدر لهم عائداً يعوضهم عن التآكل النقدي الناتج عن ارتفاع الأسعار (مخاليف، 2017، صفحة 48).

وبالتالي يتغير الطلب على النقود عكسياً مع تغير تكلفة الاحتفاظ بالنقود، فكلما انخفضت تكلفت هذه الأخيرة كلما زاد الطلب على النقود (بن عبد الفتاح، 1997، صفحة 45).

ثالثاً: النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية: تضمن عنصر الثروة عند النقديين القيمة الحالية لعنصر العمل، وهو ما أطلقوا عليه الثروة البشرية، أما الثروة غير البشرية فتضم الأصول المادية والمالية للفرد، وبما أن قيمة الأصول وعائداتها يمكن تقديرها في الوقت الحاضر فإن الدخل المتوقع الحصول عليها مستقبلاً صعبة التقدير، بالإضافة إلى أن الثروة البشرية يصعب تغييرها مقارنة بغير البشرية، حيث يتطلب الأمر فترة زمنية طويلة نسبياً للتعليم والتدريب قصد رفع الانتاجية في العمل، والبديل في هذه الحالة هو تغيير النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية ضمن مكونات محفظة ثروته، وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون هناك معامل بين النوعين من الثروة (عزري، 2020، الصفحات 128-129).

رابعاً: الأذواق والتفضيلات **Preferences**: تمثل هذه المتغيرات عاملاً كميًا لطالبي النقود (بن مصطفى، 2022، صفحة 46)، ويمكن النظر إليها على أنها متغيرات غير ثابتة مقارنة بغيرها من الأصول الأخرى، حيث تعتمد على تغير الظروف ودرجة الاستقرار الاقتصادي المتوقع أن يسود مستقبلاً، إضافة إلى حجم التحولات الرأسمالية بالنسبة للدخل أي مبادلات السلع الرأسمالية الموجودة لدى حائزي الثروة، فكلما ارتفع معدل دوران السلع الرأسمالية قصرت فترة مبادلتها بالنقود أو السلع الأخرى، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من نسبة النقود في الأصول (الطلب على النقود) (بن يوسف، 2016، صفحة 50)

2.4.II. معادلة الطلب على النقود وفق النظرية الكمية الحديثة

حاول فريدمان كغيره من الاقتصاديين الذين سبقوه الإجابة على السؤال: لماذا يختار الأفراد حيازة (الاحتفاظ) النقود؟ (بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2008، صفحة 72) للإجابة على هذا السؤال وبدلاً من الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى، يتأثر بالموارد المتاحة للأفراد وكذلك العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على النقود (بن يوسف، 2016، صفحة 50).

وهذا ما جعل دالة الطلب على النقود عند فريدمان تختلف كثيراً عما قدّمه الكينزيون (Rogers,

1989, p. 145)

$$\frac{M}{P} = f(rb, re, \frac{1}{p} \frac{dP}{dt}, w, \frac{Y}{P}, U)$$

حيث أن: $\frac{M}{P}$: الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية.

rb : سعر الفائدة على السندات.

re : عائد الأسهم.

$\frac{1}{p} \frac{dP}{dt}$: معدل التغير في الأسعار.

w : نسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية.

$\frac{Y}{P}$: الدخل الدائم الحقيقي.

U : الأذواق والتفضيلات.

3.4.II. عرض النقود عند فريدمان (النظرية الكمية الحديثة)

أوضح رواد مدرسة شيكاغو أن التغير في المعروض النقدي يعتبر متغيراً خارجياً له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي، ومن ثم على الناتج ومستوى التشغيل والأسعار، وهذه الآثار تختلف في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، ففي الحالة الأولى (الأجل الطويل) سوف ينصرف أثر التغير في المعروض النقدي على الطلب الكلي من خلال قناتين رئيسيتين، قناة مباشرة تتعلق بالإحلال المباشر للنقود محل أي من الأصول الأخرى (تحويل النقود إلى طلب مباشر)، والأخرى قناة غير مباشرة، وهي نتيجة لتغيير الأفراد والبنوك لطلبهم وعرضهم للسندات، وما يترتب عليه من تغيير في

سعر الفائدة الذي سيؤثر بدوره على الانفاق الاستثماري وإنفاق الأفراد على السلع المعمرة والمساكن. ومن خلال هاتين القناتين سيتأثر الناتج الوطني الحقيقي وكذلك معدلات البطالة لكن بصورة أقل بكثير من معدلات الأسعار، خاصة وأن المجتمع قريب من حالة التوظيف الكامل، يعكس هذا الوضع موافقة النقديين على فكرة الاستبدال بين البطالة والتضخم وفقا لمنحى فيليبس في الأجل القصير، أما الحالة الثانية (الأجل الطويل) سوف ينصرف الأثر إلى مستوى الأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، ولن يمتد تأثيره على أي من المتغيرات الحقيقية، والتي سوف تتلاءم مع مستويات معدلاتها الطبيعية بفعل عوامل حقيقية (مثل معدل نمو القوى العاملة وتراكم المخزون الرأسمالي والمعرفي) وذلك وفقا لنظرية المعدل الطبيعي لميلتون فريدمان، والتي تقوم على وجود مستوى ناتج وطني توازني يصاحبه مستوى توظيف محدد، وهذا هو المعدل الطبيعي، كما توجد العديد من العوامل (تكنولوجية، مؤسسية) التي تتحكم في تحديده، فإذا ظلت تلك العوامل دون تغيير مع تغيير في جانب الطلب الكلي، فسيؤدي ذلك إلى تحركات مؤقتة حول هذا المعدل الطبيعي في الأجل القصير نظرا لعدم وجود مواءمة كاملة للأسعار في الاقتصاد، وما تلبث أن تتلاشى ويعود الاقتصاد إلى المعدل الطبيعي على المدى الطويل، ومن ثم يجب تركيز السياسة النقدية على محاربة التضخم بالدرجة الأولى، لأنها لن تنجح بأي حال من الأحوال في تحقيق شيء آخر كتخفيض معدل البطالة أو زيادة معدل النمو الاقتصادي، فضلا على أنها ستغذي تيار التضخم (سيكون لها آثار سلبية)، كما يرى فريدمان أن أثر تغيير المعروض النقدي على الدخل أو أثر أي إجراء في السياسة النقدية لن يكون فوريا بل يتطلب فترة إبطاء حتى يتحقق أثرها كاملا (نزالي، 2017، صفحة 9).

بناء على ما تقدم يمكن إبراز الاختلافات الجوهرية بين نظرية تفضيل السيولة (الكينزية)

والنظرية الكمية الحديثة (فريدمان) في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): أوجه الاختلاف بين نظرية كينز ونظرية فريدمان

نظرية فريدمان	نظرية كينز
دالة الطلب على النقود ثابتة ومستقرة.	دالة الطلب على النقود غير ثابتة وغير مستقرة.
دالة عرض النقود غير مرنة (ركزت على التحليل في الأجل الطويل).	دالة عرض النقود مرنة (ركزت على التحليل في الأجل القصير).
الطلب على النقود غير حساس نسبياً للتغيرات في أسعار الفائدة.	الطلب على النقود حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.
تعدد الأصول المكونة لدالة الطلب على النقود (أسعار الفائدة على السندات، الأصول المالية والحقيقية).	تتحد دالة الطلب على النقود بنوع واحد من سعر الفائدة (سعر الفائدة على السندات فقط).
ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها. (ظاهرة نقدية بحثية)	ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع.
كمية النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار (رفض فكرة مصيدة السيولة).	زيادة كمية النقود لن تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (مصيدة السيولة).
السياسة النقدية لها دور كبير في معالجة التضخم. (أعادت للسياسة النقدية مكانتها وأهميتها)	السياسة النقدية ليس لها دور في معالجة التضخم (أعطت أهمية كبيرة للسياسة المالية).
دور الدولة ينحصر في حدود ضيقة.	ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
السياسة المقترحة أكثر فاعلية في معالجة التضخم.	السياسة المقترحة أكثر فاعلية في معالجة الكساد منها في معالجة التضخم.
الفصل بين عرض النقود والطلب عليها.	عدم الفصل بين عرض النقود والطلب عليها.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (بن عيسى، 2015، صفحة 136)

كخلاصة لما سبق يمكن القول أنّ موضوع المعروض النقدي عرف عدة مراحل من التطور النظري على مر الزمن، بدءاً من نظرية كمية النقود التي اعتبرت أن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات متناسبة في المستوى العام للأسعار. واعتمدت هذه النظرية على معادلة التبادل لفيشر، وقد أكدت على ضرورة الحفاظ على استقرار قيمة النقود من خلال السيطرة على عرضها.

وفي أوائل القرن العشرين، ظهرت نظرية تفضيل السيولة بقيادة كينز التي ركزت بدلاً من ذلك على الطلب على النقود، معتبرة أن النقود ليست سلعة عادية وإنما تمثل أصلاً يتم الاحتفاظ به لأغراض المضاربة والاحتياط. وبالتالي فإن الطلب على النقود يعتمد على دوافع الادخار والاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي.

وقام الكينزيون الجدد بتطوير هذا المنظور من خلال التركيز على عدم اليقين ودور التوقعات في التأثير على الطلب على النقود، إذ اعتبروا أن عدم التأكد بشأن المستقبل يدفع الأفراد لزيادة الادخار في شكل نقدي. لذلك فإن توقعات التضخم تؤثر على الطلب على النقود بشكل مباشر.

أما نظرية كمية النقود الحديثة التي قدمها ميلتون فريدمان في الستينات، فقد ركزت على الدور النشط للبنوك التجارية في خلق النقود من خلال منح الائتمان. وبالتالي فإن المعروض النقدي لا يخضع بالكامل لسيطرة البنك المركزي بل يتحدد جزئياً بقرارات البنوك والجمهور.

وبشكل عام، شهد الفكر النقدي تحولاً تدريجياً من التركيز المفرط على العوامل الخارجية في تحديد عرض النقود، نحو إبراز الدور النشط للعوامل الداخلية كالتوقعات وسلوك البنوك والجمهور في التأثير على فعالية السياسة النقدية واستقرار الأسعار.

III. الإطار النظري

للمعروض النقدي ومؤشر

أسعار الاستهلاك

III. الإطار النظري للمعروض النقدي ومؤشر أسعار الاستهلاك

تُعد الكتلة النقدية أحد أهم مؤشرات السياسة النقدية، إذ تعكس الكمية الإجمالية للنقود المتداولة في الاقتصاد. وتتكون الكتلة النقدية من العملة المتداولة خارج البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية.

ويكتسي الإطار النظري للمعروض النقدي أهمية كبيرة في فهم دور السياسة النقدية وآلياتها. إذ يوضح المفاهيم الأساسية المتعلقة بتعريف الكتلة النقدية وقياسها، وكذلك أنواع مكوناتها الرئيسية. كما يشرح العلاقة بين الكتلة النقدية والسيولة والقاعدة النقدية.

تعتبر الكتلة النقدية (المعروض النقدي) من بين أهم الأدوات المستخدمة من قبل السلطات النقدية بهدف التأثير على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي، حيث يعمل البنك المركزي على ضبطه وتوجيهه حسب الوضع الاقتصادي السائد لتحقيق أهداف السياسة النقدية. هذه الأخيرة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (استقرار معدلات التضخم) الذي يقاس بمجموعة من المؤشرات أهمها مؤشر أسعار الاستهلاك.

إنّ دراسة مؤشر أسعار الاستهلاك تعد أحد أهم الدراسات الاقتصادية، نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مؤشرات هامة ذات علاقة وطيدة بنفقات الأسر وتكاليف المعيشة، لدى فإن الاعتماد على مؤشر أسعار الاستهلاك في التحليلات الاقتصادية والاحصائية الخاصة بتغيرات الأسعار والتنبؤات المستقبلية له خلال فترات زمنية مختلفة.

ويستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك كمؤشر اقتصادي مهم لحساب معدلات التضخم، هذا الأخير يعتبر مقياساً للتغيرات في القوة الشرائية للعملة، ومدخلا هاما تستخدمه البنوك المركزية عند صياغتها للسياسة النقدية.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق لما يلي:

- تعريف المعروض النقدي (الكتلة النقدية) ومقابلاته
- علاقة السياسة النقدية بالمعروض النقدي
- الأرقام القياسية، استخداماتها وصيغها
- الأرقام القياسية للأسعار
- خطوات إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

III.1. تعريف المعروض النقدي (الكتلة النقدية)، والعناصر المقابلة له

دارت مناقشات فكرية مستفيضة بين الباحثين حول تحديد مفهوم المعروض النقدي من جهة والعناصر التي تدخل في تكوينه من جهة أخرى، ويرجع مصدر هذا الخلاف إلى اختلاف وتطور الأنظمة والنظريات النقدية. سوف يتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف مفاهيم المعروض النقدي، مكوناته العناصر المقابلة له.

III.1.1. تعريف المعروض النقدي (الكتلة النقدية) ومقابلاته

وردت عدة تعاريف للمعروض النقدي وفيما يلي ابرز لأهمها:

يعرف المعروض النقدي على أنه: كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية، وتتمثل كمية النقود في وسائل الدفع المتواجدة لدى الجمهور بجميع أنواعها (Chinweobo, 2010, p. 73). كما عُرّف من قبل صندوق النقد الدولي على أنه: المجموع الصافي للبنكنوت المتداول يضاف إليه الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، ويستبعد من دائرة النقود كلا من العملات المساعدة والودائع لأجل وودائع التوفير حيث يدخلها ضمن دائرة أشباه النقود (البكري و صافي، 2009، صفحة 72). عُرّف أيضا على أنه: مجموع وسائل الدفع المتداولة يضم مجموعة من الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص والمشروعات والمؤسسات المختلفة، والمقصود هنا بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود والتي تختلف بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي. المعروض النقدي هو مختلف الالتزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وفي المقابل تعتبر حقا لحائزيها من عائلات ومشروعات؛ وبذلك فهي التي تمكنها من الحصول على السلع والخدمات (إلمان، 2010، صفحة 42). على ضوء ما سبق نخلص إلى أن: المعروض النقدي هو جميع وسائل الدفع والقرض المتاحة لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، إذ يعتبر ديننا (التزاما) على المؤسسات المصدرة له وفي المقابل يعد حقا لحائزيه يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات. تأسيسا لما سبق، وبالرغم من تباين واختلاف التعاريف المقدمة لتحديد مفهوم المعروض النقدي (الكتلة النقدية) إلا أنه يمكن التمييز بين عدة أقسام أو العناصر المكونة له، والتي يطلق عليها المجمعات النقدية*. هذه الأخيرة تصنف حسب درجة سيولتها كما يلي:

* هي عبارة عن مؤشرات احصائية تضم كافة أنواع النقود التي يحوزها الأعوان الاقتصاديين.

أولاً: **المجمع النقدي M_0** : يطلق عليه أيضا القاعدة النقدية أو الأساس النقدي (Monetary Base)، ويتكون أساسا من الأوراق النقدية يضاف إليها مختلف القطع النقدية الجزئية، يتصف هذا المجمع بالسيولة الكاملة كما يستجيب هذا المجمع لمعيار التفرقة بين الأصول النقدية وغير النقدية في مجموع الأصول المالية. يتميز هذا المجمع بعدم تدخل الوحدات الاقتصادية الخاصة في تحديد كميته، بمعنى أنه يعتبر متغيرا خارجيا بالنسبة لتصرفات هذه الوحدات، الملاحظ أن ما يأخذ بعين الاعتبار عند حساب المعروض النقدي (الكتلة النقدية) ليس كل المجمع (B) بل الجزء المتداول منه أي ذلك الرصيد من النقد القانوني الذي يوجد في حوزة الجمهور ونرمز له بالرمز (E) مضافاً إليه الجزء غير المتداول والمتمثل في الاحتياطات المصرفية ونرمز له بالرمز (R) (شيبان، 2016، صفحة 14). وبالتالي تكون لدينا المعادلة التالية (عبدلي، 2007، صفحة 9):

$$B = E + R$$

ومنه يمكن التعبير عن كمية النقود المتداولة كالاتي:

$$E = B - R$$

ثانياً: **المجمع النقدي الأول (M_1)**: يسمى أيضا "المتاحات النقدية" أو "المعروض النقدي بالمعنى الضيق"، ويشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة (مثل الأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي والتي تتداول بين الأعوان غير الماليين، ونقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية، والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بال شيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة وكل المؤسسات التي يسمح لها القانون بذلك، والتي تكون حسب قانون كل بلد (مفتاح، 2005، صفحة 55).

يرمز لهذا المفهوم في الإحصاءات النقدية الدولية بالرمز (M_1) ويتوافق هذا المفهوم (المفهوم الضيق للمعروض النقدي) مع وظيفة النقود كوسيط للمبادلة، وذلك أن المدفوعات تتم إما باستخدام أوراق البنكنوت أو النقود المساعدة وغالبا ما تتم بواسطة الشيكات (الحجار، 2006، الصفحات 69-70).

وعليه يمكن التعبير عن المجمع النقدي الأول بالعلاقة التالية (بن البار و سنوسي، 2016، الصفحات 305-306):

$$M_1 = DD + CC$$

حيث أن: M_1 (The narrow definition of Money): المعروض النقدي بالمعنى الضيق.

DD (Demand Deposits): الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب).

CC (Currency in circulation): النقود المتداولة خارج النظام المصرفي.

إن تعريف المجمع (M_1) كمجموع وسائل الدفع يقتضي عدم الأخذ في الحسابان لاحتياطات البنوك نظرا لكونها غير معدة لشراء السلع والخدمات هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم الأخذ في الحسابان للأرصدة النقدية التي تحوزها الدولة، لأن قرارات إنفاقها لا تتعلق بشكل وثيق برصيداها النقدي، كما يمكنها تغطية احتياجاتها للنقد السائل بالتسبيقات التي يقدمها لها البنك المركزي (إلمان، 2010، صفحة 53).

ثالثا: المجمع النقدي الثاني (M_2): يطلق عليه "المعروض النقدي بالمعنى الواسع"، ويضم (M_1) إضافة إلى التوظيفات تحت الطلب بالعملة الوطنية التي يستحق عليها فوائد دائنة، هذه التوظيفات تودع لدى مؤسسات الإقراض والخرينة، وهي غير قابلة للتحويل بواسطة الشيك ولكن يتم تحويلها عن طريق تقديم الدفتر (دفاتر الإدخار المصرفية العادية) وهي سائر دفاتر الإدخار لدى كافة المؤسسات المصرفية، حسابات التنمية الصناعية (CODEVI) حسب النظام الفرنسي وحسابات الإدخار السكني (مفتاح، 2005، صفحة 55).

يعتمد هذا المفهوم في قياس المعروض النقدي على استخدام النقود كمستودع للقيمة، حيث يتم الاحتفاظ بالأصول المالية خلال الفجوة الزمنية الفاصلة بين الحصول هذه الأصول واستخدامها في الدفع. وطبقا لهذا المفهوم فإن تعريف النقود لا يجب أن يقتصر فقط على النقود السائلة، أو عالية السيولة-كما تم الإشارة إليه في تعريف المجمع النقدي الأول (M_1)- بل يجب أن يشمل أيضا على تلك الأصول التي تتمتع بالسيولة العالية نسبيا كالودائع الادخارية بالبنوك التجارية والتي تسمى أشباه النقود (السريتي و غزلان ، 2010 ، صفحة 79).

وعليه يمكن القول أن المجمع النقدي الثاني هو مجمع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية (بن عيسى، 2015، صفحة 15)، ومنه فإن (بن البار و سنوسي، 2016، صفحة 306):

$$M_2 = DD + CC + TD$$

$$M_2 = M_1 + TD \quad \text{إذن:}$$

حيث أن: M_2 (Broader measure of money): المعروض النقدي بالمعنى الواسع.

M_1 (The narrow definition of Money): المعروض النقدي بالمعنى الضيق.

TD (Time Deposits): الودائع الادخارية (الودائع لأجل).

وتعود أسباب التوسع في المعروض النقدي، إلى أن القطاع المالي في الدول المتقدمة قد وفر جزءًا كبيرًا من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها لوسائل دفع بسهولة وسرعة، وفي نفس الوقت قد

تدر عائد، وهذه الموجودات تعتبر وسائل قريبة من النقود بحيث تستطيع أن تحل محلها كمخزن للقيمة وبالتالي يمكن استخدامها كقوة شرائية (حداد و هزلول، 2005، صفحة 89).

رابعاً: المجمع النقدي الثالث (M₃): تعرض تعريف المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M₂) لانتقادات عديدة نظراً لكونه لا يتضمن الودائع الآجلة والادخارية في المؤسسات المالية الأخرى غير البنوك التجارية، حيث أن هذه الأصول مماثلة تماماً للودائع الادخارية والآجلة لدى البنوك التجارية، وبالتالي فاستبعادها من تعريف النقود لا يعكس القياس الفعلي للمعروض النقدي في المجتمع. كذلك فإن الودائع الحكومية لا تدخل ضمن المعروض النقدي وفق المفهوم السابق، في حين أن هذه الودائع سوف تصب في تيار الإنفاق العام عاجلاً أم آجلاً، ومن ثم ستتحول إلى وسائل دفع في حوزة الأعوان الاقتصاديين أفراداً كانوا أو مؤسسات (السريتي و غزلان ، 2010، الصفحات 80-81).

يسمى هذا المجمع بسيولات الاقتصاد، ويشمل بالإضافة إلى (M₂) الودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية غير المصرفية كصناديق التوفير وكذلك سندات الخزينة المكتتب فيها من طرف الخواص والمؤسسات غير المصرفية. ويمكن صياغة هذا المفهوم للمعروض النقدي من خلال العلاقة التالية (علية، 2018، صفحة 6):

$$M_3 = M_2 + R_4$$

حيث أن: M₃: سيولة الاقتصاد (المعروض النقدي بالمعنى الأوسع).

M₂: المعروض النقدي بالمعنى الواسع.

R₄: الودائع الآجلة لدى المؤسسات المالية غير المصرفية.

خامساً: المجمع النقدي الرابع (M₄): يطلق على هذا المجمع السيولة العامة للاقتصاد، ويضم المعروض النقدي بالمعنى الأوسع (M₃) مضافاً إليه بقية الأصول المملوكة من قبل المؤسسات الاقتصادية غير المصرفية كالسندات، والأوراق المالية العامة والمتمثلة في القروض التي أصدرتها الحكومة أو المؤسسات الخاصة، وكذلك السندات التي تصدرها شركات الاستثمار والبنوك العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والاوراق التجارية (علية، 2018، صفحة 7).

ويمكن التعبير عن السيولة العامة للاقتصاد بالعلاقة الموالية (رمضاني، 2021، صفحة 6):

$$M_4 = M_3 + \text{الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة}$$

حيث أن: (M₄): السيولة العامة للاقتصاد.

الأصول والخصوم النقدية لدى البنوك المتخصصة: الأصول المملوكة من قبل المؤسسات

الاقتصادية غير المصرفية والأوراق المالية العامة... إلخ.

سادسا: المجمع النقدي الخامس (M₅): هناك من يضيف إلى المجمعات السابقة مجمعا نقديا خامسا، هذا الأخير يشتمل على المجمع النقدي (M₄) يضاف إليه شهادات الإيداع (علية، 2018، صفحة 7).

ويمكن التعبير عن هذا المجمع وفق العلاقة التالية (Wickens, 2010, p. 273):

$$M_5 = M_4 + \text{CD'S of (100 000) or more}$$

حيث أن: CD'S: شهادات الإيداع القابلة للتفاوض.

III.2.1. مقابلات المعروض النقدي (مقابلات الكتلة النقدية):

تمثل العناصر المقابلة للمعروض النقدي مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي تكون سبب او مصدر المعروض النقدي (الكتلة النقدية)، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب إصدارها (مفتاح، 2005، صفحة 61)، ولتوضيح ذلك نستعمل ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كالتالي:

الجدول رقم (03): جدول مبسط لميزانيتي البنك المركزي والقطاع البنكي

- ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
الموجودات ذهب و عملات أجنبية OD قروض للخرينة العمومية CPT إعادة تمويل الاقتصاد Ref	الأوراق النقدية B الاحتياطات الإجبارية RO

- ميزانية القطاع البنكي.

الموجودات	الالتزامات
الاحتياطات الإجبارية RO قروض C	الودائع بأنواعها D إعادة تمويل الاقتصاد Ref

المصدر: (ملاك، 2000، صفحة 161)

بدمج الميزانيتين معا يظهر لنا المعروض النقدي مع العناصر المقابلة له، نحصل على الميزانية الموحدة للنظام البنكي (مفتاح، 2005، صفحة 61):

مجموع الموجودات (الأصول) = مجموع الالتزامات (الخصوم).

إجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين: OD+ CTP+Ref+RO+C

إجمالي الالتزامات المتضمن في الميزانيتين: B+RO+D+Ref

وبمقابلة الطرفين بما أنها متطابقة ينتج لدينا: الالتزامات = الموجودات
 $OD + CTP + Ref + RO + C = B + RO + D + Ref$

ويصبح لدينا: $OD + CTP + C = B + D$

أي أن: المعروض النقدي (الكتلة النقدية) = العناصر المقابلة له.

الجدول رقم (04): الميزانية الموحدة للنظام البنكي

الأصول	الخصوم
مقابلات المعروض النقدي	المعروض النقدي
الموجودات ذهب و عملات أجنبية OD قروض للخرينة العمومية CPT إعادة تمويل الاقتصاد Ref	الأوراق النقدية B الاحتياطات الإجبارية RO

المصدر: (ملاك، 2000، صفحة 161)

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي والموضحة في الجدول أعلاه أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع البنكي والبنك المركزي، أرصدة القطاع البنكي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية (مفتاح، 2005، صفحة 62).

إن كمية النقود المتداولة تعتبر التزاما للمؤسسات المصدرة لها: البنك المركزي والبنوك التجارية (كذلك الخزينة العمومية) اتجاه الوحدات الاقتصادية (مشروعات وعائلات)، ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات لا يتم إلا بمقابل، هذا المقابل لا يكون مصدره إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية، فمن في حيازته مبلغ نقدي (قانوني أو كتابي) يكون له حق على الاقتصاد. وحتى تتمكن المؤسسات المصدرة المعنية من إصدار النقود (أو تدميرها) لا بد أن تترجم هذه العمليات الاقتصادية الحقيقية على مستوى ميزانياتها، أي أن تسجل في جانب الأصول كل العمليات التي تمكنها من تحويل هذه الالتزامات إلى نقود (إلمان، 2010، صفحة 64).

وسنقوم بتفصيل مختلف العناصر المقابلة للمعروض النقدي كما يلي:

أولاً: الذهب والعملات الأجنبية (الذمم على الخارج): لقد كان الرصيد الذهبي في الأصل يستعمل لتغطية اصدار النقد القانوني، ولكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور وأصبح يقتصر فقط على مواجهة المدفوعات الخارجية عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات، أو عند حدوث أزمات اقتصادية (ساسي، 2015، صفحة 49). أما العملات الأجنبية فهي السيولة أو وسائل الدفع

الدولية كالدولار الأمريكي مثلا، حيث أصبح هذا الأخير يشكل الجزء الهام من العملات الاحتياطية الدولية لأي اقتصاد، أين يستعمل في تسديد مختلف العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها الاقتصاد المعني مع اقتصاد دولة بالخارج.

هذه العلاقة التي تربط الدولة اقتصاديا مع العالم الخارجي تكون من خلال عمليات التصدير والاستيراد للسلع والخدمات وكذا لحركة رؤوس الأموال حيث يكون فيها التحصيل من الرصيد الذهبي والعملات الأجنبية نتيجة لتلك العمليات أثرًا في إصدار النقد المحلي للدولة، فإذا تحقق رصيد إيجابي من هذه العملات نظير تلك العمليات فسوف يكون هناك إصدار جديد للنقود القانونية من قبل البنك المركزي تعادل قيمة ذلك الفائض وبالتالي زيادة كمية المعروض النقدي، أما إذا حصل انخفاض في الرصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية نتيجة لعمليات الاستيراد فسوف يكون هناك امتصاص للعملة المحلية نتيجة لقيام البنك المركزي بتحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية لإتمام عملية الاستيراد، الأمر الذي ينجر عنه في المقابل انخفاض في كمية المعروض النقدي (رمضاني، 2021، الصفحات 8-7).

ثانيا: القروض المقدمة للاقتصاد: يعتبر الائتمان المقدم للاقتصاد من العناصر المهمة التي تفسر سبب الإصدار النقدي لأنه هو العنصر الذي يمكن أن تتحكم فيه السلطات النقدية أكثر من غيره، ذلك أن هذا الائتمان الممنوح هو عبارة عن قروض تقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية للمؤسسات ورجال الأعمال من استثمار وإنتاج وتسويق، وخاصة عندما يكون المنتجون في حاجة إلى أموال فيقدمون على البنوك التجارية طالبين منهم قروض لتمويل نشاطاتهم، فتمنحهم البنوك التجارية قروضًا سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو بخصم أوراق تجارية، أو فتح اعتمادات، وفي جميع هذه الصور تكون هناك عملية خلق لنقود الودائع مقابل تقديم هذا الائتمان مما يزيد في حجم المعروض النقدي، كما أن هذا يدفع البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها التجارية لدى البنك المركزي أو تطلب قروضًا منه باعتباره المقرض الأخير، فيقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لتغطية احتياجات البنوك التجارية وبالتالي فإن حجم المعروض النقدي سيتأثر كلما طرأ تغيير في الائتمان المقدم للاقتصاد (مفتاح، 2005، صفحة 64).

تضم القروض المقدمة للاقتصاد قروضًا قصيرة الأجل وأخرى متوسطة وطويلة الأجل، حيث تعتبر القروض قصيرة الأجل أكثر تأثيرًا على حجم المعروض النقدي مقارنة بالنوع الثاني والثالث نظرا لتغطيتها بالودائع تحت الطلب (شيحة، 1999، صفحة 63)، بينما لا يعتبر النوع الثاني والثالث كذلك

لأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين القروض متوسطة الأجل مع الودائع مع الأجل وطويلة الأجل مع الودائع الإيداعية (مفتاح، 2005، صفحة 64).

ثالثاً: القروض المقدمة للخبزينة العمومية (الذمم على الدولة): تقوم الخبزينة العمومية بتسيير ميزانية الدولة عن طريق بنود الإيرادات والنفقات العامة نظراً لكونها الصندوق المالي لها، وتسعى الدولة على تحقيق التوازن بين عناصر الميزانية التي تسييرها، ولكن مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتعاضم دورها وزيادة التكاليف عنها كثيراً، أخذت الدولة على عاتقها القيام بوظائف أخرى وليس الإبقاء على توازن الميزانية مهما ظروف معيشة الأفراد فهذا عندما يحدث اختلال في توازن ميزانيتها تلجأ الدولة إلى البنك المركزي لمنحها الائتمان اللازم لسد هذا العجز ومواجهة هذا الاختلال، فتقدم له الخبزينة العمومية مقابل ذلك سندات تعترف فيها بمديونيتها له تسمى أدونات (سندات) الخبزينة، ويقوم البنك المركزي بتقديم مقابل ذلك نقوداً قانونية لصالح الخبزينة، وتستخدم هذه الأخيرة تلك النقود في تغطية تكاليف الإنفاق العام، وبهذا ترتفع كمية النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات (مفتاح، 2005، صفحة 64).

كما قد تتوجه الدولة في حالة عدم كفاية مواردها النقدية من أجل تغطية تكاليف الإنفاق العام والتوسع في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى السوق النقدية (البنوك التجارية) وإلى الجمهور، حيث تحصل المؤسسات البنكية والمالية والجمهور على السندات الحكومية وأدونات الخبزينة مقابل حصولها على نقود الودائع، ونظراً لكون هذه السندات تتمتع بسيولة عالية ومضمونة، فإنه يمكن خصمها لدى البنوك التجارية، وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وبالتالي سيتحول جزء منها إلى نقود قانونية الأمر الذي من شأنه أن يسبب ارتفاعاً في حجم المعروض النقدي (ساسي، 2015، صفحة 51).

III.2. علاقة السياسة النقدية بالمعروض النقدي

تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الهامة التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حيث تنتهجها السلطة النقدية بغرض تحقيق أهداف معينة كت تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول، تحقيق الاستقرار في قيمة العملة (الاستقرار النقدي) بالإضافة إلى تحقيق التوازن الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات).

III.2.1. تعريف السياسة النقدية

أوردت الكتب الاقتصادية تعاريف متنوعة للسياسة النقدية وهذا راجع إلى اختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين وتطور النظريات الاقتصادية، وفي ما يلي استعراض لأهمها: عرفها سام ويلسون بأنها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الخصم (تواتي، 2022، صفحة 34). أما Kent فعرفها على أنها: مجموعة الوسائل والأدوات التي تتبعها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف التشغيل الكامل (حداد و هذلول، 2005، صفحة 183).

كما تعرف أيضا على أنها مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض الرقابة على الائتمان، والتأثير على كمية المعروض النقدي بما يتفق والأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الدولة (Achour Tani, 2013, p. 51).

يقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود بالزيادة أو النقصان وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته المختلفة للتأثير على حجم الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع (حدادي، 2017، صفحة 26).

السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات والتدابير والاساليب التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة (ديش، 2018، صفحة 30).

بناء على ما تقدم يمكننا تقديم تعريف شامل للسياسة النقدية كما يلي: هي مجموعة القواعد والاجراءات التي يقوم بها البنك المركزي (السلطة النقدية) بهدف التأثير على كمية المعروض النقدي بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية معينة.

III.2.2. أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته المسؤول عن إدارة السياسة النقدية أدوات مختلفة للتحكم في المعروض النقدي، وذلك من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة (إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة

(2000-2009) (رسالة ماجستير)، 2011، صفحة 50)، ويمكن تصنيفها إلى أدوات كمية وأدوات كيفية (نوعية) بالإضافة إلى أدوات مباشرة، وفي ما يلي تفصيل لذلك:

أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية: ينصب عمل الأدوات الكمية في التأثير على حجم أو كمية الائتمان المقدم من طرف البنوك بغض النظر عن أوجه استعمالاته (بشكير، 2010، صفحة 49)، أي التأثير على عمليات الإقراض والاقتراض بهدف إحداث تغيير على حجم السيولة النقدية وعلى المعروض النقدي بطريقة توسعية أو انكماشية (عبد الله، 2014، صفحة 23)، وتتمثل هذه الأدوات في:

أ. **سياسة معدل إعادة الخصم:** تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، حيث تم استخدامها لأول مرة من قبل بنك إنجلترا سنة 1847، ثم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1857 و1913 على التوالي، أما في الجزائر فلم تستخدم إلا في 1 جانفي 1972 (مفتاح، 2005، صفحة 173)، يعرف سعر إعادة الخصم على أنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات خزينة أو لقاء ما يقدمه لها من قروض (محب خلة، 2011، صفحة 321).

يقوم البنك المركزي في حالات التضخم باتباع سياسة نقدية انكماشية من خلال رفع معدل إعادة الخصم وذلك للحد من قدرة للبنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، فارتفاع تكلفة الائتمان (ارتفاع سعر الفائدة) سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل، لذا يقرر المستثمرون عدم الاقتراض، حيث يتوجهون إلى استثمار أموالهم في الأسواق المالية بشراء الأسهم والسندات، وبالتالي خروج الأموال من فح السيولة وبتقلص حجم المعروض النقدي. أما في حالة قيام البنك المركزي باتباع سياسة توسعية، فإنه يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم حتي يسمح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية أو الاقتراض للتوسع في منح الائتمان، فيقدمُ المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على التمويل بتكلفة منخفضة عندما يكون سعر الخصم أقل بكثير من سعر الفائدة السوقي، حيث يكون هناك حافز كبير للبنوك للحصول على القروض المخصصة بسعر خصم منخفض وإعادة استخدام حصيلة القروض في شراء سندات بسعر أعلى، لذلك يقوم البنك المركزي بوضع قواعد للحد من عدد المرات التي تلجأ فيها البنوك التجارية إليه للحصول على القروض المخصصة (بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2008، صفحة 123).

تتوفق فعالية هذه الأداة (معدل إعادة الخصم) على مجموعة من العوامل نذكر منها (حمزة، 2017، صفحة 77):

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية؛
- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية؛
- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ب. سياسة السوق المفتوحة: يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة، بهدف التأثير على الائتمان حجم المعرض النقدي وفقا لمتطلبات الظروف الاقتصادية (بشكير، 2010، صفحة 51)، تحدث هذه السياسة أثرًا مباشرًا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، ففي حالة الركود يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية ويدفع مقابلها نقدًا للبنوك التجارية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الاحتياطات النقدية لديها وبالتالي تستطيع القيام بعمليات الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومنه ارتفاع حجم الاستثمار والدخل والعمالة. أما في حالة التضخم يعمل البنك المركزي على الحد من الائتمان وامتصاص المعرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة انكماشية عن طريق دخوله إلى السوق بائعًا للأوراق المالية للبنوك التجارية التي تدفع ثمنها فتقل الاحتياطات النقدية لديها وتتنخفض قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، ومن ثم تنخفض أسعار السندات وترتفع أسعار الفائدة. وتتوفق فعالية سياسة السوق المفتوحة على عدة عوامل نذكر منها (إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) (رسالة ماجستير)، 2011، الصفحات 53-54):

- ضرورة توفر سوق مالية ونقدية واسعة ومنظمة؛
- ضرورة وجود عدد كافي من الأوراق المالية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع والشراء.

ج. سياسة معدل الاحتياطي القانوني: هي إلزام أو إجبار البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك سعر

فائدة، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم (مفتاح، 2005، صفحة 152)، ظهرت هذه الأداة لأول مرة في الولايات المتحدة سنة 1933، ولقد كان استخدامها بصورة عامة كوسيلة بديلة لممارسة الرقابة على المعروض النقدي، ولم يبقى الهدف منها هو حماية أموال المودعين من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، لكنها أصبحت أداة هامة ستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب أهداف السياسة النقدية والوضع الاقتصادي السائد (لرزق، 2020، الصفحات 16-17).

ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع معدل الاحتياطي القانوني إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الكساد فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي فتزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان وبالتالي يزداد المعروض النقدي (إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) (رسالة ماجستير)، 2011، صفحة 55).

ثانيا: الأدوات النوعية (الكيفية): تستخدم الأدوات الكيفية للتحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في أوجه معينة كتشجيع القروض الانتاجية دون القروض الاستهلاكية، أو تشجيع القروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل أو العكس، وكذلك تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار مما يتطلب علاجًا خاصًا باستخدام أدوات نوعية، وبالتالي فالأدوات الكيفية تستخدم للتأثير على نوعية الائتمان واتجاهه (بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2008، صفحة 128)، وتتمثل هذه الأدوات في:

أ. سياسة تأطير القروض (تخصيص الائتمان): هي إجراء تنظيمي يقوم بموجبه البنك المركزي بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة شرط أن لا تتجاوز القروض الممنوحة نسبة محددة خلال فترة زمنية معينة (علام و علام فاطمة، 2020، صفحة 455)، تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود وهو القروض الموزعة من قبل البنوك التجارية (إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) (رسالة ماجستير)، 2011، صفحة 57).

يقوم البنك المركزي في ظل هذه السياسة وخلال فترات التضخم مثلا بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في حدوث التضخم، ويقوم بتقييده نحو البعض الآخر

المتسبب في إحداث التضخم، كما يمكن أن تتعلق هذه السياسة بمعيار أجل القروض حيث يتم تقييد بعض القروض سواء قصيرة الأجل أو متوسطة وطويلة الأجل، أما في فترات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية أين يتم تحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة من قبل البنوك، في الغالب تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى التقليل من المعروض النقدي كالتقليل من النفقات العامة وتشجيع الادخارات و إصدار السندات (بشكير، 2010، صفحة 53).

ب. **السياسة الانتقائية للقروض:** تهدف هذه الإجراءات إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً أخرى، وعادة ما تكون في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة، وبالتالي تستهدف السياسة الانتقائية للقروض التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر تماشياً مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة (إكن، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية (أطروحة دكتوراه)، 2017، صفحة 58). ومن محددات هذه السياسة ما يلي (مفتاح، 2005، الصفحات 157-158):

- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم بهدف التأثير على القروض الممنوحة لبعض الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيعها وهذا تبعا للظروف الاقتصادية السائدة؛
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف المحددة، وذلك عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بخصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض؛
- سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث تعمل السلطات النقدية على تخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تشجعها الدولة؛
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب على السلع؛
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقة مسبقة عندما تتجاوز القروض حدًا معينًا؛
- متطلبات الايداع المسبق مقابل الاستيراد، حيث يشترط البنك المركزي الحصول على ترخيص مسبق للاستيراد أو التحويل الأجنبي.

ثالثًا: الأدوات الحديثة (المباشرة) للسياسة النقدية: تسمى هذه الإجراءات بأدوات الرقابة المباشرة، وتتنوع الإجراءات المستخدمة كالتدخل المباشر في أعمال البنوك التجارية والاقناع الأدبي، ومن أهم الأدوات المستخدمة ما يلي:

أ. الإقناع الأدبي: هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها وبطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معنية في مجل منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي (بوروشة، 2015، صفحة 8).

ب. إصدار التوجيهات والتعليمات: يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات تُوجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، ومن هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من تحقيق رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة (إكن، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية) (أطروحة دكتوراه)، 2017، صفحة 59).

ج. قيام البنك المركزي بعمليات التفتيش والرقابة على أعمال البنوك التجارية: تهدف إلى معرفة مدى تطبيق البنوك التجارية للتعليمات والأوامر الموجه إليها من طرف البنك المركزي، بالإضافة إلى تلقي البنك المركزي لتقارير دورية (شهرية أو سداسية أو سنوية) عن أنشطة البنوك والتي تبين حالة البنوك وسيولتها وحجم الودائع والقروض لديها (مفتاح، 2005، صفحة 130).

د. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: يستعمل هذا الأسلوب في البلدان التي تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك (حمزة، 2017، صفحة 84).

III.4. مفاهيم أساسية حول الأرقام القياسية ومؤشر أسعار الاستهلاك

صُممت الأرقام القياسية لمساعدة صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والدارسين ورجال الأعمال وغيرهم من المؤسسات والأفراد على مقارنة التغيرات في الأسعار أو الإنتاج أو التجارة الدولية والمحلية وغيرها من الظواهر مع بيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أمكنة مختلفة (سمارة، 2011، صفحة 15).

III.4.1. الأرقام القياسية، استخداماتها وصيغها

سوف نتطرق في هذا العنصر إلى تعريف الأرقام القياسية، واستخداماتها بالإضافة إلى مختلف الصيغ المستخدمة من قبل الإحصائيين لتركيبة أو إعداد الأرقام القياسية.

أولاً: تعريف الأرقام القياسية

يعرف الرقم القياسي على أنه مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير النسبي الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، فهو يستخدم لقياس التغير النسبي في أسعار السلع أو في حجم إنتاجها أو في كميات المبيعات منها، أو في حجم السكان أو أجور العمال (رمضان، 2001، صفحة 193).

كما يعرف الرقم القياسي أيضاً على أنه أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر، ويعتبر أبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بمنسوب السعر، وهو عبارة عن قسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين على قيمتها في فترة أخرى أو مكان آخر. ويطلق على الفترة التي تُنسب إليها بفترة أو سنة الأساس والفترة التي ننسبها بفترة أو سنة المقارنة، وكذلك بالنسبة للمكان المنسوب إليه مكان الأساس والمكان الذي ننسبه مكان المقارنة (خواجه، 2003، الصفحات 26-27).

ثانياً: استخدامات الأرقام القياسية

تتمثل أهم استخدامات الأرقام القياسية في (سمارة، 2011، صفحة 15):

- مقارنة تكاليف المعيشة من زمن إلى آخر أو من مكان إلى آخر؛
- تحديد أجور العاملين والموظفين، وتعديلها وفقاً لتطورات الأرقام القياسية؛
- المساهمة في تقرير سياسة الحكومة تجاه الضرائب على الاستهلاك والأجور؛
- تحديد سياسة الدولة تجاه مراقبة الأسعار والتدخل لحماية المستهلك أو المنتج؛
- الكشف عن وجود التضخم النقدي؛

- حساب القوة الشرائية للوحدة النقدية؛

- حساب الأجر الحقيقي و تمييزه عن الأجر الإسمي؛

- حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ثالثاً: صيغ تركيب الأرقام القياسية: يستخدم الإحصائيون طرقاً (صيغاً) متعددة لتركيب الأرقام القياسية، لكن وكما هو معلوم فإننا نميز بين طريقتين أساسيتين هما الطريقة البسيطة والطريقة المرجحة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أ. الرقم القياسي التجميعي البسيط (Simple Aggregate Index):

الرقم القياسي التجميعي البسيط هو حاصل قسمة مجموع قيم الظاهرة في سنة المقارنة على مجموع قيمها في سنة الأساس (سمارة، 2011، صفحة 19)، ويحسب وفق المعادلة الآتية (كاظم، 2011، صفحة 103):

$$I = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} \times 100$$

حيث: $\sum P_n$: مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة.

$\sum P_0$: مجموع أسعار السلع في سنة الأساس.

تجدر الإشارة إلى أن ما يعاب على هذا الرقم القياسي عدم أخذه بعين الاعتبار الأهمية النسبية لكل سلعة مدرجة في حساب المتغير، حيث يتم إعطاء نفس الأهمية النسبية لجميع السلع من حيث التأثير على الرقم القياسي، حيث قد يرتفع أو ينخفض الرقم القياسي بشكل كبير نتيجة تغير سعر سلعة ما وذات وزن نسبي قليل جداً، وبالتالي لا بد من تعديل هذه الطريقة بحيث يتم إعطاء السلع والخدمات الداخلة في حساب الرقم القياسي أوزاناً نسبية مختلفة تبعاً لأهميتها، بناءً على قيمتها أو كمياتها (سمارة، 2011، صفحة 20).

ب. الرقم القياسي التجميعي المرجح (Weighted Aggregate Index)

يقصد بكلمة مرجح أن الرقم القياسي يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلعة (مرعوش ، 2021، صفحة 54)، يستعمل هذا الرقم من قبل الإحصائيين للتغلب على مشاكل أو عيوب الرقم القياسي التجميعي البسيط، حيث استخدم لأول مرة من قبل الاقتصاديين لاسبير وباش سنتي 1864 و1874 (العايب، 2010، صفحة 7). وفي ظل هذه الطريقة يمكننا أن نرجح إما بكميات فترة الأساس أو فترة المقارنة أو أي فترة مختارة أو متوسط كميات سنتي الأساس والمقارنة أو مجموعهما (خواجه، 2003، صفحة 37)، ومن أهم الأرقام القياسية المرجحة ما يلي:

- الرقم القياسي التجميعي لاسبير (Laspeyres Index)

يطلق على هذا الرقم أيضا أسلوب سنة الأساس (سمارة، 2011، صفحة 20)، حيث يفترض أن الأفراد يستهلكون في الفترة الزمنية الجديدة وفي ظل تغيرات أسعار نفس الكمية الأصلية من السلع التي كانت تستهلك في فترة الأساس، وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة الأساس (Schlather, 2004, p. 17). ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية (سمارة، 2011، صفحة 20):

$$I = \frac{\sum P_n \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times 100$$

حيث تمثل:

$\sum P_n \times Q_0$: قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة بكميات سنة الأساس.

$\sum P_0 \times Q_0$: قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

- الرقم القياسي التجميعي باش (paache index)

يستند رقم باش على افتراض مخالف لافتراض لاسبير، حيث ينص على أن الأفراد يستهلكون في الفترة الزمنية الجديدة وفي ظل تغير أسعار مجموعة أو كميات جديدة من السلع لكل سنة على حدة، وهذا معناه أنه يتم ترجيح الأسعار باستخدام كميات سنة المقارنة، وهو الرقم القياسي التجميعي للأسعار المرجح بكميات سنة المقارنة (بن عيسى، 2015، صفحة 78)، ويتم حسابه وفق الصيغة الموالية (سمارة، 2011، صفحة 22):

$$I = \frac{\sum P_n \times Q_n}{\sum P_0 \times Q_n} \times 100$$

حيث أن:

$\sum P_n \times Q_n$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

$\sum P_0 \times Q_n$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

- الرقم القياسي الأمثل لفيشر (Fischer Index)

تجدر الإشارة إلى أن رقم لاسبير يرجح بكميات الأساس عكس رقم باش الذي يرجح بكميات المقارنة، حيث يفترض لاسبير أن نمط الاستهلاك ثابت وبالتالي فكميات الأساس المستهلكة من المواد

تتميز تقريبا بالثبات، على خلاف باش الذي يفترض أن الاستهلاك عند الأفراد يتغير مع مرور الزمن ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يبقى ثابتاً، فسلع مهمة تصبح غير مهمة وسلع تظهر وأخرى تختفي، وهذا وارد خاصة عندما تكون سنة الأساس بعيدة نوعاً ما عن سنة المقارنة، ولكن على الرغم من هذه الحقيقة يبقى رقم لاسبير هو الأكثر شيوعاً واستخداماً لأنه يعتمد على بيانات سنة الأساس ولا يحتاج إلى بيانات جديدة كل سنة لأغراض الترجيحات على عكس رقم باش الذي يحتاج إلى توفير الأوزان الترجيحية بشكل دوري وهذا الأمر يتطلب إجراء مسح مستمرة لتوفير الكميات، وهو أمر ليس بالهين من حيث التكلفة والوقت والجهد (سمارة، 2011، الصفحات 22-23).

إن رقم فيشر متحيز إلى الأعلى-أي أنه يضع حد أعلى لتغيرات الأسعار خلال فترة الدراسة- لأنه مبني على الترجيح بأوزان فترة الأساس، على عكس رقم باش الذي يستند إلى الترجيح بأوزان فترة المقارنة، الأمر الذي من شأنه أن يدفع بالرقم القياسي إلى الأسفل (بن عيسى، 2015، صفحة 78). لذلك اقترح فيشر رقماً جديداً لمعالجة مشكلة التحيز الموجود في الرقمين السابقين، وهو رقم يجمع بين رقمي لاسبير وباش وذلك بإيجاد الوسط الهندسي للرقمين السابقين (بوساق، 2022، صفحة 24)، أي أنه الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير و رقم باش (صغيري، 2008، صفحة 9)، ويحسب وفق المعادلة التالية (بلقاسمي، 2017، صفحة 95):

$$I_F = \sqrt{\frac{P_n \times Q_0}{\sum P_0 \times Q_0} \times \frac{P_n \times Q_n}{\sum P_0 \times Q_n}}$$

ومنه:

$$I_F = \sqrt{I(L) \times I(P)}$$

III.2.4. الأرقام القياسية للأسعار

يرجع استخدام الأرقام القياسية للأسعار إلى أزيد من قرنين من الزمن، حيث استخدمت لأول مرة من قبل الإحصائي الإيطالي كارلي سنة 1764، وذلك لمقارنة الأسعار في إيطاليا لسنة 1750 بالأسعار في سنة 1500، ثم بعد ذلك شاع استخدامها على نطاق واسع، حيث عمدت الحكومات على حساب الأرقام القياسية للأسعار ونشرها بصفة دورية (العصفور، 2003، صفحة 3).

أولاً: تعريف الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها أداة لقياس التغيرات في الأسعار وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، إذ يشير الارتفاع المستمر

في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إلى وجود ظاهرة التضخم. حيث تكتسب الأرقام القياسية للأسعار أهميتها من خلال قدرتها على عكس التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد الوطني، فكلما كانت تلك الأرقام دقيقة وشاملة كلما دل ذلك على قدرتها على عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود (رمزي، 1980، صفحة 107).

يمكن تعريفها أيضا بعبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، والمقصود من كونها متوسطات نسبية هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، كما تقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس، إذ يعتمد في اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة (الروبي، 1984، صفحة 21).

ثانيا: أنواع الأرقام القياسية للأسعار

يرتبط اختلاف وتعدد أنواع الأرقام القياسية للأسعار بتنوع الأهداف المستخدمة من أجلها، فإذا كان الهدف هو معرفة تغيرات أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، نستخدم لذلك الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك (مؤشر أسعار الاستهلاك)، أما إذا كان الهدف هو معرفة تغيرات أسعار السلع الإنتاجية يُستخدم الرقم القياسي لأسعار المنتج، بينما إذا كان الهدف هو معرفة تغيرات أسعار السلع والخدمات التي يتم مبادلتها في أسواق الجملة نستعمل الرقم القياسي لأسعار الجملة، ويُستخدم كذلك مخفض الناتج المحلي لتقدير القيمة الحقيقية للناتج المحلي (رمزي، 1980، صفحة 107). وتتمثل أهم أنواع الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي:

أ. مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC)

يمكن تعريف مؤشر أسعار الاستهلاك على أنه وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتريات من قبل المستهلك بين فترة زمنية وأخرى (بن عيسى، 2015، صفحة 81). حيث يقيس التغير في تكلفة شراء سلة معينة من السلع والخدمات الاستهلاكية، كما يقيس معدل تضخم الأسعار التي تتعرض لها الأسر من خلال استهلاكها للسلع والخدمات. إذ يتم مقارنة تطورات الأسعار بسنة الأساس، ويتم اختيارها اعتمادا على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة (الروبي، 1984، صفحة 21).

إذ تختلف سلة الاستهلاك الداخلة في تركيب هذا المؤشر من دولة إلى أخرى (بن يوسف، 2016، صفحة 102)، كما تختلف أيضا الأوزان التي يتم بها ترجيح كل سلعة من السلع الداخلة في

تلك السلة، وذلك بناءً على الحجم الذي تمثله تلك السلع من إجمالي إنفاق الفرد عليها في كل بلد. حيث تعتمد هذه الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر في المدن والأرياف. ويستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك على نطاق واسع كبديل للمؤشر العام للتضخم في الاقتصاد ككل، وذلك راجع إلى حداثة إنتاجه. وقد أصبح وسيلة إحصائية هامة لأغراض صناعة السياسات الاقتصادية، لاسيما السياسية النقدية على وجه الخصوص (ILO, IMF, OECD, UNECE, Eurostat, & The World Bank, 2004, pp. 1-2).

كما يسمى هذا المؤشر أيضا بالرقم القياسي لنفقة المعيشة، وهنا يجب التمييز بين نفقة المعيشة ومستوى المعيشة، حيث أن نفقة المعيشة تعبر عن سعر السلع والخدمات المستهلكة خلال فترة زمنية محددة، بينما مستوى المعيشة يعبر عن مقدار السلع والخدمات المستهلكة خلال نفس الفترة. فارتفاع نفقة المعيشة يعني انخفاض الدخل الحقيقي للفرد بينما ارتفاع مستوى المعيشة يعبر عن ارتفاع الدخل الحقيقي (بن عيسى، 2015، صفحة 82). بينما يعرف مؤشر تكلفة المعيشة بأنه المؤشر الذي يقيس التغير في تكلفة الحفاظ على مستوى المعيشة أو مستوى منفعة معين لهذا السبب (الروبي، 1984، صفحة 22).

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك من أكثر المؤشرات صدقاً وقدرةً على قياس التغير في القدرة الشرائية أو قيمة النقود، حيث أصبح من أكثر الأدوات التي يُعتمد عليها لدراسة وتحليل مستويات التضخم والانحسار الاقتصادي. بحيث يعكس التغيرات التي تطرأ على هيكل القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع (بن عيسى، 2015، صفحة 81). حيث يحسب وفق العلاقة التالية (صغيري، 2008، صفحة 10):

$$\text{مؤشر أسعار الاستهلاك} = \frac{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار العام الراهن (أو سنة المقارنة)}}{\text{تكلفة سلة السوق للمنتجات المعروضة بأسعار العام الأساس (سنة الأساس)}}$$

ومنه:

$$\text{INF} = \frac{\text{CPI}_t - \text{CPI}_{t-1}}{\text{CPI}_{t-1}} \times 100$$

ب. الرقم القياسي لسعر المنتج (IPP)

يُعرف الرقم القياسي لسعر المنتج على أنه مؤشر إحصائي يقيس متوسط التغير في أسعار المنتجين المحليين لمنتجاتهم من فترة زمنية إلى أخرى (خليفة، 2010، صفحة 92). يعبر هذا الرقم على التغيرات التي تحدث في كميات الإنتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة لقطاع أو

صناعة منفردة من القطاعات أو الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، وذلك خلال فترة معينة قد تتحدد بسنة أو بعدة سنوات (بلقاسمي ، 2017، صفحة 97).

يعد الرقم القياسي لأسعار المنتج مؤشرا مهما يرتبط بأداء الاقتصاد، وذلك لكونه يعكس قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة بناء على القدرات التجارية للاقتصاد المحلي، فكلما زادت القدرة التنافسية للمنتجات الحلية، كلما تحسن الميزان التجاري. إضافة إلى ذلك فإنه يستخدم كأداة مهمة في إعداد تقديرات الحسابات الوطنية بالأسعار الثابتة (مركز دبي للإحصاء، 2009، الصفحات 3-4).

ويمكن تلخيص أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على مؤشر أسعار المنتج فيما يلي (بن عيسى، 2015، الصفحات 82-83):

- يحدد مؤشر سعر المنتج مستويات تغير الأسعار لسلة السلع المنتجة في الصناعة، ويتكون هذا المؤشر من: أسعار الدخول (المواد وشبه المنتجات) وأسعار الخروج (المنتج النهائي)؛
- يتضمن سعر الخروج قيمة العمل ويقدم فكرة عن التضخم المرتبط بالتغير في قيمة العمل؛
- لا يأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار أسعار السلع المستوردة والخدمات؛
- يصنف هذا المؤشر أسعار السلع على مستوى البيع بالجملة إلى ثلاث مجموعات فرعية: أسعار السلع الأولية والمتوسطة والنهائية؛
- يعكس مؤشر أسعار السلع النهائية أسعار السلع الجاهزة للبيع للمستهلك النهائي، أما أسعار السلع في المراحل الأولية والمتوسطة فهي تبين الضغط التضخمي في المستقبل؛
- يقيس مؤشر سعر المنتج تغير الأسعار من وجهة نظر البائع (المنتج)، بينما يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك تغير الأسعار من وجهة نظر المشتري (المستهلك). ويمكن الاختلاف في الدعم الحكومي والضرائب وتكاليف التوزيع التي ترتبط بسعر المنتج.
- يحدد الرقم القياسي لأسعار المنتج رفقة الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك معدل التضخم، حيث يعبران معاً عن التغير في أسعار المستهلك (المشتري) والمنتج (البائع)، كما يستخدمان كمخفف للتضخم في تقديرات الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة. الأمر الذي من شأنه أن يمكن الاقتصاديين من تقييم الاقتصاد في سلسلة زمنية معينة (بن زروق، 2021، صفحة 55).

ج. الرقم القياسي لأسعار الجملة (IPG)

يمكن تعريف الرقم القياسي لأسعار الجملة على أنه أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة زمنية معينة (سمارة، 2011، صفحة

(36). يعكس هذا الرقم التغير في المستوى العام للأسعار للمواد التي يجرى التعامل بها في أسواق الجملة (عزري، أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017))، (2020، صفحة 92). ويمكن للرقم القياسي لأسعار الجملة أن يمثل جميع الموارد التي تدخل في مبادلات الجملة، ومنه الحصول على مقياس عام لتغيرات الأسعار، أو أن يقتصر على فئة معينة، والاتجاه نحو تركيب مقياس لتغيرات أسعار مجموعات محددة من السلع، كل مجموعة منها على حدة كالرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية، أو المواد الأولية، أو المواد المستوردة أو المصدرة وغيرها (بلقاسمي، 2017، صفحة 97).

ويحسب هذا الرقم بصيغة مرجحة، حيث تستخدم قيم السلع التي جرى تبادلها في فترة الأساس كأوزان لترجيح الأسعار. وفي الغالب يحسب الرقم القياسي لأسعار الجملة (IPG) بطريقة الوسط الهندسي المرجح للمناسيب خاصة إذا كنا نتبع نظاماً بسيطاً للترجيح مثل أخذ أسعار عدد معين من أصناف كل سلعة (بن عيسى، 2015، صفحة 84).

يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية، مثل المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية غير الغذائية والأخشاب، مواد البناء، والمواد الغذائية والمشروبات، و مواد الطاقة والبترو، والمواد الكيماوية وغيرها من السلع (الجلال، 2006، صفحة 27).

ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية، والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء البلاد دون تمييز بين المناطق الجغرافية فيها سواء كانت مناطق حضر أو ريف (العايب، 2010، صفحة 16). وذلك من خلال قيام أجهزة الإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات والمعطيات حول أسعار البيع بالجملة بناءً على نماذج يتم إرسالها إلى مختلف المؤسسات العامة في تجارة الجملة، ثم يقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها (الجلال، 2006، صفحة 27).

د. الرقم القياسي لأسعار التجزئة (IPD)

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القدرة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، يتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ بعين الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقاً لقانون العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على طريقة العينة التي تقوم على اختيار النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح

في المجتمع (شلوفي، 2018، صفحة 47). إلا أن الاعتماد في إعداد هذا الرقم على اختيار عينة من مجتمع محدد لا تعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين إلى آخر، وذلك نظرا لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين فترة وأخرى، وكذلك إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية (العايب، 2010، الصفحات 16-17).

هـ. الرقم القياسي الضمني (PGD)

يطلق عليه أيضا مكمش الناتج المحلي (GDP Deflator) ويعتبر أحد أكثر الأرقام القياسية استخدامًا (مطهري، 2022، صفحة 36)، وذلك نظرا لاحتوائه على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت سلع وسيطة أو إنتاجية أو سلعا استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على حد سواء، وتستند مختلف الهيئات والمنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد (الجلال، 2006، صفحة 27).

يحتوي هذا المؤشر على جميع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والنهائية التي تدخل في الناتج المحلي والموجودة في الاقتصاد الوطني، ولا يقتصر على قياس تغيرات الأسعار لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية، فهو يشمل السلع الوسيطة والإنتاجية والاستهلاكية (بن عيسى، 2015، صفحة 84). ويتم حساب الرقم القياسي الضمني عن طريق تقسيم الناتج المحلي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الناتج المحلي لنفس السنة ولكن بالأسعار الثابتة مضروبا في مائة (100) (العايب، 2010، صفحة 17)، حيث يحسب وفق الصيغة التالية (بن عيسى، 2015، صفحة 84):

$$PGD = \frac{\sum P_n \times Q_n}{\sum P_0 \times Q_n} \times 100 = \frac{GDPS}{GDPR}$$

حيث أن:

GDPS: الناتج الداخلي مقيماً بالأسعار الجارية (أسعار المقارنة)

GDPR: الناتج الداخلي الخام مقيماً بالأسعار الثابتة (أسعار الأساس).

فإذا كان حاصل القسمة مساويا ل 100 فإن ذلك يؤكد استقرار مستويات الأسعار، أما إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك دليل على حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وعلى العكس تماما إذا انخفض حاصل القسمة عن 100 فإن ذلك يشير إلى انخفاض في المستوى العام للأسعار (الجلال، 2006، صفحة 28).

ويتميز الرقم القياسي الضمني باحتوائه على أسعار الجملة وأسعار التجزئة معا، فضلا على أنه لا يثير أمامنا مشكل الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية لأسعار المستهلك وأخطاء التحيز التي غالبا ما نواجهها أثناء إجراء الدراسات الميدانية، لكن وعلى الرغم من كل هذه المزايا إلا أن هذا المؤشر يصلح للبيانات السنوية والموسمية فقط، كما يتضمن عددا كبيرا من السلع ذات النوع الموحد كتلك الخاصة بالمصانع والتي يكون من الصعب تقييم سعرها، ويحتوي أيضا على بعض الأسعار صعبة القياس في القطاع غير السلعي مثل سعر خدمات الدفاع الوطني (بن عيسى، 2015، صفحة 84).

III.5. خطوات إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

تكمن الطريقة المثلى لفهم مؤشر أسعار الاستهلاك في تصور مجموعة محددة من السلع والخدمات النموذجية التي تستهلكها الأسر (يطلق عليها سلة الاستهلاك) والتي تشتري في كل شهر، ويختلف المبلغ المدفوع لشراء هذه السلع من شهر إلى آخر، ومهمة مؤشر أسعار الاستهلاك هو قياس التغير النسبي في المبلغ المدفوع لشراء هذه السلة (Begg, Fischer, & DornBusch, 2002, p. 176). يقوم الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر بنشر بيانات دورية (شهرية أو فصلية أو سنوية) عن مؤشر أسعار الاستهلاك على مستوى المدن والأرياف، مع الأخذ بعين الاعتبار سنة الأساس التي تكون عادة مبنية على معطيات خاصة مثل الإحصاء السكاني كل عشرة سنوات، أو إجراء مسح واستجواب ميداني، وتتغير بعد كل مد زمنية حيث أن سنة الأساس تتغير كل خمس سنوات لدى مؤسسة الإحصاء الدولي، بينما يمكن أن تصل هذه المدة في الجزائر إلى عشرة سنوات أو أكثر في بعض الأحيان (العايب، 2010، صفحة 18). وتتمثل خطوات إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر فيما يلي:

III.5.1. تحديد المواد التي ستدخل في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك (سلة المستهلك)

وتتم من خلال الخطوات التالية:

أولاً: تصنيف المواد ضمن مجموعات إنفاق رئيسية حسب نظام تصنيف معين: يفضل أن يكون تصنيفاً ملائماً ضمن المتطلبات والتوصيات الدولية (سمارة، 2011، صفحة 16)، حيث يتم تصنيف السلع والخدمات في ثمانية مجموعات (عزري و خوني، تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، 2020، صفحة 446):

المجموعة الأولى: المواد الغذائية المشروبات غير الكحولية، ووزنها المرجح 43.09%؛

المجموعة الثانية: اللباس والأحذية، ووزنها المرجح 07.45%؛

المجموعة الثالثة: السكن وأعباؤه، ووزنها المرجح 09.29%؛

المجموعة الرابعة: الأثاث ومواد التآثيث، ووزنها المرجح 04.96%؛

المجموعة الخامسة: الصحة والنظافة الجسدية، ووزنها المرجح 06.2%؛

المجموعة السادسة: النقل والاتصال، ووزنها المرجح 15.85%؛

المجموعة السابعة: التربية والثقافة والتسلية، ووزنها المرجح 04.25%؛

المجموعة الثامنة: مختلفة (غير مذكورة في نوع آخر)، ووزنها المرجح 08.64%.

وتحتوي العينة السلعية على 260 منتج، تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر، ويتم اختيار هذه المواد بناءً على معايير حددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصائيات، بينما يعتمد هذا الجهاز في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك على صيغة Laspeyres (لاسيبر) (العايب، 2010، صفحة 19).

ثانيا: تحديد أهمية المواد النسبية: يعتمد اختيار السلع على أهمية تلك المواد، فهناك مواد عامة لا يختلف الناس على أهميتها كالإنفاق على المواد الأساسية والضرورية مثل الخبز واللحم والخضر والزيت، ولكن ليس هناك مقياس عام لأغلب المواد التي يتم التعامل معها من قبل المستهلكين يدل على أهمية المواد بالنسبة لأنفاق الأسر (سمارة، 2011، صفحة 17).

تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المؤشرات تستخدم في بعض الدول للدلالة على أهمية المادة فمثلا قد تؤخذ المواد التي يبلغ الإنفاق عليها 1% أو أكثر من مجموع إنفاق الأسر، أو قد تؤخذ نسبة المواد التي تشتريها على الأقل 50% من أسر العينة (خواجه، 2003، صفحة 28).

ثالثا: تعديل القائمة: مع مرور الزمن تتغير عادات الناس في الاستهلاك، كما أن مواد كثيرة تحل محل مواد أخرى أو مواد مهمة تصبح غير مهمة أو العكس، بهذا يجب مراجعة قائمة المواد كلما مضت فترة من الزمن (سمارة، 2011، صفحة 17).

رابعا: عدد المواد ضمن القائمة: لا يوجد هناك تحديد لعدد المواد الممكن انتقاؤها وإدخالها في الرقم القياسي، إلا أنه يتوجب أن تكون قائمة المواد ممثلة لمختلف الفئات والمجموعات، لذا من الأفضل حسن انتقاء المواد أفضل من الإكثار من عدد المواد دون تدقيق (خواجه، 2003، صفحة 28).

خامسا: التماثل: يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات السريعة للاختراعات في هذه الأيام. حيث تحدث تغيرات هامة على جودة ونوعية وسعر بعض المواد، حتى وإن كانت نفس المادة ونفس المنتج، فلا نستطيع أن نقارن بين جهاز حاسوب حديث وآخر قديم، ولا بين سيارات من نفس النوع

السنوات صنع مختلفة، و هكذا يجب الانتباه والمحافظة على تماثل المواد بين فترة زمنية وأخرى، أي ضمان مقارنة الأشياء بمثيلاتها (سمارة، 2011، صفحة 17).

III.2.5. تحديد مصادر الأسعار:

من حيث المصادر التي ستجمع منها الاسعار فإنه لا توجد صعوبة في تحديده مع ضمان التمثيل الجغرافي والسلي (مرابط، 2018، صفحة 100)، حيث أنه ربما تكون هناك فروقات في الأسعار من محل إلى آخر بسبب اختلاف الموقع أو نوعية الخدمة المقدمة أو حجم المصدر، ولكن في الغالب تكون هذه الفروقات محدودة، ويمكن تحديد أثرها بأخذ متوسطات الأسعار من خلال عدد أكبر من المصادر (سمارة، 2011، صفحة 17).

III.3.5. تحديد سنة الأساس

تمثل سنة الأساس السنة التي ستنسب إليها التغيرات، حيث يجب أن تكون عادية وخالية من المؤثرات العرضية على الأسعار، ولا تنسب إلى سنة كساد أو رواج أو سنة حرب أو غيرها من المؤثرات غير الطبيعية (سمارة، 2011، صفحة 18).

كذلك فمن الضروري أن يتم مراعاة طول الفترة بين سنة الأساس وسنة المقارنة، فعند إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك نجد أن سلعا تختفي ويجب إلغاؤها من الحساب، وقد نجد أن سلعا أخرى جديدة يجب إدخالها في الحساب كما أن الأهمية النسبية للسلعة تتغير بمرور الزمن (خواجه، 2003، صفحة 29). ويعتمد اختيار فترة الأساس على العوامل التالية: (العايب، 2010، الصفحات 5-6)

- الغرض من تركيب الرقم القياسي المطلوب؛
- يجب أن تكون فترة الأساس عادية وخالية من المؤثرات العرضية ولا تنسب إلى سنة كساد أو سنة رواج أو حرب أو قحط أو غيره، فإذا نسبنا إلى سنة في أعماق الكساد فإن قيمة الظاهرة تبدو وكأنها مرتفعة جدا بالقياس مع سنة الأساس، أما إذا نسبنا إلى سنة رواج تتصف بالرخاء فإن قيمة الظاهرة أو الاتجاه العام يبدو وكأنه سالب أو منخفض؛
- بعد فترة الأساس عن التغيرات الفجائية أو الدورية حتى لا تتأثر الأرقام المحسوبة منها؛
- يجب أن تكون فترة الأساس قريبة من فترة المقارنة حتى تتشابه الظروف القائمة بقدر الإمكان وبذلك تسهل المقارنة.

III.4.5. إعداد الأوزان الترجيحية

حيث تمثل الأوزان الترجيحية الأهمية النسبية التي تعطى لكل مادة من المواد عند احتساب مؤشر أسعار الاستهلاك، نفترض مثلاً أن سعر الخبز ارتفع بعشرة في المائة (10%)، وارتفع سعر الشكولاتة بنفس النسبة، إذن فكلا السعيرين ارتفع بنفس النسبة ولكن أيهما يؤثر تأثيراً أكبر على إنفاق المستهلك والأسرة؟ بالطبع ارتفاع سعر الخبز ذو أهمية أكبر بكثير من ارتفاع سعر الشكولاتة، وتقاس الأهمية النسبية لكل مادة بالكميات التي تستهلك منها خلال السنة أو بقيم تلك الكميات. لذا فالمستهلك يشعر بوطأة ارتفاع الخبز أكبر بكثير من شعوره بارتفاع أسعار الشكولاتة، إذا يجب عند حساب مؤشر أسعار الاستهلاك ان نرجح كل مادة بما يتناسب مع أهمية الإنفاق والاستهلاك منها، وتبقى أفضل طريقة للحصول على الأوزان الترجيحية لمؤشر أسعار الاستهلاك هي دراسة نفقات الأسرة، حيث تزودنا هذه الدراسة بكميات المواد وقيمها الفعلية التي تستهلكها الأسر خلال العام، فهي أدق وأصدق تمثيلاً لتكوين الاستهلاك وتوزيعه على مختلف المواد والبضائع والخدمات (سمارة، 2011، الصفحات 18-19).

III.5.5. حساب مؤشر أسعار الاستهلاك

بعد إكمال جمع البيانات التي تدخل في تركيب الرقم القياسي، وكذلك بعد اختيار فترة الأساس والأوزان المناسبة وطرق الترجيح يتم حساب مؤشر أسعار الاستهلاك المطلوب من خلال مؤشر لاسبير السلعي (العايب، 2010، صفحة 6)، حيث يتم أخذ سنة أساس 100 في سنة 2001، ويمكن التعبير عن صيغة حساب المؤشر كما يلي: (Office National des Statistiques, 2018, p. 8)

$$IPC_{m/2001} = \sum \left(\frac{W_i}{\sum i w_i} \right) \left(\frac{P_i^m}{P_i^{2001}} \right)$$

حيث:

P_i^m : السعر المتوسط الجاري للسلعة i في الشهر m .

W_i : وزن السلعة i .

P_i^{2001} : سعر الأساس (المتوسط في سنة 2001 للسلعة i).

كخلاصة لما تمّ التوصل إليه في هذا الفصل يمكن القول أنّ هناك تباينا في التعاريف المقدمة للمعروض النقدي ويرجع ذلك إلى اختلاف مستوى النشاط الاقتصادي في البلد، وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أن اجتماع أغلبها على استخدام مفهوم المعروض النقدي بالمعنى الواسع M2. وتستخدم السلطات النقدية أدوات مختلفة للتأثير على عرض النقود من خلال السياسة النقدية. وتنقسم السياسة النقدية إلى سياسة انكماشية تهدف للحد من التضخم، وسياسة توسعية تهدف لدفع النمو الاقتصادي.

وتؤثر السياسة النقدية على عرض النقود من خلال التحكم بأسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية ونسب الاحتياطي النقدي. فعندما ترغب بزيادة عرض النقود تقوم بخفض أسعار الفائدة ما يحفز الاقتراض والاستثمار، والعكس صحيح.

وتؤثر السياسة النقدية التوسعية على عرض النقود من خلال زيادة الائتمان المصرفي وخلق المزيد من الودائع، ما ينعكس في نمو كتلة النقود. أما السياسة الانكماشية فتعمل على تقليص عرض النقود من خلال تقييد الائتمان المصرفي.

في الأخير يمكن القول أنّ الأسعار هي من بين المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تستخدم في مجالات متعددة على مستوى الاقتصاد الوطني كالتعاملات التجارية الداخلية، ووضع السياسات النقدية والمالية. وهي تعتمد على منطوق إحصائي وفق صيغ متعددة ذكرناها في هذا الفصل.

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك من بين أهم المقاييس الإحصائية المستخدمة في قياس التغيرات الحاصلة في الأسعار، ويعتمد عليه حساب معدّل التضخم الذي نرى اليوم أهميته في رسم السياسات المالية والنقدية، ولعلّ ذلك يتجلى بشكل كبير في سياسات الإنزال السلس للاقتصاد (Soft landing) التي تتبعها العديد من الدول.

في الجزائر عرفنا أنّ الديوان الوطني للإحصائيات يعتمد عند حساب مؤشر أسعار الاستهلاك على صيغة Laspeyres (لاسبير)، وذلك من خلال تقسيم السلع إلى ثماني مجموعات بأوزان مختلفة، وسنرى في الجزء التحليلي هذه المجموعات بالتفصل.

IV. الطريقة والأدوات

IV. الطريقة والأدوات

تعد الأسعار أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستند عليها معظم الدول في رسم سياساتها النقدية والمالية، حيث توفر الاحصاءات المتعلقة بها المعلومات اللازمة والكفيلة بمعرفة الاتجاه العام للأسعار، وبالتالي يمكن الرجوع والاعتماد عليها لتحليل ومتابعة مختلف المتغيرات الاقتصادية.

وتسعى معظم دول العالم على اختلاف درجة تطورها في سبيل كبح جماح الارتفاع المستمر للأسعار وتفاذي آثاره السلبية، والمحافظة على القدرة الشرائية للعملة الوطنية والمحافظة وكذا التحكم في أسعار السلع الاستهلاكية أو على الأقل ضمان استقرارها.

عانى الاقتصاد الجزائري من الارتفاع المستمر في مؤشر أسعار الاستهلاك نتيجة لعدة عوامل ارتبطت أساسا بالإفراط في الإصدار النقدي.

وعليه سنقوم بدراسة أثر المعروض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك، وقبل ذلك سنوضح

منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة والنموذج المتبع كما يلي:

- عينة الدراسة

- تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

- أدوات جمع البيانات

- المعالجات والاختبارات الإحصائية المستخدمة

- منهج الدراسة

بغية معالجة إشكالية الدراسة المطروحة يتوجب علينا كمرحلة أولى تحديد عينة الدراسة، بعدها نقوم بتحديد وتعريف متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة والتابعة)، ثم نُعَرِّجُ على طريقة جمع البيانات والمعطيات الإحصائية، بعدها وكمرحلة أخيرة نقوم بشرح بشكل مختصر المعالجات والاختبارات والإحصائية المستخدمة في الدراسة.

1.IV. عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في احصائيات التداول النقدي (CIC) ومؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، وهي بذلك تمثل 32 مشاهدة. ولقد تم اختيار هذه الفترة بالنظر إلى سهولة الحصول على الاحصائيات والبيانات السنوية لمتغيرات الدراسة.

2.IV. تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

يتضح جلياً أن متغيرات الدراسة تتمثل في:

المتغير التابع: مؤشر أسعار الاستهلاك ويتمثل في سلة معينة من السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة زمنية محددة، والمقسمة إلى ثمانية مجموعات كما يحددها الديوان الوطني للإحصائيات، وقد استخدمنا في ذلك مؤشر الاستهلاك الوطني.

المتغيرات المفسرة: وهي التداول النقدي ويتمثل في النقود المتداولة خارج النظام المصرفي بشكلها السائل المعدني والورقي، سرعة دوران النقود والتي تمثل حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام (GDP) على المعروض النقدي بالمعنى الواسع (M2)، بالإضافة إلى متغيرة كتلة الأجور والتي تم ادراجها في ضمن متغيرات الدراسة نظراً لملاءمتها لخصائص وطبيعة الاقتصاد الجزائري.

وللتعرف أكثر على متغيرات الدراسة المشار إليها أعلاه بصورة دقيقة وبنوع من التفصيل، نستعين بالجدول الموالي:

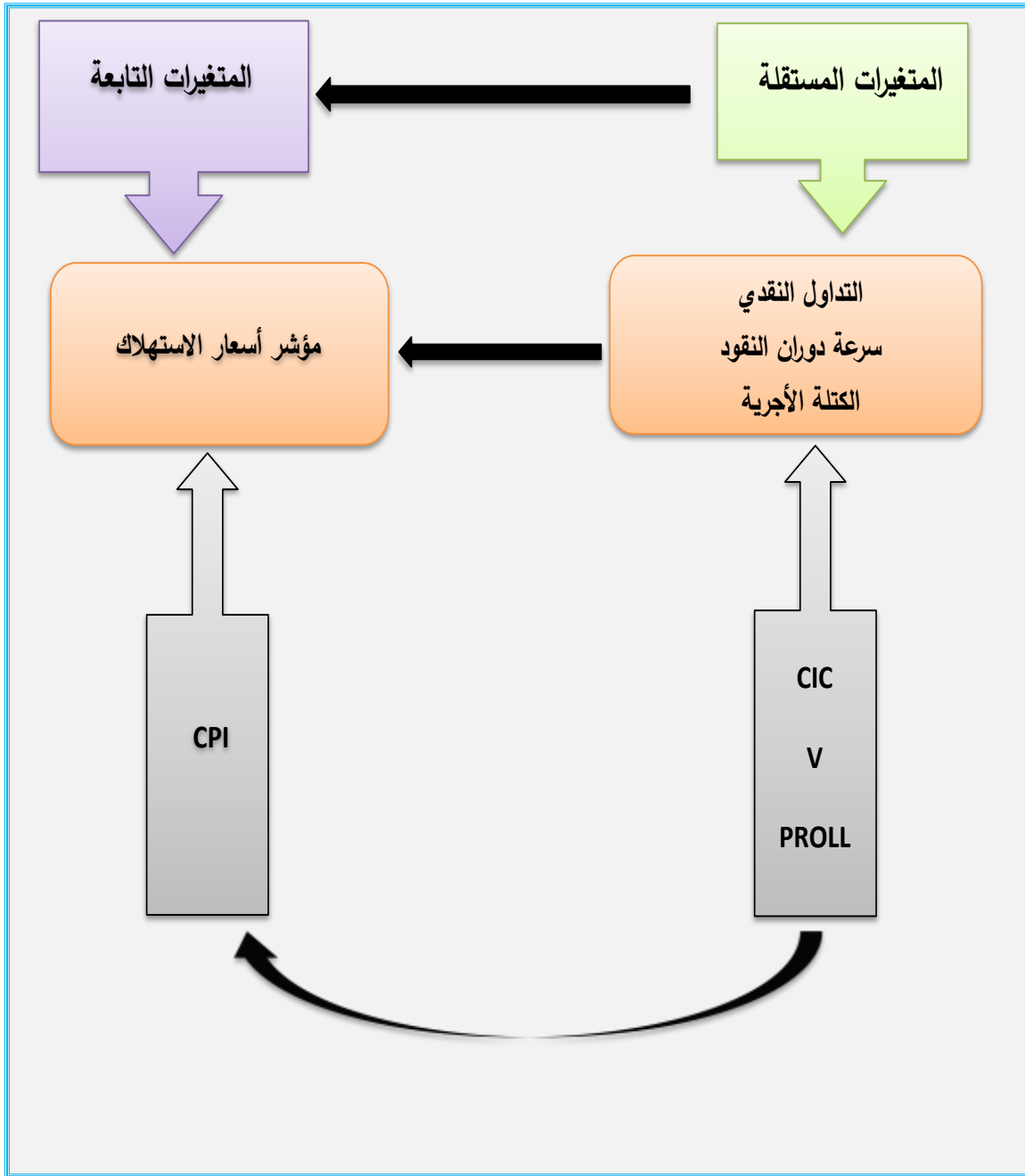
الجدول رقم (05): تحديد متغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة) وتعريفها

المتغيرات	الإسم	الترميز	وحدة القياس
المتغيرات المستقلة	التداول النقدي CIC / M2	<i>CIC</i>	مليار دينار جزائري
	سرعة دوران النقود GDP / M2	<i>V</i>	دورة
	كتلة الأجور	<i>PROLL</i>	مليار دينار جزائري
المتغير التابع	مؤشر أسعار الاستهلاك	<i>CPI</i>	مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحث.

ويمكن توضيح متغيرات الدراسة سابقة الذكر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): شكل بياني توضيحي لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث.

3.IV. أدوات جمع البيانات:

لقد تم استخراج وتجميع المعطيات والاحصائيات الخاصة بالدراسة من قاعدة بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات، حيث تم تجميع وتبويب المتغيرات على النحو التالي:

- المعروف النقدي بالمعنى الواسع (M2) بمختلف مجاميعه، مقابلاته والنتائج الداخلي الخام:

<https://www.bank-of-algeria.dz/bulletins-statistiques-series-retrospectIIIes/>

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Bulletin-n%C2%B059-Francais.pdf>

- مؤشر أسعار الاستهلاك:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Ar.pdf

<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Bulletin-n%C2%B059-Francais.pdf>

- كتلة الأجور:

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH3_Saire1962_2020Ar.pdf

4.IV. المعالجات والاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم الاعتماد على التحليل البياني والرياضي بخصوص الجانب التحليلي، ويتعلق الأمر هنا بتحليل الأرقام والإحصائيات المتحصل عليها من بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

كما تم الاستعانة بالتحليل الكمي لمتغيرات الدراسة وفق نموذج ARDL، وذلك لدراسة الأثر الذي تحدثه المتغيرات المفسرة سابقة الذكر (التداول النقدي، سرعة دوران النقود وكتلة الأجور) على أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وهو مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث تم استخدام العديد من النماذج والاختبارات القياسية والتي من أهمها اختبار التكامل المشترك، اختبار جذر الوحدة واختبار ثبات التباين بالإضافة إلى اختبار Ramsey Reset، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 12.0.

وبتفصيل أكثر فقد استخدمنا في الدراسة القياسية أحد المناهج الحديثة في التكامل المشترك وهو منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) الذي طوره كل من Pesaran and Pesaran (2001), Pesaran and Shin (1999), Pesaran and Smith (1998), (1995)، حيث يمتاز هذا النموذج عن غيره من النماذج القياسية التي تتعامل مع قياس علاقات التوازن طويلة الأجل والتكامل المشترك التي تعتمد على نماذج الانحدار الذاتي VAR مثل نموذج جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ VECM، في كونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة. كما أنه لا يتطلب أن يكون حجم العينة (عدد المشاهدات) كبيرا، بعكس الاختبارات السابقة التي تنتج عنها نتائج

غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا. ونتيجة لهاتين المشكلتين قدم (Pesaran et al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وتعرف هذه الطريقة باختبار الحدود (The Bounds Testing Approach). ويتميز هذا الاختبار بعدة مزايا منها:

- أن نموذج ARDL لا يتطلب أن تكون جميع المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، بل يمكن تحديد عدد علاقات التكامل المشترك طويلة الأجل (العلاقات التوازنية) حتى إذا كانت هذه المتغيرات بعضها متكامل من الدرجة صفر $I(0)$ والآخر متكامل الدرجة الأولى $I(1)$ ، شريطة ألا تتجاوز درجة تكامل المتغيرات الدرجة 1 على افتراض أن القيمة الحرجة لاختبار فيشر (F-Statistic) المحسوبة بواسطة (Pesaran et al (2001) لا يمكن تطبيقها، بسبب أن المنهج المذكور مبني على فرضية أن المتغيرات إما أن تكون متكاملة من الدرجة صفر أو من الدرجة الأولى.

- أن هذا النموذج لا يتطلب أن يكون حجم العينة كبير بعكس نماذج VAR ونماذج VECM التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.

- أن نماذج ARDL التي بنيت من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) تسمح بتقدير مكونات الأجلين الطويل والقصير معا في آن واحد، بدلا من تقدير معادلتين منفصلتين. ونظرا لأن دراستنا تهتم باختبار انحدار التداول النقدي بين الأفراد على مؤشر أسعار الاستهلاك، فإن إجراء التكامل المشترك طبقا لمنهج ARDL يتم من خلال نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM لهذا النموذج كمايلي:

$$\begin{aligned} \Delta LCPI_t = & \alpha_0 Lcpi + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta LCPI_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{2i} \Delta LCIC_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{3i} \Delta LV_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q \beta_{4i} \Delta LPROL_{t-i} + \theta_1 LCPI_{t-1} + \theta_2 LCIC_{t-1} + \theta_3 LV_{t-1} \\ & + \theta_4 LPROL_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث:

Δ : معامل الفروق الأولى:

α_0 : الحد الثابت.

β_i : معاملات الأجل القصير.

θ_i : معاملات الأجل الطويل.

ε : حد الخطأ العشوائي.

في المعادلة أعلاه، حيث CPI_t كمتغير تابع، فإن فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر أسعار الاستهلاك والتداول النقدي (عدم وجود تكامل مشترك) تتمثل في الفرضية التالية:

$$H_0: \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = 0 \quad \text{مقابل الفرضية البديلة} \quad H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \neq \theta_3 \neq \theta_4 \neq 0$$

وحتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، يستلزم القيام بالاجراءات الأربعة التالية:

اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج شعاع انحدار ذاتي غير مقيد مع وجود حد ثابت فقط. في هذا الإطار يوصي Narayan (2004) و Pesaran and Shin (1998) باختبار فترتي تأخير فقط كحد أقصى للبيانات السنوية وللعينات الصغيرة.

- تقدير نموذج UECM بواسطة المربعات الصغرى العادية. ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج نتبع إجراء اختيار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية ستودنت الخاصة به أقل من الواحد، وذلك بشكل متتالي.

- اختبار معنوية المعلمات للمتغيرات المؤخرة بفترة واحدة. ولأجل ذلك نقوم بحساب احصائية فيشر F من خلال اختبار Wald.

- مقارنة احصائية فيشر F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المؤخرة بفترة واحدة بقيمة احصائية فيشر F الجدولية المقترحة من طرف Pesaran et al (2001). ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار. قيمة الحد الأدنى تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمتها الأصلية (في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة صفر. قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى. وقاعدة القرار هي إذا كانت قيمة احصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، يتم رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن درجات التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا كانت قيمة احصائية F أقل من الحد الأدنى، يعني قبول فرضية عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمة احصائية F تقع بين قيم الحد الأعلى والأدنى، فلا يمكن اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

وتتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

- 1- اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة.
- 2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL.
- 3- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL- ECM في حالة وجود علاقة تكامل وحيدة على الأقل.
- 4- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ ARDL- ECM.

5.IV. منهج الدراسة

نظرا لطبيعة لدراسة، وبهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة والإمام بمختلف جوانبها، تم اتباع منهجين متكاملين ومتناسقين هما:

المنهج الوصفي التحليلي: حيث يعتبر المنهج الأنسب لوصف الظاهرة المبحوثة وتحليل عناصر بغية الوصول إلى نتائج يُسمح بتعميمها. تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة بشكل واضح في الإطار الفكري، النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة (المعروض النقدي ومؤشر أسعار الاستهلاك)، وكذلك أيضا عند وصف النماذج الرياضية المتعلقة بتحليل الظواهر المدروسة في شكلها الرياضي النظري. أما المنهج التحليلي فقد تجلى في تحليل المعطيات الاحصائية والأشكال البيانية المتعلقة بالدراسة التطبيقية، كما تم المزج بين المنهجين (الوصف والتحليل) كلما اقتضت الضرورة إليهما.

المنهج الاستقرائي الاستنباطي: تم استخدام هذا المنهج في الجانب القياسي للدراسة، أين تم الاستعانة بمختلف الطرق الاحصائية والنماذج القياسية التي تسمح بقياس أثر المتغيرات المفسرة (التداول النقدي خارج النظام المصرفي، سرعة دوران النقود وكتلة الأجور) على المتغير التابع (مؤشر أسعار الاستهلاك

V. تحليل البيانات

٧. تحليل البيانات

بعد تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة وتوضيح منهجية القياس، وكذا اختيار النموذج الأصلح للدراسة، سنقوم ضمن هذا الفصل بتقديم قراءة تحليلية اقتصادية لتطور أهم المؤشرات التي عرفتها هذه المتغيرات على مستوى الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021. كما سنحاول تفسير هذه التغيرات وفق المتغيرات الاقتصادية والظروف التي صاحبت كل مرحلة من مراحل التغير.

كما سنقول بتطبيق منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) لقياس أثر المعروض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة المدروسة، وذلك وفق تقسيم الفصل كما يلي:

- تحليل تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021
- تحليل تطور مقابلات المعروض النقدي (الكتلة النقدية) في الجزائر
- تحليل واقع المنظومة السعرية في الجزائر
- تحليل أسباب ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر
- تحليل التطبيق القياسي لاختبار أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك

1.V. تحليل تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

تم التطرق في الفصل النظري (الفصل الأول) إلى أن المعروض النقدي بمفهومه الواسع (M2) يعكس مختلف وسائل الدفع والقرض المتاحة والمتداولة في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، بمعنى أنه يشمل كافة أنواع النقود التي يحوزها الأعوان الاقتصاديون والتي تتنوع أشكالها بمدى تباين التطور الاقتصادي والاجتماعي بين الدول. ويشتمل المعروض النقدي في الجزائر على المجاميع النقدية التالية:

- النقود M1 (المتاحات النقدية أو المعروض النقدي بالمعنى الضيق): تتكون من التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي يضاف إليه إجمالي الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية، وودائع الخزينة والودائع لدى مراكز البريد) المحتفظ بها لدى البنوك بالعملة الوطنية. بمعنى أن:

$$\text{النقود M1} = \text{التداول النقدي خارج النظام المصرفي (CIC)} + \text{إجمالي الودائع تحت الطلب.}$$

- المعروض النقدي M2: يتكون بالإضافة إلى عناصر المجمع النقدي M1 (المعروض النقدي بالمعنى الضيق) أشباه النقود (الودائع لأجل).

المعروض النقدي M2 = النقود M1 + أشباه النقود (الودائع لأجل).

وللتفصيل أكثر في العناصر المكونة للمعروض النقدي، وتوضيح مختلف التطورات التي شهدتها يمكن الاستعانة بالجدول (06) الموالي:

مليار دينار جزائري

الجدول رقم (06): تطور المعروض النقدي ومكوناته في الجزائر

نسبة نمو المعروض النقدي M2%	المعروض النقدي بالمعنى الواسع M2	أشباه النقود QM (ودائع لأجل)	النقود M1	إجمالي ودائع الاطلاع (النقود الكتابية)	الودائع			التداول النقدي CIC	السنوات
					ودائع لدى حساب البريد الجاري	ودائع الخزينة	ودائع تحت الطلب		
11,31	343	72,9	270,1	135,1	29,6	-	105,5	134,9	1990
21,04	415,2	90,3	325	167,8	34,7	-	133,1	157,2	1991
24,25	515,9	146,2	369,7	182,59	39,8	1,992	140,8	184,8	1992
21,61	627,4	180,5	446,9	231,89	41	1,993	188,9	211,3	1993
15,31	723,5	247,7	475,8	246,99	48,5	1,994	196,5	222,9	1994
10,51	799,6	280,5	519,1	266,49	53,7	1,995	210,8	249,7	1995
14,44	915,1	326	589,1	293,99	58	1,996	234	290,8	1996
18,18	1081,5	409,9	671,6	328,49	71,7	1,997	254,8	337,6	1997
47,24	1592,5	766,1	826,4	430,69	81,1	1,998	347,6	390,4	1998
12,35	1789,3	884,2	905,2	457,79	87,4	1,999	368,4	439,9	1999
13,03	2022,5	974,4	1048,2	558,6	89,1	2	467,5	484,5	2000
22,29	2473,5	1235	1238,5	553,90	97	2,001	454,9	577,2	2001
17,30	2901,5	1485,2	1416,3	745,80	100,6	2,002	643,2	664,7	2002
15,60	3354,4	1724	1630,4	838,10	117,2	2,003	718,9	781,3	2003
11,43	3738	1577,5	2160,6	1250,2	120,3	2,004	1127,9	874,3	2004
11,22	4157,6	1736,2	2421,4	1371,2	144,8	2,005	1224,4	921	2005
18,66	4933,7	1766,1	3167,6	1956,2	203,8	2,006	1750,4	1081,4	2006
21,50	5994,6	1761	4233,6	2783,7	211,3	2,007	2570,4	1284,5	2007
16,03	6956	1991	4964,9	3232,808	265,6	2,008	2965,2	1540	2008
3,121	7173,1	2228,9	4944,2	2852,4	308,5	2,009	2541,9	1829,4	2009
15,43	8280,7	2524,3	5756,4	3337,2	412,8	2,01	2922,4	2098,6	2010
19,90	9929,2	2787,5	7141,7	4053,5	515,3	2,011	3536,2	2571,5	2011
10,93	11015,1	3333,6	7681,5	3972,5	590,3	2,012	3380,2	2952,3	2012
8,41	11941,5	3691,7	8249,8	4187,6	621,1	2,013	3564,5	3204	2013
14,61	13686,7	4083,7	9603	5157,314	694,5	2,014	4460,8	3685,9	2014
0,132	13704,5	4443,4	9261,1	4617,9	707,4	2,015	3908,5	4108,1	2015
0,814	13816,3	4409,3	9406,1	4506,8	759,4	2,016	3745,4	4497,2	2016
8,38	14974,6	4708,5	10266,1	5289,8	774,5	2,017	4513,3	4716,9	2017
11,09	16636,7	5232,6	11404,1	6237,4	863,6	2,018	5371,8	4926,8	2018
-0,78	16506,6	5531,4	10975,2	5266,3	913,1	2,019	4351,2	5437,6	2019
6,98	17659,6	5757,8	11901,8	5425,2	1213,2	2,02	4210	6138,3	2020
13,55	20053,5	6463,2	13590,3	6481,4	1201,2	2,021	5278,2	6746,6	2021

Source:

(Banque d'Algérie, Statistiques monétaires 1964-2005 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2005 (Hors Série), 2006, pp. 31;48-49)

(Banque d'Algérie, Statistiques monétaires 1964-2020 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, 2022, pp. 47-48 ;61-63)

(Banque d'Algerie, 2022, p. 11)

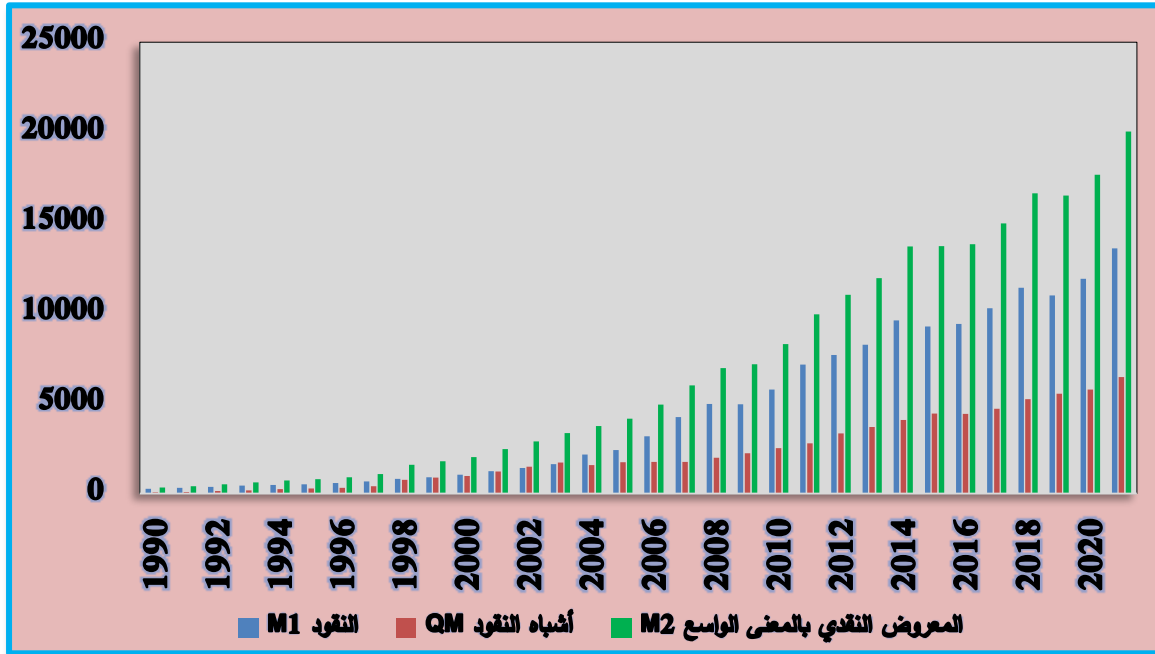
نلاحظ من خلال القراءة الأولية لمعطيات الجدول رقم (06) أعلاه ما يلي:

11..V. تطور المعروض النقدي (M2)

عرف المعروض النقدي في الجزائر نموًا وتوسعًا كبيرين على مدار فترة الدراسة الممتدة بين سنة 1990 و2021، حيث تضاعف بأكثر من 58 مرة، إذ انتقل من 343 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 20053.5 مليار دينار جزائري سنة 2021.

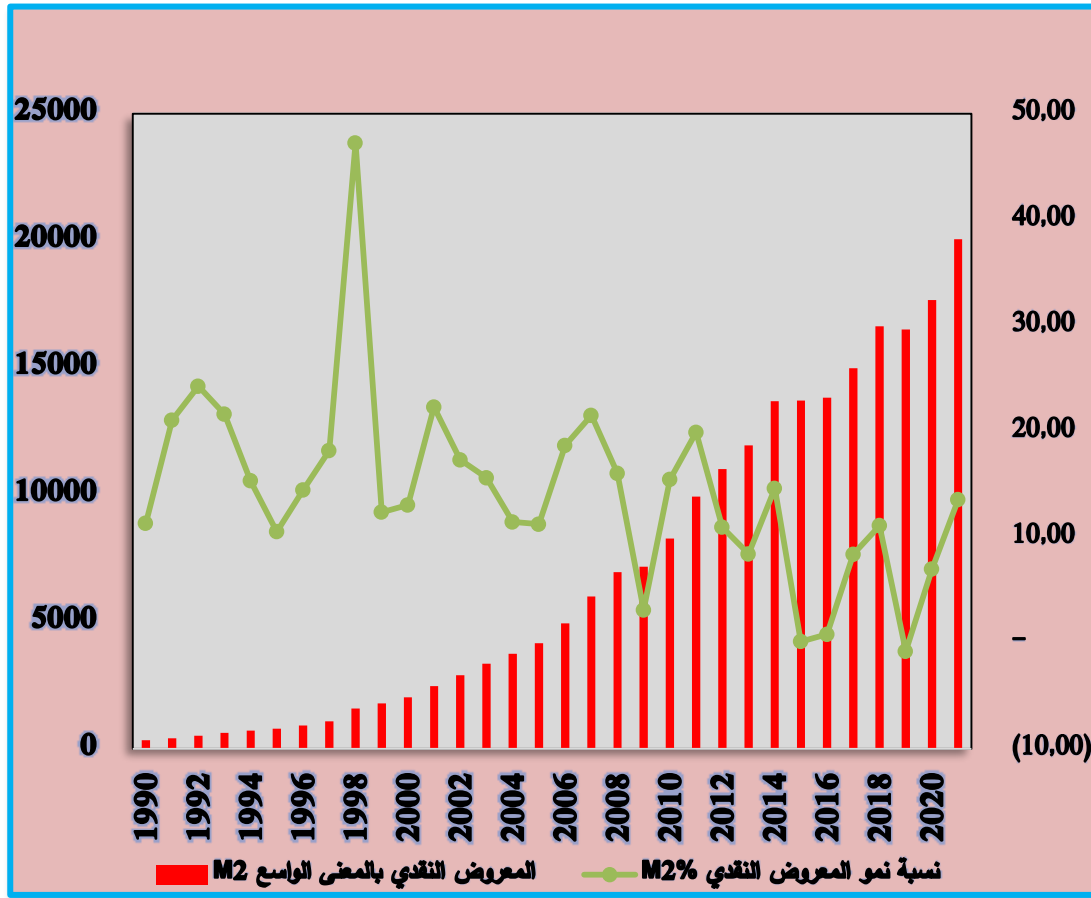
وبهدف تحليل وتفسير التطور الذي شهده المعروض النقدي نقدم الشكلين التاليين:

الشكل رقم (11): تطور مكونات المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

الشكل رقم (12): تطور المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (12) السابق أن معدل نمو المعروض النقدي (M2) تطور بشكل إيجابي خلال العشرية الأولى، غير أن هذا التطور لم يكن بنفس الوتيرة من سنة إلى أخرى بل تباين أيضا من فترة إلى أخرى، حيث تراوح معدل النمو السنوي للمعروض النقدي (M2) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1993 بين 11.31% و 21.61%، أين سجل هذا الأخير أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة سنة 1992 فُدر ب 24.25%. وبالرجوع إلى مكونات المعروض النقدي الموضحة في الشكل رقم (11) نجد أن معدل النمو المرتفع للمعروض النقدي خلال سنة 1992 يعكس الزيادة الكبيرة في المجمع النقدي الأول الذي يُعرّف بالمعروض النقدي بالمعنى الضيق (النقود M1) وكذا زيادة أشباه النقود (الودائع لأجل)، حيث ارتفع كل منهما مقارنة بسنة 1991 بمقدار 44.7 و 55.9 مليار جزائري على التوالي. ويمكن تفسير معدل النمو المرتفع للمعروض النقدي (M2) في الأربع سنوات الأولى (متوسط نمو المعروض النقدي حوالي 19.55%) إلى السياسة النقدية التوسعية المطبقة من قبل الحكومة الجزائرية، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تمويل عجز الموازنة العامة خاصة بعد الأزمة النفطية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد الجزائري أواخر الثمانينات من القرن الماضي.

أما الفترة الممتدة من 1994 إلى غاية 1998 فقد شهدت انخفاً وتراجعا ملحوظاً في معدلات نمو المعروض النقدي (M2) وذلك مقارنة بالفترة الأولى، حيث سجل المعروض النقدي معدل نمو قدره 15.31% سنة 1994، 10.51% سنة 1995، 14.44% و 18.18% خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي، ويمكن إرجاع الانخفاض المسجل في معدل نمو المعروض النقدي (M2) إلى تزامن هذه الفترة مع امضاء الدولة الجزائرية لمجموعة من الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية-صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص- في إطار الاستعداد الائتماني الثالث؛ والرامي إلى التحكم في معدل نمو المعروض النقدي (تحقيق معدل نمو المعروض النقدي في حدود 14%) وكذلك تخفيض معدلات التضخم. وجب التنويه إلى أنه وضمن سلسلة الانخفاضات التي حققها معدل نمو المعروض النقدي (M2) خلال هذه الفترة شكلت سنة 1998 الاستثناء بعد ما سجل معدل نمو المعروض النقدي (M2) خلالها (سنة 1998) قُدْر ب 47.24%. ويعزى ذلك إلى تحسن وضعية المديونية الخارجية للجزائر بعدما صنعت سنة 1997 نقطة تحول كبيرة في مسار الدين العام (سجل الدين العام منحى تنازلي).

كما يتضح من نفس الشكل رقم (12) السابق تراجع معدل نمو المعروض النقدي (M2) خلال سنتي 1999 و 2000 بالمقارنة مع المعدل المسجل سنة 1998، حيث حققنا معدل نمو قدره 12.35% و 13.03% على التوالي، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض حسب رأينا إلى اتباع الحكومة سياسة نقدية انكماشية والتي تدرج ضمن إطار برنامج التصحيح الهيكلي، والذي تمخض عنه تجميد الأجور وتقليص الانفاق العام.

في ظرف سنة واحدة وابتداءً من سنة 2001 سجّل المعروض النقدي زيادة معتبرة قدرها 451 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2000، هذه الزيادة تعكس ارتفاع معدل نمو المعروض النقدي ب 22.29%، وتفسّر ارتفاع هذا الأخير ببداية تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال أبريل 2001 والذي أقرته الحكومة ويمتد على مدار ثلاث سنوات (أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004)، أين خُصّص له غلاف مالي يُقدَّر بحوالي 520 مليار دينار جزائري، ضف إلى ذلك ارتفاع رصيد صافي الأصول (الموجودات) الخارجية خلال سنة 2001 بمقدار 534.8 مليار دينار جزائري مقارنة بالسنة السابقة (بلغ 1310.7 مليار دج سنة 2001 مقابل 775.9 مليار دج سنة 2000)، وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات (البتروال) في الأسواق العالمية ما أسفر عن ارتفاع مداخل الدولة الجزائرية من الصادرات.

على خلاف السنة السابقة عرّفت الفترة الممتدة من سنة 2002 حتى سنة 2005 تباطؤ وتراجع في معدل نمو المعروض النقدي، حيث انتقل هذا الأخير من 17.30% سنة 2002 إلى 15.60% سنة 2003، ثم واصل المعروض النقدي سلسلة تراجعاته مسجلاً 3738 مليار دينار جزائري سنة 2004 و 4157.6 مليار

دينار جزائري في نهاية الفترة أي بمعدل نمو يقارب 11.43% و 11.22% على التوالي. وهذا راجع إلى السياسة النقدية المتبعة في تلك الفترة والتي تهدف إلى تقليص كمية المعروض النقدي وبالتالي امتصاص الفائض من حجمه في السوق.

أما الفترة الممتدة بين سنتي 2006 و 2007 فقد شهدت انتعاش وتحسن معدل نمو المعروض النقدي، إذ حَقَّق نسبة قدرها 18.66% سنة 2006، بعدها سجَّل معدل نمو 21.50% مع نهاية الفترة (سنة 2007)، وهو بذلك يمثل نقطة الذروة خلال العشرية الثانية. وبالرجوع إلى الجدول والشكل رقم (11) نلاحظ أن ارتفاع معدل نمو المعروض النقدي خلال هذه الفترة يعكس الزيادة الكبيرة في حجم النقود (M1) والتي بلغت 746.2 مليار دينار جزائري سنة 2006 و 1066 مليار دينار جزائري سنة 2007، يضاف إلى ذلك ارتفاع حجم النقود المتداولة (التداول النقدي) خارج البنوك بمقدار 160.4، و 203.1 مليار دينار جزائري على التوالي.

لكن عرفت الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى سنة 2010 تذبذبا (بين الانخفاض والارتفاع) في معدل نمو المعروض النقدي، حيث حقق أدنى مستوى له خلال -العشرية الثانية- سنة 2009 قَدَّر ب 3.12%، ويمكن إرجاع ذلك حسب رأينا إلى سببين رئيسيين: يتمثل السبب الأول في انخفاض معدل نمو صافي الأصول (الموجودات) الخارجية إلى 6.23% مقارنة بما كان عليه سنة 2008 (38.18%)، وهو نتيجة حتمية مرتبطة بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أما السبب الثاني فيعزى إلى انخفاض حجم الودائع تحت الطلب بمقدار 423.3 مليار دينار جزائري بالمقارنة طبعًا مع سنة 2008.

في نفس السياق شهدت الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية 2016 أيضا تذبذبا في معدل نمو المعروض النقدي، حيث سجَّل مع بداية الفترة سنة 2011 أعلى مستوى له قُدَّر ب 19.90%، بعدها عرف معدل نمو المعروض سلسلة من التراجعات إلى أن بلغ أدنى مستوى له قُدَّر ب 0.13% سنة 2015، ثم حَقَّق ارتفاع طفيف جدا في السنة الموالية أين سجل معدل نمو قدره 0.81%. وتُفسَّر سبب هذا الانخفاض الحاد بانتهاء أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث بلغ سعر البرميل الواحد 58.23 دولار سنة 2015.

ابتداءً من سنة 2017 إلى غاية سنة 2021 حَقَّق معدل نمو المعروض النقدي انتعاش طفيف، حيث سجَّل خلال السنتين الأولى والثانية نسبة تُقارب 8.38%، و 11.09%، وهذا راجع إلى الارتفاع الطفيف في أسعار النفط بالإضافة إلى عمليات التمويل غير التقليدي (طبع النقود) التي قام بها بنك الجزائر خلال سنتي 2017 و 2018 (تم طبع 6556 مليار دينار جزائري استُخدمت لتمويل عجز الموازنة العامة وكذا تمويل صندوق الاستثمار وصندوق التقاعد ضِفُّ إلى ذلك تسديد الخزينة العمومية لديون مؤسستي

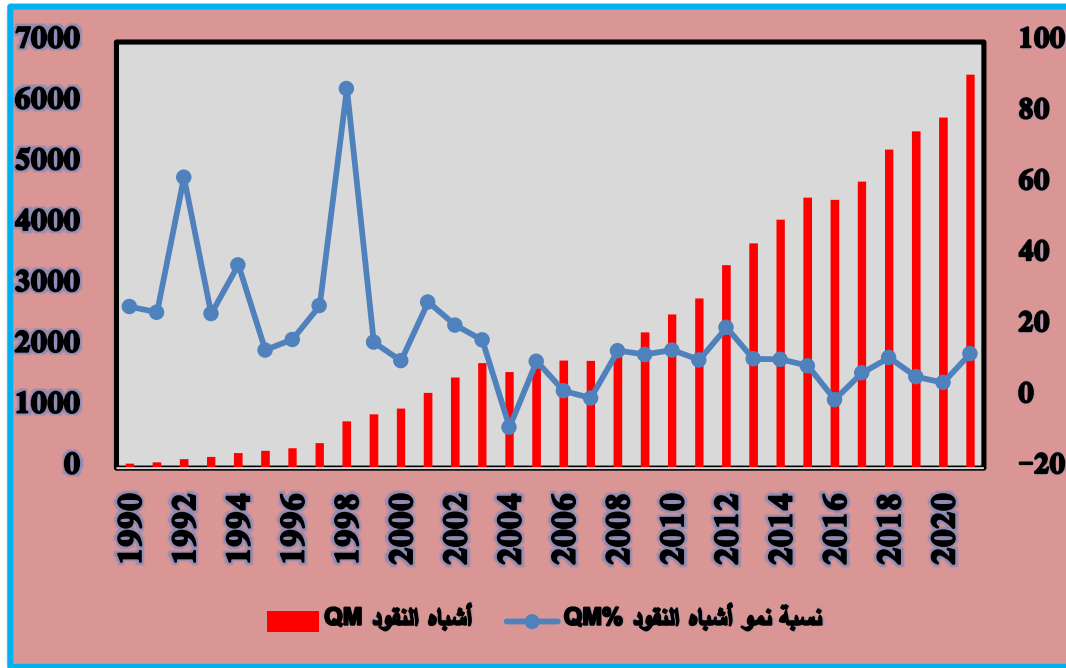
سوناطراك وسونلغاز). وعلى عكس السنتين السابقتين عرفت سنة 2019 انخفاضا سلبيا حاد في معدل نمو المعروض النقدي، حيث سجّل خلال هذه السنة أدنى مستوى له على طول فترة الدراسة (0.78%). ويعكس هذا التراجع في معدل نمو المعروض النقدي بشكل كبير الانخفاض الطفيف في حجم الودائع تحت الطلب (خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات) على مستوى البنوك التجارية، وهذا على الرغم من الارتفاع المسجّل في الودائع لأجل. ويمكن ارجاع ذلك حسب رأينا إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة التي شهدتها البلاد في تلك السنة (2019).

ثم عرف بعدها معدل نمو المعروض النقدي منحنى إيجابيا خلال سنتي 2020 و2021، أين سجّل نسبة قدرها 6.98%، 13.55% على التوالي، حيث انتقل من 17659.6 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2020 إلى 20053.5 سنة 2021. وبالرجوع إلى مكونات المعروض النقدي (M2) الموضحة في الجدول والشكل رقم (11) السابق نجد أن هذا الارتفاع في معدل النمو يعكس بشكل أساسي الزيادة في المجمع النقدي الأول (النقود M1) الذي ارتفع بنسبة 8.44% سنة 2020 مقابل 14.19% سنة 2021، زيادة على ما سبق ذكره عرفت أشباه النقود (الودائع لأجل) ارتفاعا ملحوظا، حيث حققت معدل نمو على التوالي قدره 4.09% و12.25% (بالمقارنة مع سنة 2019). ويمكن تفسير الزيادة المحققة في النقود (M1) حسب رأينا إلى الارتفاع الجوهري في معدل نمو الودائع تحت الطلب والنقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي بمقدار 25.37% و9.91% على التوالي. وهذا ما نتج عنه توسع في المعروض النقدي (M2).

٧.٢١. تطور أشباه النقود (الودائع لأجل)

عرّف حجم أشباه النقود (الودائع لأجل) في الجزائر منحنى تصاعدي على طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى 2021، حيث انتقل من 72.9 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 6463.2 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2021، وهذا يعني أنه تضاعف بما يقارب 88.65 مرة، في حين وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي لمعدل نمو الودائع لأجل إلا أنه لم يمكن بنفس الوتيرة بل تخلله بعض التراجعات الحادة. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور أشباه النقود (الودائع لأجل) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

يتضح من خلال الشكل رقم (13) السابق أن معدل نمو أشباه النقود (الودائع لأجل) شهد تطورًا إيجابيًا خلال العشرية الأولى، إلا أن هذا التطور اُتسم بالتذبذب (الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى)، حيث تراوح معدل نمو أشباه النقود (الودائع لأجل) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1993 بين 25.47% و 23.46%، أي بمعدل نمو متوسط للفترة يقارب 33.68%، فقد سجّل معدل نمو الودائع لأجل أعلى مستوى له خلال هذه الفترة سنة 1992 فُدر ب 61.9%. ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى عمليات التحرير التدريجي لأسعار الفائدة منذ ماي 1989، وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 أين تم تحديد معدل فائدة على ودائع البنوك التجارية بين 16.5% و 18%.

نفس الملاحظة السابقة تنطبق على الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 2000 (تميزت أيضا بنوع من التذبذب)، فابتداءً من السنة الأولى (1994) عرف معدل نمو الودائع لأجل انتعاشًا طفيفًا مقارنة بما كان عليه سنة 1993، إذ انتقل إلى 37.23%، بعدها انخفض في السنة الموالية إلى أن بلغ نسبة 13.24%، ثم سجّل خلال سنتي 1996 و 1997 ارتفاعًا محسوسًا (16.22%، 25.74%) حتى وصل سنة 1998 إلى أعلى مستوى له (الذروة) على طول فترة الدراسة، حيث بلغ معدل نمو قدره 86.9%، لينخفض بعدها في السنتين الموالتين إلى أن سجّل أدنى معدل نمو خلال العشرية الأولى فُدر ب 10.2%. ويُفسّر معدل النمو المرتفع لأشباه النقود (الودائع لأجل) في سنة 1998 إلى ارتفاع أسعار الفائدة

والتي ارتبطت بتأسيس بنك الخليفة مطلع أبريل من نفس السنة (يهدف هذا الأخير إلى استقطاب ودائع جديدة من خلال تطبيق سياسة تحفيزية لأسعار الفائدة).

كما شهدت العشرية الثانية على غرار سابقتها تذبذبا في معدل نمو الودائع لأجل (أشبه النقود)، فبعد الارتفاع المسجل في مُعدَّلها سنة 2001 (26.74%) عرفت سنوات 2002، 2003 تراجع ملحوظ بحوالي 6.48% و10.66% (بالمقارنة مع سنة 2001)، ليواصل معدل نمو الودائع لأجل بعدها الانخفاض في السنة الموالية إلى أن سجَّل أدنى مستوى له -خلال فترة الدراسة- مع نهاية سنة 2004 والذي قُدِّرَ بـ 8.5-%، ويمكن تفسير ذلك حسب رأينا إلى أزمة البنوك الخاصة التي عرفت الجزائر خلال تلك الفترة (إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري).

في نفس السياق، تميزت الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2007 أيضا بتذبذب معدل نمو الودائع لأجل، فبعد انخفاض هذا الأخير سنة 2006 إلى نسبة 1.72%، واصل معدل نمو الودائع لأجل سلسلة تراجعاته إلى أن بلغ مستويات سالبة مع نهاية الفترة (قُدِّرَ بـ 0.29-% سنة 2007)، وهذا راجع إلى حالة الذعر التي أصابت مختلف الأعوان الاقتصاديين (خاصة الأفراد) بعد أزمة البنوك الخاصة؛ الأمر الذي دفعهم إلى القيام بسحب وداائعهم.

على خلاف الفترة السابقة، حققت الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2014 استقرار نسبي في معدلات نمو الودائع لأجل، حيث بلغ متوسط معدل نمو هذه الأخيرة خلال الأربع سنوات الأولى 12.17%، ونُقِبِرَ ذلك باستقرار أسعار الفائدة على الودائع في تلك الفترة عند 1.75%. ثم ارتفع معدل نمو الودائع لأجل في سنة 2012 أين سجَّل نسبة قدرها 19.59%، بعدها عادَ معدل نمو الودائع لأجل مرة أخرى إلى الاستقرار خلال سنتي 2013، 2014 (بنسبة قدرها 10.74% و10.62% على التوالي).

ابتداءً من سنة 2015 تراجع معدل نمو الودائع لأجل بنسبة 1.81%، ثم واصل سلسلة انخفاضاته في السنة الموالية إلى أن سجَّل مستويات سالبة بنسبة قاربت 0.77-%، ويمكن تفسير ذلك بالصدمة النفطية لسنة 2014 (انخفاض اسعار النفط في الأسواق العالمية) والتي تسببت في انخفاض حجم الودائع بالعملة الصعبة وكذا وداائع المؤسسات العمومية.

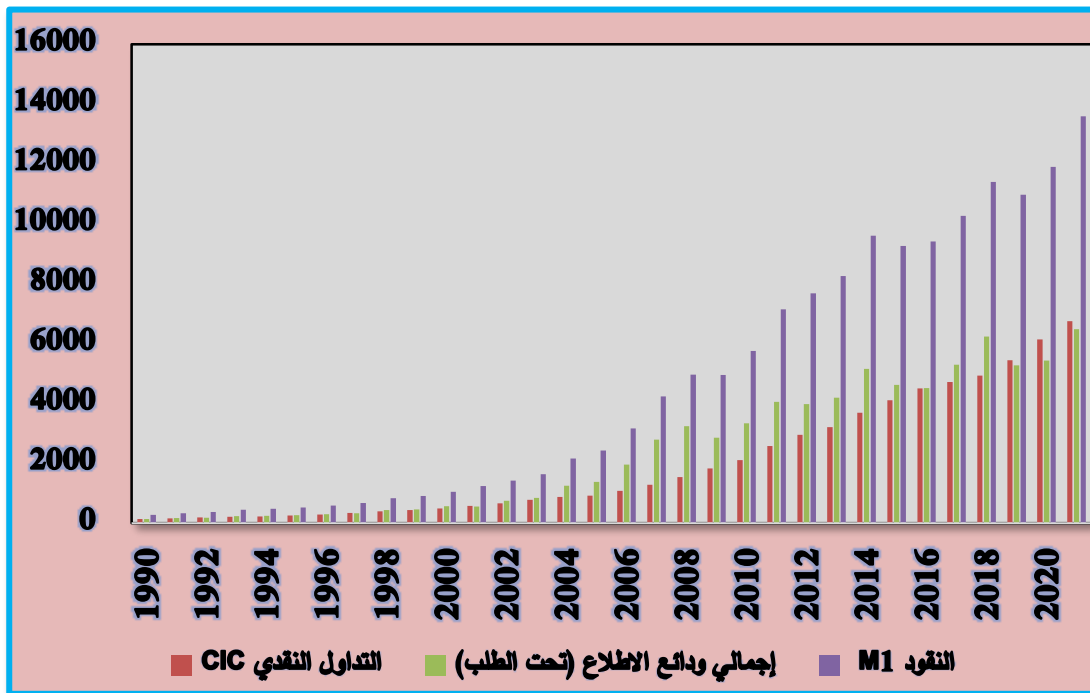
أما الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2021 فقدت عرفت هي الأخرى تذبذبا في معدلات النمو، فبعد الارتفاع المحقق سنتي 2017 و 2018 (6.79%، 11.13% على التوالي) والذي يرجع حسب رأينا إلى ارتفاع حصة الودائع لأجل خارج قطاع المحروقات بحوالي 76%. عاد معدل نمو الودائع لأجل إلى الانخفاض مرة أخرى بعد السنتين السابقتين، حيث بلغ خلال سنة 2019 5.71% مقابل 4.09% سنة

2020، ثم ارتفع بعدها مع نهاية فترة الدراسة (2021) ليصل إلى معدل نمو قدره 12.25%، وتُفسّر ذلك بارتفاع حجم الودائع بالعملة الصعبة وكذا ارتفاع ودائع البنوك الخاصة والعمومية بدرجة أقل.

٣١.٧. تطور النقود (M1)

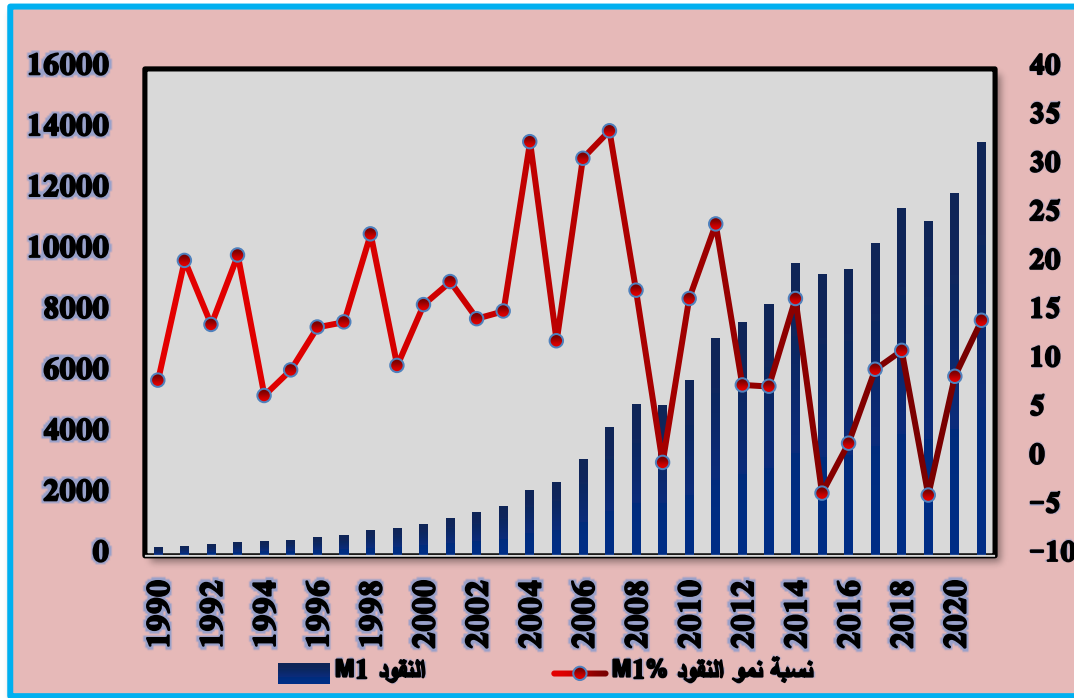
سجّل حجم النقود (M1) توسعاً ملموساً خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى 2021، حيث انتقل من 270.1 مليار دينار جزائري مع بداية الفترة (سنة 1990) إلى 13590.3 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2021، وهذا يعني أنه تضاعف بحوالي 50.32 مرة، لكن وعلى الرغم من الاتجاه التصاعدي لمعدل نمو النقود (M1) إلا أنه لم يمكن بنفس الوتيرة بل تخلله بعض التراجعات. وبهدف تحليل وتفسير مختلف التطورات التي شهدتها النقود (M1) (المعروض النقدي بالمعنى الضيق) نستعين بالشكلين التاليين:

الشكل رقم (14): تطور النقود (M1) ومكوناتها في الجزائر خلال الفترة 2021-1990



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم (06).

الشكل رقم (15): تطور النقود (M1) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

بناءً على معطيات الجدول رقم (06) وبالعودة لما يشير إليه الشكلين السابقين أعلاه يمكن

استخلاص مجموعة من النقاط، نذكرها كالآتي:

عمومًا شهد معدل نمو النقود (M1) تذبذبًا على طول فترة الدراسة الممتدة بين سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، فقد انتقل من 8.04% مع بداية سنة 1990 إلى 20.33% سنة 1991، ثم انخفض في السنة الموالية (سنة 1992) إلى أن بلغ معدل نمو قدره 13.75%، بعدها اتسم معدل نمو النقود (M1) بالتذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث سجّل أعلى معدل نمو له -خلال الأربعة عشرة سنة الأولى- فُذِرَ ب 32.52% سنة 2004، وبالرجوع إلى مكونات النقود (M1) الموضحة في الجدول رقم (06) السابق نلاحظ أن ارتفاع معدل نمو النقود (M1) خلال هذه السنة يعكس الزيادة الكبيرة في حجم الودائع تحت الطلب والتي انتقلت من 718.9 مليار دينار جزائري سنة 2003 إلى 1127.9 مليار دينار جزائري سنة 2004، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 56.89%. ويمكن تفسير ذلك حسب رأينا إلى ارتفاع أسعار البترول مطلع الألفية الثانية مما أدى إلى تراكم وارتفاع الإدخار المالي للمؤسسات البترولية (مؤسسات قطاع المحروقات)، والتي كانت أغلبها على شكل ودائع تحت الطلب الأمر الذي أدى ارتفاع هذه الأخيرة وبالتالي ارتفاع النقود (M1).

وعلى خلاف السنة الماضية (سنة 2004)، عَرَفَ معدل نمو النقود (M1) خلال سنة 2005 تراجعًا بحوالي 20.45%، أين حَقَّقَ معدل نمو قدره 12.07% خلال نفس السنة المذكورة، ثم ارتفع هذا الأخير

خلال سنة 2006 إلى أن بلغ معدل نمو قدره 30.82%، بعدها واصل معدل نمو النقود (M1) ارتفاعه سنة 2007 مسجلاً أعلى قيمة له على مدار فترة الدراسة بنسبة قدرها 33.65%. وبالرجوع إلى مكونات النقود (M1) الموضحة في الجدول رقم (06) السابق نخلص إلى أن ارتفاع معدل نمو النقود (M1) خلال هذه السنة يعكس الزيادة الكبيرة في حجم الودائع تحت الطلب، حيث سجلت هذه الأخيرة زيادة قدرها 820 مليار دينار جزائري سنة 2007، أي بمعدل نمو قدره 46.85%. ضف إلى ذلك ارتفاع التداول النقدي خارج النظام المصرفي بما يقارب 203 مليار دينار جزائري. ويرجع ذلك حسب رأينا بالدرجة الأولى إلى تراكم الادخار المالي لدى مؤسسات قطاع المحروقات، وكذا إدخال الودائع الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد ضمن إجمالي الودائع تحت الطلب وهذا ابتداءً من نفس السنة (سنة 2007)، بالإضافة إلى ظاهرة الاكتناز (اكتناز الأوراق النقدية وتداولها خارج القنوات الرسمية) وذلك بسبب غياب الوعي المصرفي من جهة وانعدام الثقة في وسائل الدفع الأخرى الأقل سيولة من النقود الورقية من جهة أخرى.

بعدها شهد معدل نمو النقود (M1) تراجعاً خلال السنتين الموالتين، حيث سجّل 4964.9 مليار دينار جزائري خلال سنة 2008 وهو ما يمثل معدل نمو قدره 17.27%، ثم واصل هذا الأخير انخفاضه مسجلاً أدنى معدل نمو (قيمة سالبة) خلال العشرية الثانية، وكان ذلك سنة 2009 بنسبة قدرها -0.42%. وبالرجوع إلى مكونات النقود (M1) الموضحة في الجدول رقم (06) السابق يتضح أن الانخفاض الكبير في معدل نمو النقود (M1) خلال هذه السنة يعكس الانخفاض المحسوس في حجم الودائع تحت الطلب، حيث عرفت هذه الأخيرة انخفاضاً قدره -14.27%، ويرجع ذلك حسب رأينا إلى الصدمة الخارجية والمتمثلة في الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم مع بداية 2008.

أما الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 فقد شهدت هي الأخرى تذبذباً في معدلات نمو النقود (M1)، فبعد الانتعاش المُحَقَّق خلال سنتي 2010 و2011 أين سجّلنا معدل نمو قدره 16.43% و24.07% على التوالي، تراجع معدل نمو النقود (M1) خلال السنتين الموالتين حيث بلغ متوسط معدل النمو 7.48% خلال سنتي 2012 و2013، بعدها بسنة واحدة ارتفع معدل نمو النقود (M1) إلى أن وصل نسبة 16.04%، لكن مع نهاية سنة 2015 تراجع معدل نمو النقود بشكل حاد أين حَقَّق مستويات سالبة قُدِّرَتْ بما يقارب -3.56%. وبالرجوع إلى مكونات النقود (M1) المبينة في الجدول رقم (06) السابق يتضح أن الانخفاض الحاد والكبير في معدل نمو النقود (M1) خلال هذه السنة يعكس بشكل كبير الانخفاض في حجم الودائع تحت الطلب، حيث سجلت هذه الأخيرة انخفاضاً وتقلصاً قُدِّرَ بحوالي 552.3

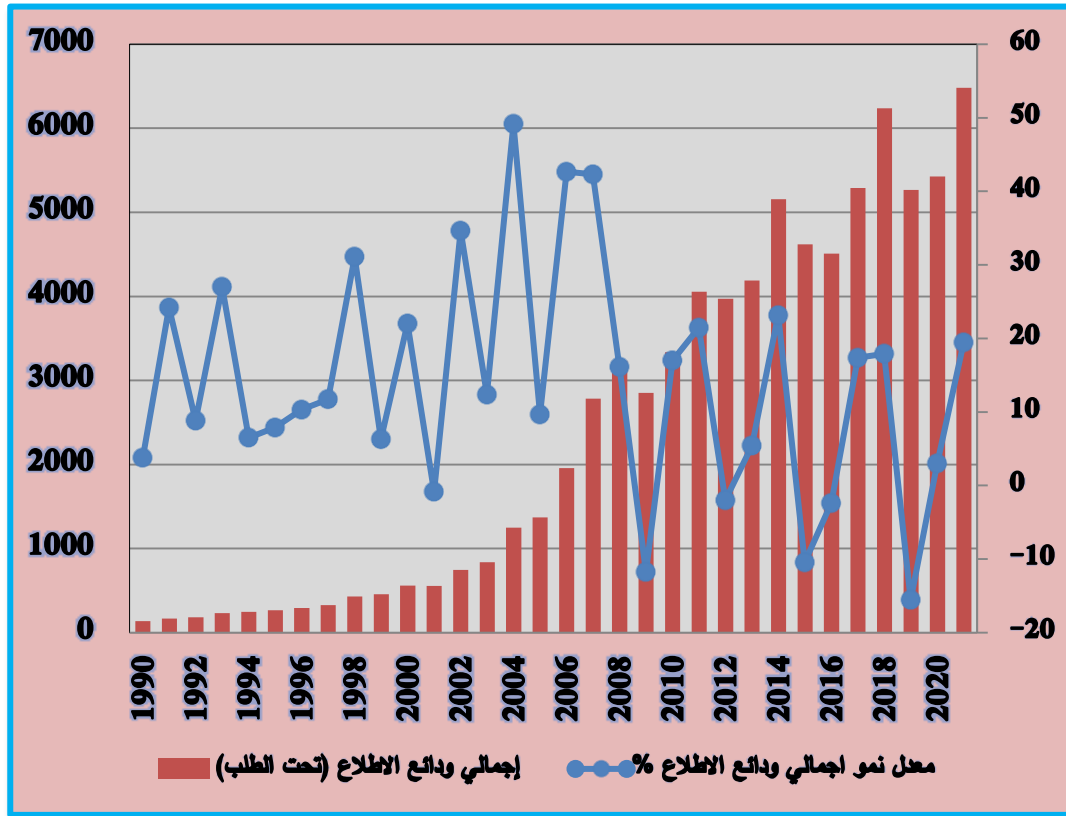
مليار دينار جزائري أي بنسبة قدرها 12.38-%، وُفسّر ذلك بانهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية (الصدمة النفطية لسنة 2014).

وفي نفس السياق تميزت الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2021 هي الأخرى بتذبذب معدل نمو النقود (M1) بين الارتفاع تارة والانخفاض الحاد تارة أخرى، فبعد الارتفاع المُسجّل خلال الثلاث سنوات الأولى (2016، 2017، 2018) إذ بلغ معدل نمو النقود (M1) 1.57%، 9.14%، 11.09% على التوالي، شهدَ معدل نمو النقود أدنى مستوى له على طول فترة الدراسة حيث قُدِّرَ بـ 3.76-% خلال سنة 2019، وبالرجوع إلى مكونات النقود (M1) الموضحة في الجدول رقم (06) السابق يتبين أن الانخفاض الحاد في معدل نمو النقود (M1) خلال هذه السنة يعكس بشكل كبير الانخفاض في حجم الودائع تحت الطلب، إذ عرف معدل نمو هذه الأخيرة تقلصًا بنسبة 18.99-%، وهذا راجع بشكل رئيسي إلى انخفاض الودائع تحت الطلب للشركة الوطنية لقطاع المحروقات بنسبة 71.3% خلال نفس السنة. أما خلال سنتي 2020 و 2021 فقد عرف معدل نمو النقود (M1) تحسن وانتعاش، حيث سجل معدل نمو قدره 8.44% و 14.18% على التوالي، وهذا راجع إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب لدى البنوك العمومية خلال تلك الفترة.

٧.٤١. تطور النقود الكتابية (إجمالي ودائع الاطلاع)

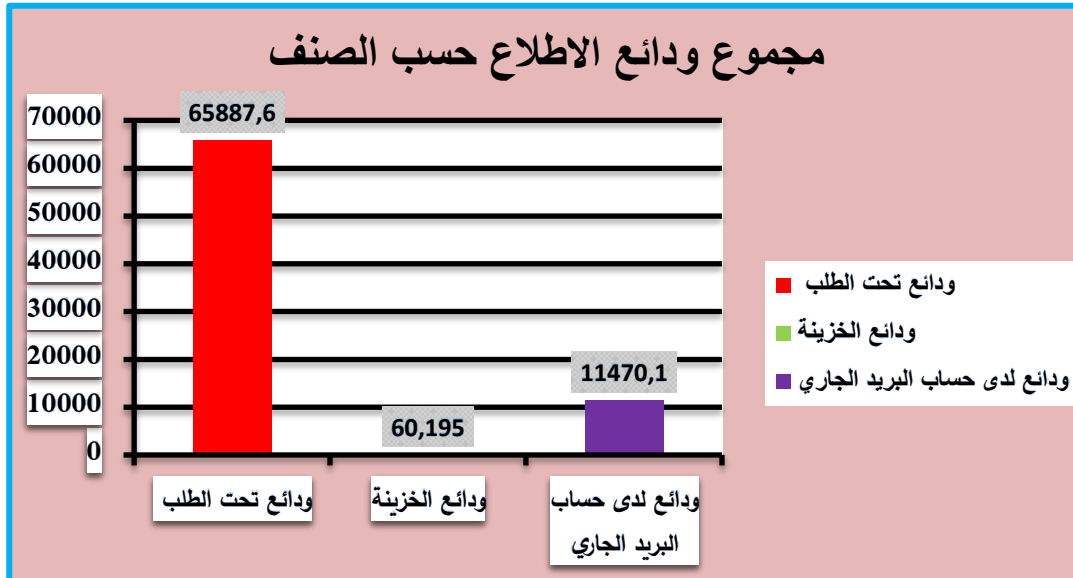
حَقَّقَت النقود الكتابية (إجمالي ودائع الاطلاع) هي الأخرى نموًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، حيث انتقل من 135.1 مليار دينار جزائري مع بداية الفترة (سنة 1990) إلى 6481.4 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2021، أي أنه تضاعف بـ 48 مرة تقريبًا، لكن بالرغم من المنحى التصاعدي الذي سجَّله معدل نمو النقود الكتابية إلا أنه لم يمكن بنفس الوتيرة بل تخلله بعض التراجعات من فترة إلى أخرى. وبهدف تحليل التطورات التي شهدتها النقود الكتابية (إجمالي ودائع الاطلاع) نستعين بالشكلين المواليين:

الشكل رقم (16): تطور النقود الكتابية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

الشكل رقم (17): مجموع ودائع الاطلاع (النقود الكتابية) حسب الصنف



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

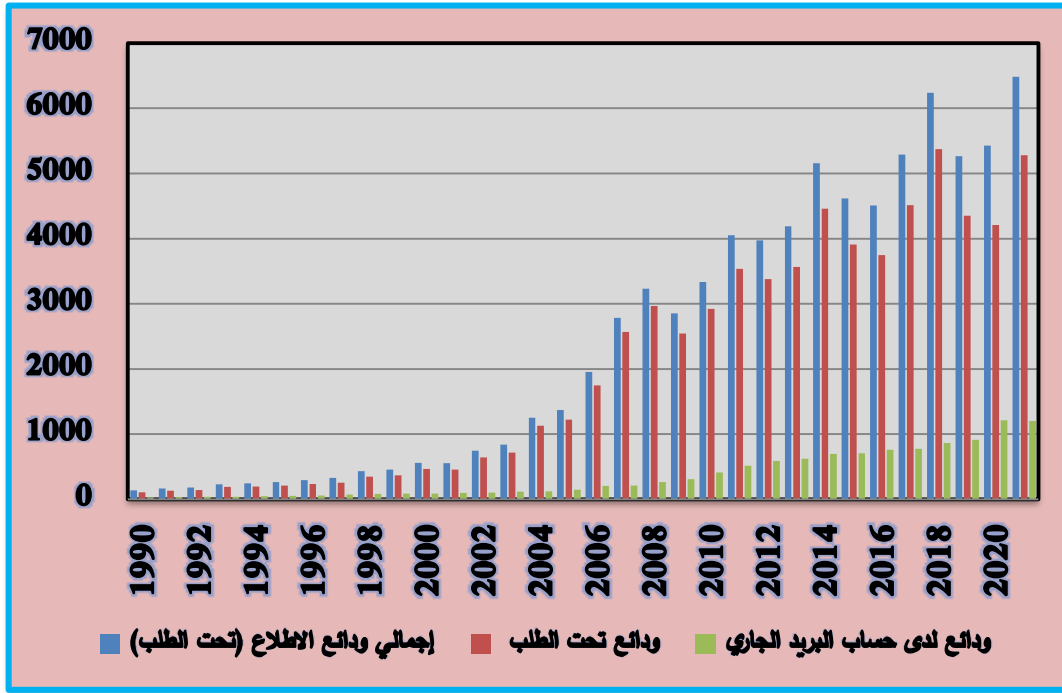
يتضح من خلال الشكلين رقم (16) و(17) أعلاه أن حجم الودائع تحت الطلب استحوذ على حصة الأغلبية العظمى من مجموع النقود الكتابية منذ بداية فترة الدراسة إلى غاية نهايتها، حيث حقق ما نسبته

85.1%، تليها على الترتيب الودائع لدى حساب البريد الجاري (الودائع مراكز الصكوك البريدية) ثم وداائع الخزينة في الأخير ب 14.82% و0.08%.

أ.تطور الودائع تحت الطلب:

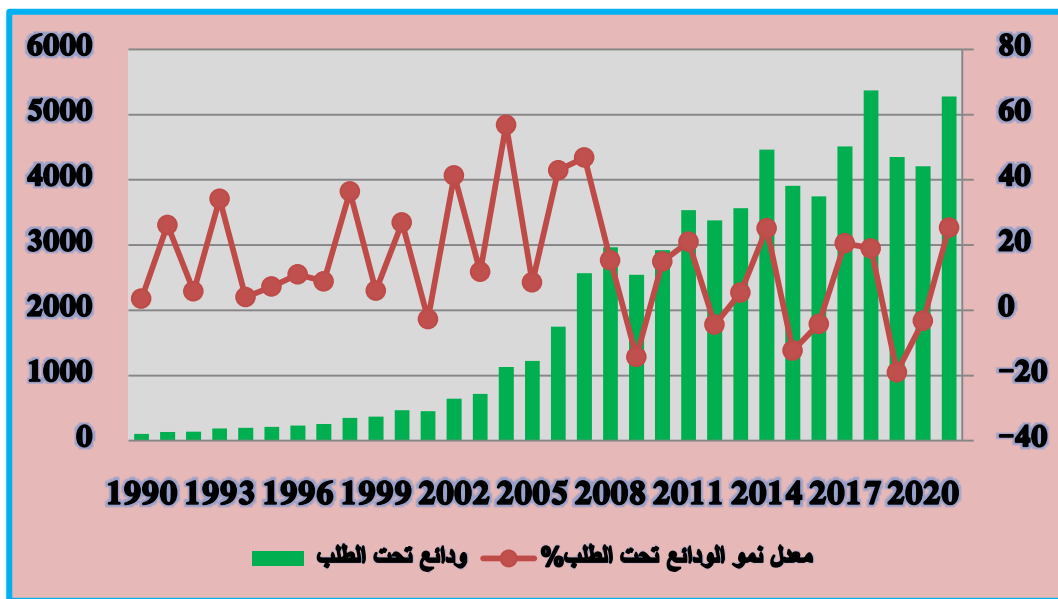
بهدف تحليل وتفسير تطور الودائع تحت الطلب نقدم بالشكلين التاليين:

الشكل رقم (18): تطور مكونات النقود الكتابية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

الشكل رقم (19): تطور الودائع تحت الطلب في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

يتبين من خلال الشكلين رقم (18) و(19) السابقين أن حجم الودائع لدى عرف منحى تصاعدي على طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، حيث انتقل من 105.5 مليار دينار جزائري إلى 5278.2 مليار دينار جزائري، وهذا يعني أنه تضاعف بـ 50 مرة. غير أن هذا الارتفاع لم يكن بنفس الوتيرة بل اتسم بالتذبذب بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى. حيث سجل معدل نمو الودائع تحت الطلب أعلى قيمة له سنة 2004 وذلك على طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021، بنسبة قدرها 56.89%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات (مؤسسة سوناطراك) بالإضافة إلى أزمة البنوك الخاصة.

على خلاف ذلك سجلت الودائع تحت الطلب خلال سنة 2001 معدل نمو قدره 2.69-%، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول أين بلغ سعر البرميل الواحد 24.74 دولار، إضافة إلى تراجع معدل نمو صافي الأصول الخارجية إلى 68.92-%.

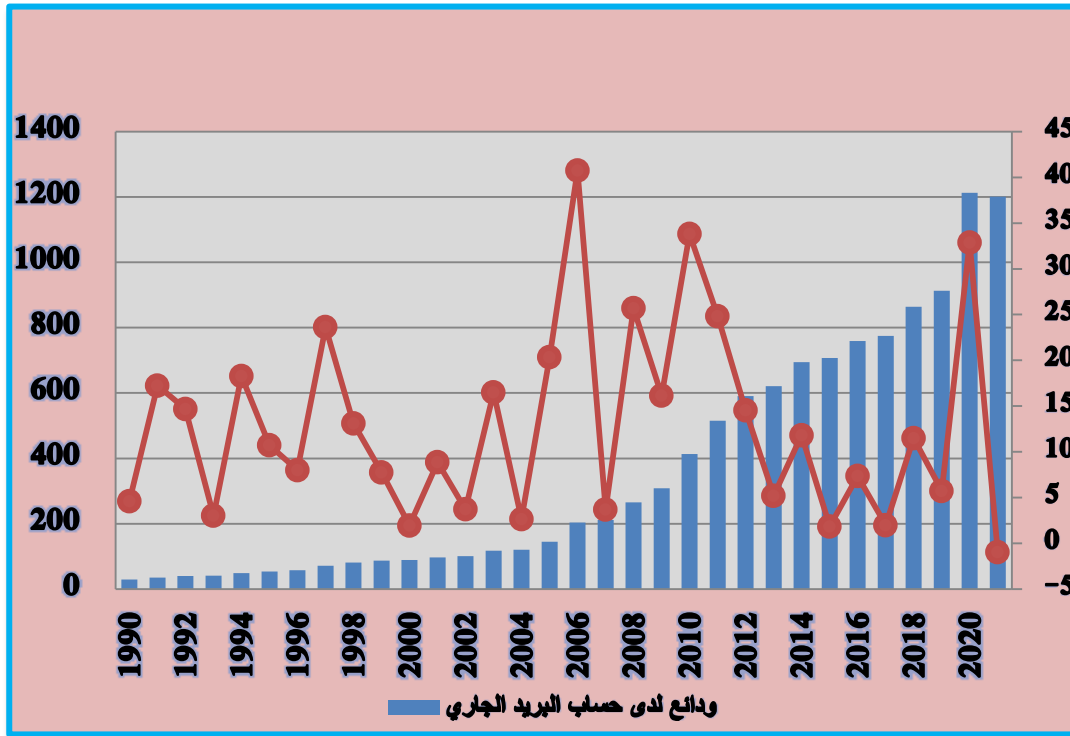
وفي نفس السياق شهدت سنوات 2009، 2015 أيضاً معدلات نمو سالبة للودائع تحت الطلب، حيث سجلت معدلات نمو قدرها 14.27-% و 12.38-% على التوالي، إذ يمكن إرجاع الانخفاض المسجل في سنة 2009 إلى الأزمة المالية العالمية، في حين يعزى الانخفاض المحقق سنة 2015 إلى الصدمة البترولية سنة 2014 والتي تسببت في انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ومنه انخفاض معدل نمو صافي الأصول الخارجية.

كذلك اتسمت سنة 2019 بتسجيل معدلات نمو سالبة للودائع تحت الطلب، حيث بلغت أدنى نسبة لها على طول فترة الدراسة الممتدة من 1990-2021 بنسبة قدرها 18.99-%، وهذا راجع إلى انخفاض الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات (مؤسسة سوناطراك). بعدها عاد معدل نمو الودائع تحت الطلب إلى الانتعاش في السنتين المواليين إلى أن بلغ سنة 2021 معدل نمو قدره 25.37-%.

ب. تطور الودائع لدى حساب البريد الجاري:

من أجل تحليل وتفسير تطور الودائع لدى مركز البريد نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (20): تطور الودائع لدى مركز البريد في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

يتضح من خلال الشكل رقم (20) السابق أن حجم الودائع لدى مركز البريد عرف نموًا وتوسعًا على طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، حيث انتقل من 29.6 مليار دينار جزائري إلى 1201.2 مليار دينار جزائري، وهو ما يعني أنه تضاعف بحوالي 41 مرة. إلا أن هذا الارتفاع لم يكن بنفس الوتيرة على مدار فترة الدراسة بل تتخلله بعض التراجعات من فترة إلى أخرى، وهذا راجع إلى ارتفاع ودائع الأسر والمؤسسات بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

كما يتضح من ذات الشكل السابق أن معدل نمو الودائع لدى مركز البريد سجّل أعلى قيمة له سنة 2006، حيث بلغ نسبة قدرها 40.74%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اهتزاز ثقة الأفراد في القطاع البنكي والمصرفي الخاص بسبب أزمة البنوك الخاصة (أزمة بنك الخليفة، البنك الصناعي والتجاري الجزائري) سنة 2005، وبالتالي قيام الأعوان الاقتصاديين أفرادًا كانوا أو مؤسسات إلى تحويل ودائعهم إلى مراكز البريد لكونها أكثر ضمانًا، بالإضافة إلى استحداث أنظمة تهدف إلى عصنة وسائل الدفع والتي من أهمها نظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض (أتكي)، وكذا نظام الدفع المستعجل (آرتس).

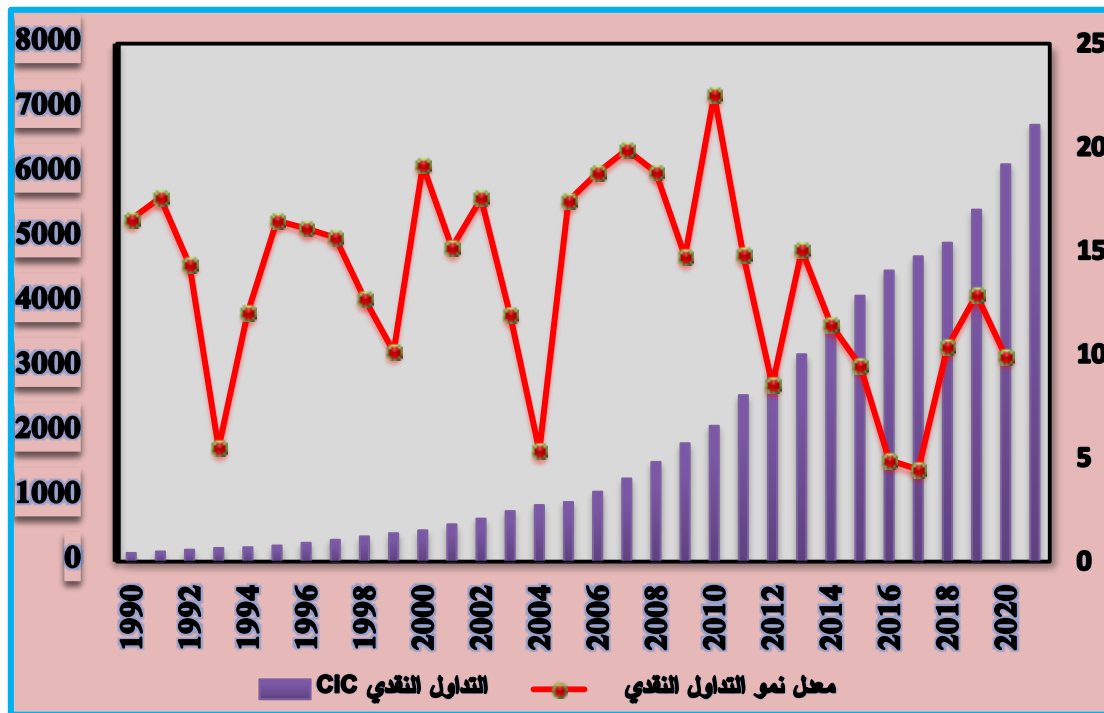
في حين، حقق معدل نمو الودائع لدى مركز البريد أدنى قيمة له على طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021 وذلك خلال سنة 2021، حيث بلغ نسبة قدرها 40.74%، ونفس ذلك

بتدهور الأوضاع الصحية بسبب تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19-) مع بداية سنة 2020، الذي خَلَفَ حالة من الذعر مما تسبب في نقص السيولة لدى المراكز البريدية.

٧.٥١. تطور التداول النقدي (CiC)

يُعتبر التداول النقدي خارج النظام المصرفي من أهم العناصر المكونة للنقود (M1) خلال الثلاثة عشر سنة الأولى من فترة الدراسة، أين عَرَفَ تزايدًا ملحوظًا على طول هذه الأخيرة والممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، حيث انتقل من 134.9 مليار دينار جزائري مع بداية الفترة إلى 6746.6 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2021، أي أنه تضاعف تقريبًا بـ 50 مرة، لكن وعلى الرغم من المنحى التصاعدي لمعدل نمو التداول النقدي خارج الجهاز البنكي إلا أنه لم يمكن بنفس الوتيرة بل تخلله بعض التراجعات من فترة إلى أخرى. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (21): تطور التداول النقدي (CiC) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (06).

يَتَبَيَّنُ من خلال الشكل رقم (21) السابق أن معدل نمو التداول النقدي خارج البنوك (CiC) تطور بشكل إيجابي على طول فترة الدراسة، غير أن هذا التطور لم يكن بنفس الوتيرة، بل تميز بالتذبذب من سنة إلى أخرى وكذلك من فترة إلى أخرى، حيث قُدِّرَ متوسط معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي (CiC) خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 بـ 13.29%، إذ سجَّلَ هذا الأخير أعلى معدل نمو له خلال هذه الفترة سنة 1992 بنسبة 17.56%، في حين عرف أدنى مستوى له خلال نفس

الفترة سنة 1994 بنسبة قدرها 5.49%. ويمكن تفسير انخفاض معدل نمو التداول النقدي خارج البنوك (CiC) خلال هذه السنة (1994) إلى تطبيق الحكومة الجزائرية برنامج الاستقرار الاقتصادي ابتداءً من أبريل 1994، وكذا تخفيض قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) وتجميد الأجور.

وفي نفس السياق، شهدت الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000 هي الأخرى تذبذباً في معدل نمو التداول النقدي خارج البنوك، فبعد الانتعاش التدريجي لهذا الأخير خلال سنتي 1995 و1996 أين سجّل معدل نمو قدره 12.02% و16.46% على التوالي، انخفض بعدها معدل نمو التداول النقدي خلال السنوات الموالية، حيث بلغ سنة 1997 ما نسبته 16.09%، ثم واصل سلسلة تراجعاته خلال سنتي 1998 و1999 إلى أن بلغ أدنى معدل له خلال الفترة سنة 2000 بنسبة قدرها 10.14%. ويرجع هذا الانخفاض حسب رأينا إلى قيام البنك المركزي ولأول مرة منذ تاريخ الجزائر المستقلة بعملية سحب الأوراق النقدية من التداول ويتعلق الأمر بالأوراق النقدية من فئة مائة (100 دج) وخمسون دينار جزائري (50 دج) وعشرة دنانير جزائرية (10 دج) وخمسة دنانير جزائرية (5 دج) بالإضافة إلى نفس الفئات السابقة الصادرة سنة 1977، وذلك اعتباراً من 31 ديسمبر 1998.

نفس الملاحظة تنطبق على الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2005، حيث سجّل التداول النقدي خارج النظام المصرفي في بداية الفترة (2001) معدل نمو قدره 19.13%، ثم عرف هذا الأخير تذبذباً خلال سنتي 2002 و2003 أين سجّل معدل نمو قدره 15.15% و17.54% على التوالي، مع بداية سنة 2004 عرف معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي انخفاضاً حيث بلغ نسبة قدرها 11.9%، ليواصل بعدها هذا الأخير تراجعاً أين حقق معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي أدنى مستوى له خلال العشرية الثانية قدر بـ 5.34% سنة 2005. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض حسب رأينا إلى تسجيل عمليات سحب أموال كبيرة خلال نفس السنة دون عودتها إلى القنوات الرسمية (البنوك) نظراً لاهتزاز ثقة الأفراد في النظام البنكي، بالإضافة إلى ذلك غياب الثقافة البنكية بصفة عامة والوعي الادخاري بصفة خاصة، وكذا تنامي التعامل في الأسواق الموازية.

على خلاف الفترة الماضية، شهدت الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010 انتعاش معدل نمو التداول النقدي خارج البنوك، فقد حقق هذا الأخير مع بداية الفترة (2006) نسبة قدرها 17.42%، ثم ارتفع معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي خلال سنتي 2007 و2008 إلى أن بلغ 18.78%، 19.89% على التوالي (يفسر هذا الارتفاع في التداول النقدي إلى ضخ كميات معتبرة من الأوراق النقدية الجديدة قدرت بحوالي 154 مليار دج، وذلك بهدف تعويض المسحوبات من الأوراق النقدية)، بعدها انخفض معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي بشكل طفيف إذ بلغ 18.79%

سنة 2009، ثم واصل انخفاضه إلى أن سجّل أدنى معدل له خلال هذه الفترة (2006-2010) فُذِرَ ب 14.72% سنة 2010. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض حسب رأينا إلى تباطؤ سرعة تداول النقود، فبعد أن عرفت هذه الأخيرة أعلى مستوى لها خلال الفترة الحالية قدر ب 1.72 سنة 2006 تراجعت سرعة تداول النقود مع نهاية سنة 2009 حيث بلغت 1.38، وهذا ما يؤكد ثقافة الاكتناز المتزايد للعملة الوطنية من قبل الأفراد الجزائريين وعدم تداولها ضمن الأطر الرسمية الأمر الذي من شأنه توسيع التعامل في السوق الموازية.

ابتداءً من سنة 2011 سجّل التداول النقدي خارج النظام المصرفي أعلى معدل نمو له على طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2021، حيث حقّق معدل نمو قدره 22.53%، بعدها بسنة واحدة انخفض معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي إذ بلغ 14.81% سنة 2012، ثم واصل هذا الأخير تراجعته إلى أن سجّل معدل نمو قدره 8.53% مع نهاية سنة 2013. ويرجع ذلك حسب رأينا إلى عمليات سحب الأوراق النقدية من التداول التي قام بها بنك الجزائر بعد اصداره النظام 02-2013 المؤرخ في 19 نوفمبر 2013، ويتعلق الأمر هنا بالأوراق النقدية من فئة مائة دينار جزائري (100 دج) الصادرة سنتي 1981 و1982، وكذا الأوراق النقدية من فئة مائتي دينار جزائري (200 دج) وعشرين دينار جزائري (20 دج) وعشرة دنانير جزائرية (10 دج) الصادرة خلال سنة 1983، تتطوّر عملية السحب اعتباراً من 31 ديسمبر 2014 وتستمر لمدة 10 سنوات، أي أن الأوراق النقدية المسحوبة ستفقد قيمتها القانونية بحلول سنة 2024.

على صعيد آخر عرفت الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية 2018 تراجعاً ملحوظاً في معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي (Cic)، فبعد ارتفاع معدل نمو هذا الأخير سنة 2014 بمقدار 6.51% مقارنة بالسنة السابقة (بلغ معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي 15.04% سنة 2014)، انخفض معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي بشكل تدريجي في السنوات الأربعة الموالية، حيث سجّل خلال سنوات 2015، 2016، 2017 معدلات نمو قدرها 11.45%، 9.47% و4.89% على التوالي، واصل بعدها معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي سلسلة تراجعاته إلى أن بلغ سنة 2018 أدنى مستوى له على طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021، أين حقق معدل نمو قدره 4.45%. ونفسُ هذا التراجع بالصدمة النفطية لسنة 2014 التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي عمومًا عام والاقتصاد الوطني الجزائري خصوصًا.

وعلى خلاف الفترة السابقة، تميزت الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة 2021 بتحسّن وانتعاش معدلات نمو التداول النقدي خارج البنوك، حيث سجّل هذا الأخير خلال سنتي 2019 و2020

معدل نمو قدره 10.37% و12.89% على التوالي. ويرجع ذلك إلى عمليات التمويل التقليدي التي قام بها البنك الجزائري مع نهاية سنة 2017 والتي تكلفت بضخ ما يقارب 6556 مليار دينار جزائري استُخدمت لتمويل عجز الموازنة العامة وكذا تمويل صندوق الاستثمار وصندوق التقاعد ضِفَ إلى ذلك تسديد الدين العام الداخلي (تسديد الخزينة العمومية لديون مؤسستي سوناطراك وسونلغاز)، بعدها عرف معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي تراجعاً ملحوظاً خلال سنة 2021، أين بلغ معدل نمو قدره 9.91%. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض حسب رأينا إلى الأوضاع الصحية العالمية في تلك السنة والمتمثلة في تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتي تسببت في انعدام السيولة في المراكز البريدية والبنكية.

2.٧. تحليل تطور مقابلات المعروض النقدي (الكتلة النقدية) في الجزائر

لتفسير التغيرات التي تطرأ على المعروض النقدي ارتفاعاً وانخفاضاً في اقتصاد بلدٍ معين، يجب الوقوف على ما يقابلها من العناصر المُساهمة في عملية إصدار وخلق النقود-سواء من قبل البنك المركزي أو من قبل البنوك التجارية-، وهو ما يعني أن هذه التغيرات في المعروض النقدي لا تحدث إغْتِباطِيًّا (لا تتم بشكل عشوائي) بل ترجع لمكونات مقابلة لها، ألا وهي: صافي الأصول الخارجية، القروض المقدمة للدولة (الخزينة) والقروض المقدمة للاقتصاد.

سيتم في هذا المطلب تتبع وتحليل مسار المكونات سالفة الذكر في الجزائر على مدار فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021. ولتوضيح مُقَابِلَاتِ المعروض النقدي، وتبيان مختلف التطورات التي شهدتها على نحو من التفصيل يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

مليار دينار جزائري

الجدول رقم (07): تطور مقابلات المعروض النقدي في الجزائر

مقابلات المعروض النقدي (الكتلة النقدية)					معدل النمو %	أسعار البترول (دولار/برميل)	المعروض النقدي M2	السنوات
معدل النمو %	إجمالي القروض الداخلية	القروض الداخلية		صافي الأصول الخارجية				
		قروض إلى الاقتصاد	صافي القروض للدولة					
12,96	414	247	167	0,3	6,5	34,24	343	1990
17,1	484,8	325,8	159	272,30	24,2	21,04	415,2	1991
31,84	639,2	412,3	226,9	-6,61	22,6	20,03	515,9	1992
17,02	748	220,2	527,8	-13,27	19,6	17,5	627,4	1993
3,51	774,3	305,8	468,5	207,65	60,3	16,19	723,5	1994
24,91	967,2	565,6	401,6	-56,55	26,2	17,4	799,6	1995
9,31	1057,3	776,8	280,5	411,06	133,9	21,33	915,1	1996
10,17	1164,9	741,3	423,6	161,61	350,3	19,62	1081,5	1997
39,86	1629,3	906,1	723,2	-19,86	280,7	13,02	1592,5	1998
22,66	1998,6	1150,7	847,9	-39,57	169,6	18,12	1789,3	1999
-16,38	1671,2	993,7	677,5	357,48	775,9	28,77	2022,5	2000
-1,38	1648,1	1078,4	569,7	68,92	1310,7	24,74	2473,5	2001
11,97	1845,5	1266,8	578,6	33,94	1755,6	24,91	2901,5	2002
-2,27	1803,5	1380,1	423,4	33,43	2342,6	28,73	3354,4	2003
-16,02	1514,5	1535	-20,5	33,14	3119,1	38,35	3738	2004
-44,10	846,5	1779,7	-933,1	34	4179,6	54,64	4157,6	2005
-28,96	601,3	1905,4	-1304	31,95	5515	66,05	4933,7	2006
1906,65	12066	2205,2	-2193,1	34,46	7415,5	74,66	5994,6	2007
-108,38	-1011,8	2615,5	-3627,3	38,18	10247	98,96	6956	2008
-60,23	-402,3	3086,5	-3488,9	6,23	10885,7	62,35	7173,1	2009
-68,97	-124,8	3268,1	-3392,9	10,2	11996,5	80,35	8280,7	2010
-356,33	319,9	3726,5	-3406,6	24,53	14939,9	112,92	9929,2	2011
198,06	953,5	4287,6	-3334	1,90	15225,1	111,49	11015,1	2012
101,44	1920,8	5156,2	-3235,4	3,34	15734,5	109,38	11941,5	2013
134,91	4512,2	6504,5	-1992,3	-2,28	15375,4	99,68	13686,7	2014
73,85	7844,7	7277,2	567,5	-18,07	12596	52,79	13704,5	2015
35,02	10592	7909,8	2682,2	0	12596	44,28	13816,3	2016
28,13	13571,9	8880	4691,9	-10,86	11227,4	54,12	14974,6	2017
20,11	16302	9976,3	6325,7	-15,51	9485,4	71,44	16636,7	2018
9,66	17877,7	10857,8	7019,9	-19,89	7598,7	64,49	16506,6	2019
14,86	20535,7	11182,2	9353,5	-14,21	6518,2	42,12	17659,6	2020
8,14	22208,7	10407,9	11800,8	-2,24	6371,8	70,89	20053,5	2021

Source:

(Banque d'Algérie , Statistiques monétaires 1964-2005 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2005 (Hors Série) , 2006, pp. 31;48-49)

(Banque d'Algérie, Statistiques monétaires 1964-2020 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, 2022, pp. 61-63)

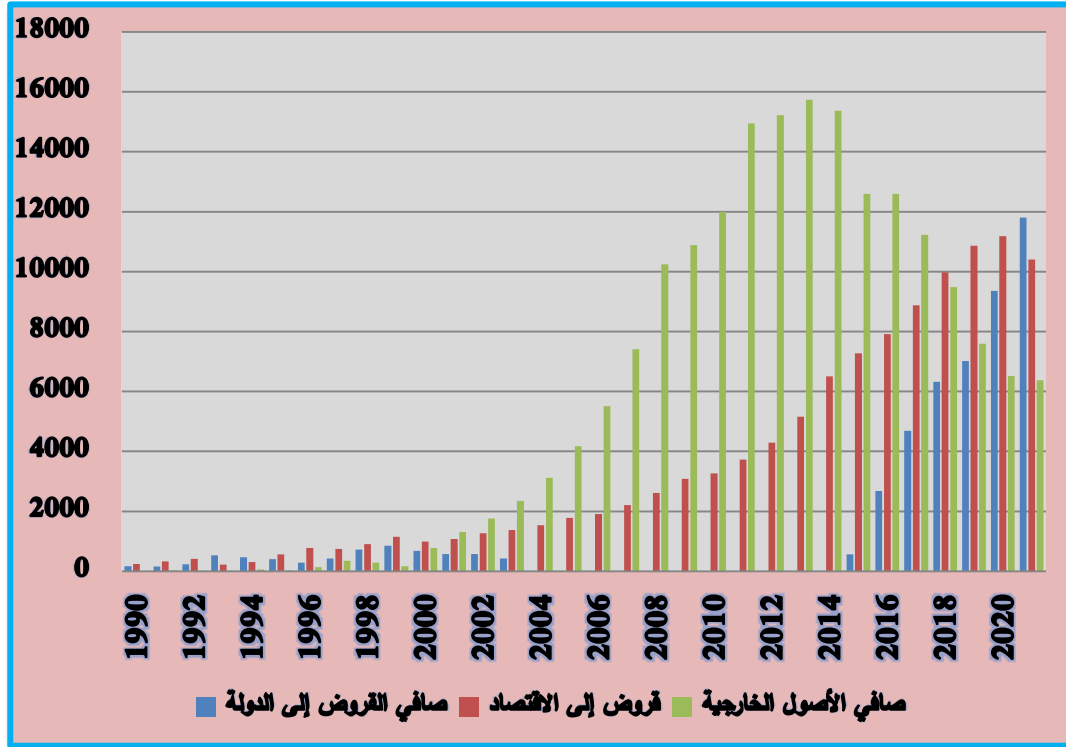
(Banque d'Algerie, 2022, p. 10)

(Organisation des pays exportateurs de pétrole, (1990-2019), p. 110)

(Organisation des pays exportateurs de pétrole, 2022, p. 66)

من خلال القراءة الأولية لمعطيات الجدول رقم (07) أعلاه يتضح ما يلي:

الشكل رقم (22): تطور مقابلات المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (07).

يتضح من خلال الشكل رقم (22) أعلاه أن حجم صافي الأصول (الموجودات) الخارجية استحوذ على حصة الأغلبية على طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021، وذلك على حساب مقابلات المعروض النقدي الأخرى، حيث تأتي القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة (الخزينة) على درجة أقل من الأهمية.

1.2.v. تطور صافي الأصول الخارجية

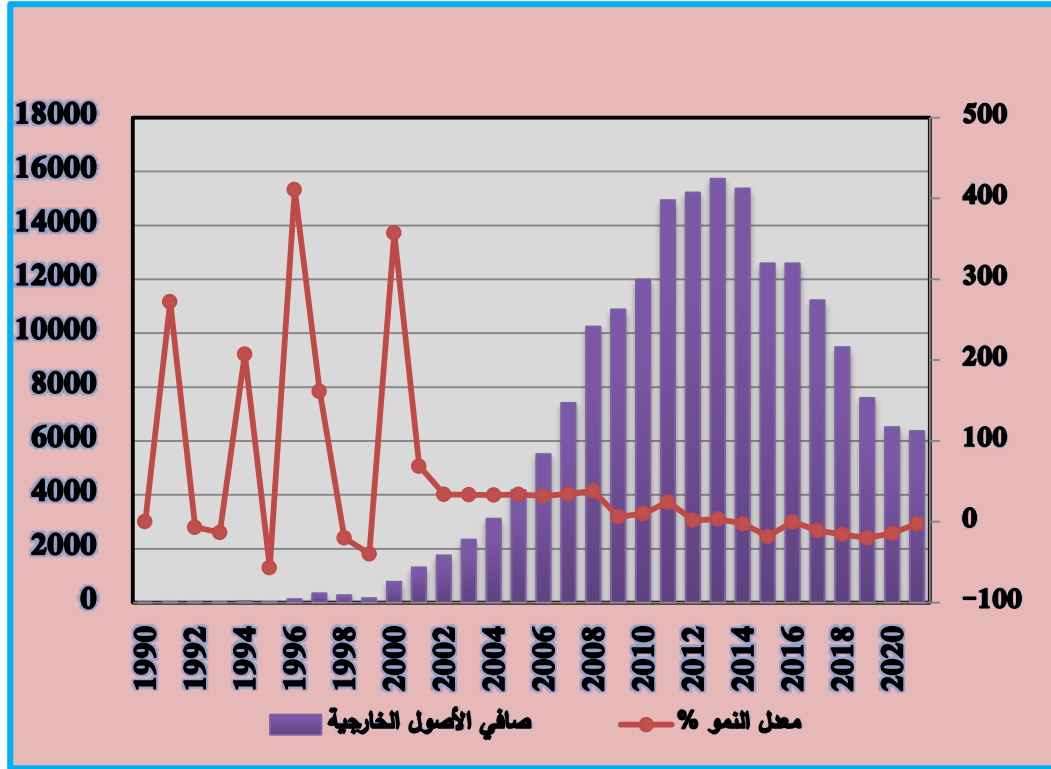
يحتل قطاع المحروقات (البترو) مكانة بارزة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لاستحواذه على أكثر من 97% من هيكل صادراته مع العالم الخارجي، لذلك يمكن الحكم والجزم مبدئيا على أن صافي الأصول (الموجودات) الخارجية المترتبة على عملية تصدير البترول تمثل المصدر الأول والأساسي للتوسع النقدي في الجزائر.

وبالرجوع إلى المعطيات الواردة في الجدول رقم (07) السابق يتبين أن حجم الأصول الخارجية في الجزائر عرف اتجاهاً تصاعدياً على مدار فترة الدراسة الممتدة بين سنة 1990 و2021، حيث تضاعف

بأكثر من 980 مرة، إذ انتقل من 6.5 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 6371.8 مليار دينار جزائري سنة 2021.

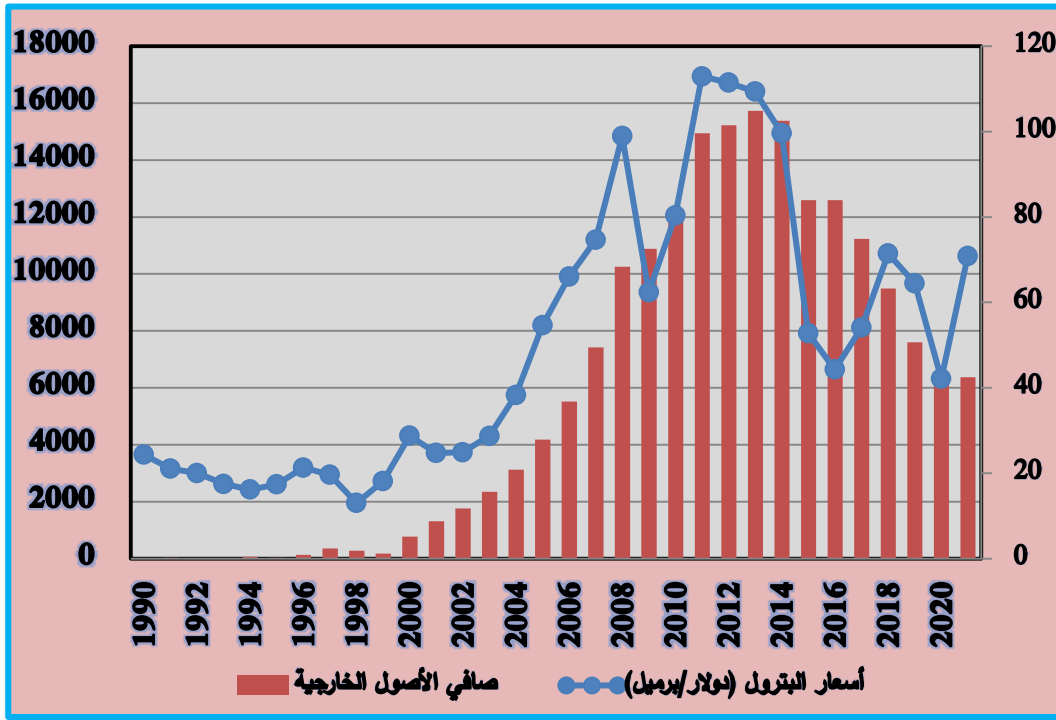
وبغية تحليل وتفسير التطور الذي شهده الأصول الخارجية نستعين الشكلين التاليين:

الشكل رقم (23): تطور صافي الأصول الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول رقم (07).

الشكل رقم (24): ارتباط تطور صافي الأصول الخارجية مع أسعار البترول في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (07).

يتضح من خلال الشكلين السابقين أن صافي الأصول الخارجية ارتبط بتحسّن أو تدهور الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني الناتج عن ارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات (البترول على وجه الخصوص) في الأسواق العالمية، وهذا ما أوضحته معطيات الشكل رقم (24) فكلما تدهورت وتراجعت أسعار النفط تراجعت تبعًا لها صافي الأصول الخارجية، نذكر على سبيل المثال لا الحصر سنة 1990؛ سجل فيها حجم الأصول الخارجية أدنى قيمة لها قدرها 6.5 مليار دينار جزائري أي ما يعادل معدل نمو قدره 0.3% وهو نمو بطيء يعزى بالدرجة الأولى إلى الأزمة النفطية التي شهدها العالم مطلع سنة 1986، وهو الأمر الذي انعكس على تدني صافي الموجودات الخارجية إلى هذا المستوى.

ابتداءً من سنة 1991 تضاعف حجم صافي الأصول الخارجية بشكل رهيب، حيث سجل هذا الأخير معدل نمو قدره 272.3%، ويمكن إرجاع الارتفاع المسجل في معدل نمو صافي الأصول الخارجية خلال هذه السنة إلى تزامن هذه الفترة مع امضاء الحكومة الجزائرية مطلع جوان 1991 لمجموعة من الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية-صندوق النقد الدولي على وجه الخصوص- في إطار الاستعداد الائتماني الثاني؛ والذي تكلّف بالاستفادة من 300 وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 403 مليون دينار جزائري تدفع على أربعة أقساط ثلاثة منها خلال سنة 1991، أما القسط الرابع فيتم الحصول عليه في مارس 1992.

أما الفترة الممتدة بين سنتي 1992 و1993 فقد حقق صافي الأصول الخارجية معدلات نمو سالبة، قدرت بـ 6.61% و-13.27% على التوالي، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال تلك الفترة، إذ بلغ سعر البرميل الواحد 20.03 دولار مع نهاية سنة 1993. على خلاف ذلك عرفت الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى غاية سنة 1996 تذبذبا في معدل نمو صافي الأصول الخارجية، فبعد أن سجل هذا الأخير معدل نمو قدره 207.63% تراجع في السنة الموالية (1995) إلى أن بلغ -65.55%، وهي أدنى قيمة له على طول فترة الدراسة. ونفسُ ذلك بتدهور الأوضاع السياسية في البلاد. ثم سجل صافي الأصول الخارجية انتعاشًا كبيرًا خلال سنة 1996، حيث بلغ أعلى معدل له على طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021، بنسبة قدرها 411.06%. ويمكن إرجاع هذا الانتعاش إلى برنامج التصحيح الهيكلي الذي أقرته الحكومة مع نهاية السداسي الأول من سنة 1995.

كما شهد معدل نمو صافي الأصول الخارجية خلال سنة 1997 تراجعًا محسوسًا، أين حقق معدل نمو قدره 161.61%، ثم واصل بعدها سلسلة تراجعاته إلى أن بلغ معدلات سالبة خلال السنتين الموالتين (1998 و1999)، بمعدل قدره -19.89% و-39.57% على التوالي. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض حسب رأينا إلى اتباع الحكومة سياسة نقدية انكماشية تتدرج ضمن إطار برنامج التصحيح الهيكلي، والذي تمخض عنه تجميد الأجور وتقليص الانفاق العام، بالإضافة إلى سبب آخر وهو انخفاض الصادرات.

ابتداءً من سنة 2000 حقق معدل نمو صافي الأصول الخارجية انتعاشًا ونموًا كبيرًا مقارنة بالفترة السابقة، إذ انتقل صافي الموجودات الخارجية من 169.6 مليار دينار جزائري إلى 775.9 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل معدل نمو قدره 357.48%. ويمكن إرجاع الارتفاع المسجل في هذه السنة إلى انتعاش وارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 28.77%. لكن هذا الانتعاش المُحَقَّق سرعان ما تراجع في السنة الموالية (2001) إلى أن بلغ معدل نمو قدره 68.92%.

أما الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2008 فقد تميزت باستقرار معدل نمو صافي الأصول الخارجية، إذ بلغ متوسط معدل نمو صافي الأصول الخارجية خلال الفترة المذكورة 34.15%، بعدها انخفض معدل النمو في سنة 2009 إلى أن وصل 6.23% وذلك بسبب آثار الأزمة المالية العالمية. لكن وبعد الاستقرار التي شهدته الفترة السابقة، سجّلت الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2014 تراجع نسبي في معدل نمو صافي الأصول الخارجية، يعزى للتراجع النسبي في أسعار البترول.

استمر هذا التراجع مع بداية سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، حيث حقق معدلات نمو سالبة ويمكن تفسير ذلك بالصدمة النفطية التي شهدتها العالم مع نهاية سنة 2014 والتي ألفت بظلالها على الاقتصاد الجزائري نظرا لتبعيته الشديدة لقطاع المحروقات.

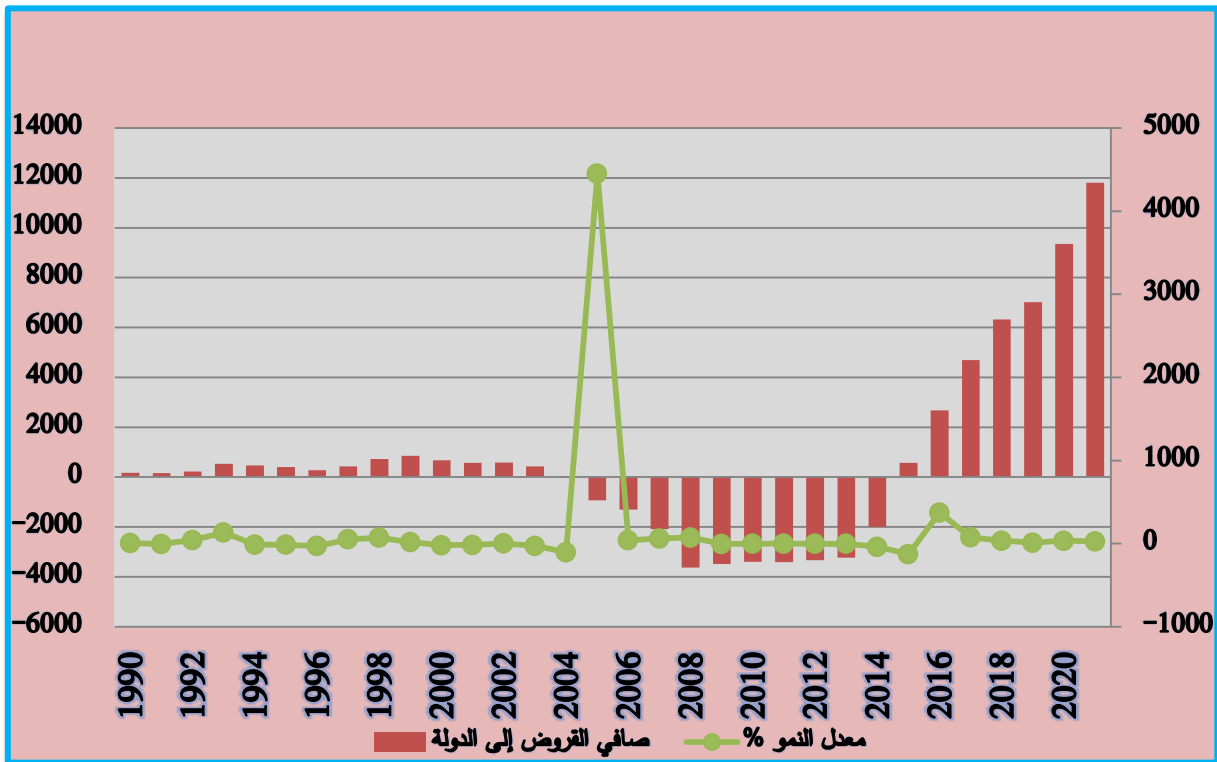
أما خلال سنتي 2020 و2021 فقد استمر معدل نمو صافي الأصول الخارجية في المنحى التنازلي له، وهذا بسبب آثار الأزمة الصحية العالمية (كوفيد-19) وما ترتب عنها من تذبذب سلاسل التوريد العالمية مما ساهم في تراجع صادرات الجزائر نحو العالم الخارجي الأمر الذي ينعكس مباشرة على صافي الأصول الخارجية.

2.2.V. تطور القروض المقدمة للدولة (الخزينة العمومية)

تتمثل القروض التي تستفيد منها الخزينة العمومية في: تسبيقات بنك الجزائر للخزينة، الاكتتاب في سندات الخزينة من قبل البنوك الجزائرية، وودائع المؤسسات والأفراد في حساب الخزينة والتي من بينها الحسابات البريدية.

وبهدف تحليل تطور القروض المقدمة للدولة (الخزينة العمومية) في الجزائر خلال فترة الدراسة نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (25): تطور القروض المقدمة للدولة (الخزينة) في الجزائر خلال الفترة 1990-2021



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (07).

سجلت القروض المقدمة للدولة بصفقتها احدى مقابلات المعروض النقدي في الجزائر تذبذبا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، حيث بلغ سنة 1990 قيمة قدرها 167 مليار دينار جزائري مقابل 159 مليار دينار سنة 1991، أي بمعدل انخفاض قدره 4.79%، وهذا نتيجة الصرامة في تطبيق القوانين قانون النقد والقرض 90-10، وتخلي الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي، وابتداءً من سنة 1992 وصولاً إلى نهاية سنة 1993 عرفت هذه القروض ارتفاعاً جديداً بانتهالها من 226.9 مليار دينار إلى 527.8 مليار دينار، أي بمعدل نمو قدره 132.61%، يرجع سببه إلى تحول الدين البنكي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية في إطار ما يعرف ببرنامج إعادة الهيكلة، إلى جانب تراجع نمو الإيرادات النفطية.

وبعد سنة 1993 نلاحظ تغير اتجاه هذه القروض بشكل تنازلي ولمدة ثلاث سنوات، حيث انخفضت من 527.8 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة (1993) إلى 280.5 مليار دينار جزائري سنة 1996. وهذا راجع سبب رئيسي تطبيق برنامج التصحيح (التعديل) الهيكلي الذي تميز بتطبيق سياسة مالية تشفوية لتقليص العجز في الموازنة العامة، وذلك بتخفيض الانفاق العام.

على عكس الفترة السابقة تميزت الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى غاية سنة 1999 استقراراً في معدل نمو القروض المقدمة للدولة، حيث تراوح معدل نمو هذه الأخيرة بين 51% مع بداية هذه الفترة و17.24% مع نهايتها. بعدها سجلت القروض المقدمة للدولة معدلات نمو سالبة خلال سنوات 2000 و2001 قدرت على التوالي بـ 20.09% و15.91%.

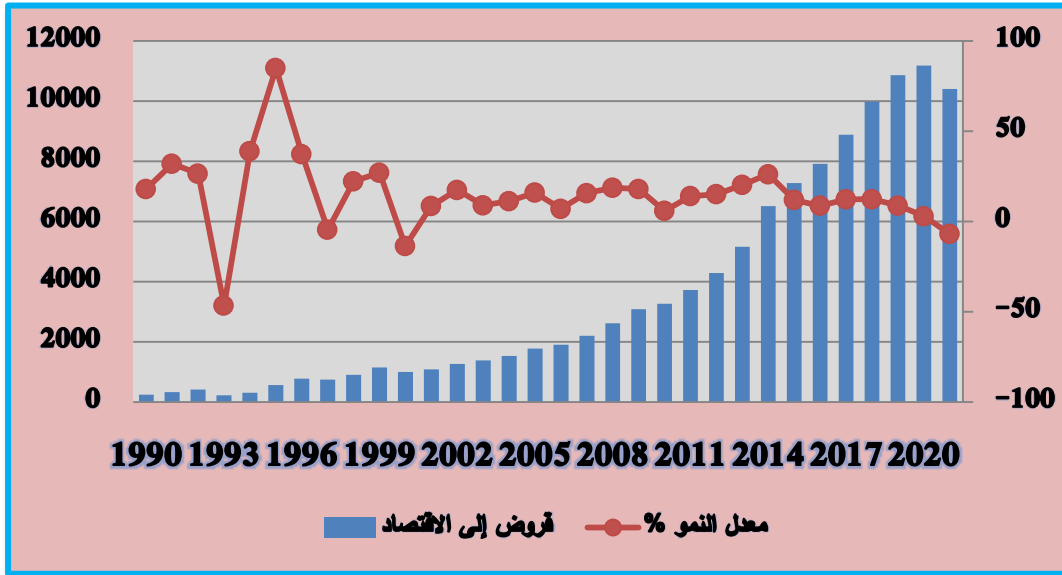
ابتداءً من سنة 2002 سجلت القروض المقدمة للدولة معدل نمو موجب قُدِّرَ بـ 1.56%، لكن سرعان ما تراجع في الفترة الموالية، حيث سجلت الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2014 قيماً سالبة القروض المقدمة للدولة، وهو ما يُفسَّر بتسديد الخزينة العمومية لديونها تجاه المنظومة البنكية وتحولها إلى مستحقات صافية لها (تحولها من كونها مستحقات مدينة إلى مستحقات دائنة)، ما يعني أيضاً أن هذه القروض على مدار هذه الفترة لم تساهم في الإصدار النقدي.

ونتيجة لانهايار أسعار البترول مع السداسي الثاني من سنة 2014 وما سببه من تقادم في عجز الموازنة العامة وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها، الأمر الذي سمح بفسح المجال أمام الدولة إلى التوجه مرة أخرى إلى الاقتراض من الجهاز البنكي -بنك الجزائر والبنوك التجارية- بشكل متواصل بداية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018. بعدها عاد معدل نمو القروض المقدمة للدولة إلى الانتعاش إلى غاية نهاية فترة الدراسة سنة 2021.

3.2.V. تطور القروض المقدمة للاقتصاد

تتمثل القروض المقدمة للاقتصاد في مجموع القروض الصادرة عن بنك الجزائر إلى البنوك التجارية بهدف تلبية حاجياتها من السيولة النقدية، وكذلك من القروض التي تمنحها البنوك التجارية للأعوان الاقتصاد أفرادًا كانوا أو مؤسسات.

الشكل رقم (26): تطور القروض المقدمة للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (07).

رغم الاتجاه التصاعدي الذي ميّز هذا النوع من القروض طيلة فترة الدراسة إلا أنه سجّل عدد من الانخفاضات في قيمه، فخلال سنة 1993 عرفت القروض المقدمة للاقتصاد تراجعًا حادًا مقارنة بما كانت عليه سنة 1992، حيث قدر هذا التراجع بـ 192.1 مليار دينار جزائري وهو ما يعني تحقيق معدل نمو سالب (أدنى مستوى له على طول فترة الدراسة) قدر بـ -46.59%، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض الشديد إلى تبني سياسة تقييدية في مجال منح الائتمان حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع سعر إعادة الخصم إلى 15%، وتقييد أسعار الفائدة نتيجة تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني.

نفس الملاحظة بالنسبة لسنة 1997 فقد عرفت هي الأخرى تراجعًا في القروض المقدمة للاقتصاد خلالها بمعدل -4.57% مقارنة بالسنة السابقة (1996). بعدها حقّق معدل نمو القروض المقدمة للاقتصاد انتعاشًا محسوسًا خلال سنتي 1998 و1999 إذ بلغ معدل نمو قدره 22.23% و26.99% على التوالي، ثم سجل معدل نمو هذه الأخيرة انخفاضًا سنة 2000، أين بلغ معدل نمو قدره -13.64%.

ابتداء من سنة 2001 شهد معدل نمو القروض المقدمة للاقتصاد نموًا ملحوظًا، حيث سجل ما نسبته 8.52%، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى التوسع النقدي الناتج عن تراكم صافي الأصول الخارجية.

حيث تميزت الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2014 بتوسع القروض المقدمة للاقتصاد بشكل كبير، حيث انتقلت من 1078.4 مليار دينار جزائري مع بداية الفترة إلى 6504.5 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2014، وهو ما يقابل معدل نمو قدره 26.14%. ويرجع ذلك حسب رأينا إلى ارتفاع حصة التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك التجارية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. على خلاف الفترة السابقة، سجل معدل نمو القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة الممتدة بين سنة 2015 إلى غاية 2019 تراجعا طفيفا، حيث بلغ متوسط معدل نمو هذه الأخيرة حوالي 10.8%. وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية مما تسبب في انخفاض حجم الأصول الخارجية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر في تراجع حجم القروض المقدمة للاقتصاد. بعدها واصل معدل نمو القروض المقدمة للاقتصاد سلسلة تراجعاته إلى أن بلغ خلال سنتي 2020 و2021 نسبة قدرها 2.98% و-6.92%، ويمكن إرجاع ذلك إلى تدهور الأوضاع الصحية العالمية بسبب تفشي جائحة كورونا-كوفيد-19.

3.V. تحليل واقع المنظومة السعرية في الجزائر

يعتبر مجتمع الدراسة اللبنة الأساسية لإجراء مختلف الدراسات التطبيقية، ويتمثل مجتمع الدراسة الحالية في المنظومة السعرية (السياسة السعرية) في الاقتصاد الجزائري، وسيتم التعرف على هذا الأخير بنوع من التفصيل في هذا المطلب.

وتبعاً لذلك، سنحاول إبراز واقع نظام الأسعار في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ثم تشخيص أسباب ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

1.3.V. واقع نظام الأسعار (السياسة السعرية) في الجزائر قبل 1990

إنتهجت الحكومة الجزائرية العديد من الأنظمة في سبيل تحديد الأسعار، نظرا لكونها أهم أعراض ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، وذلك بهدف مواكبة المستجدات الاقتصادية والسياسية والتأقلم مع تغيراتها. وفيما يلي تفصيل لتطور السياسة السعرية المتبعة في الجزائر منذ الاستقلال حتى نهاية الثمانينات:

أ. نظام الأسعار من 1962 إلى 1970:

تميزت الفترة (1966-1969) بكونها فترة تدعيم الرقابة وتثبيت الأسعار، حيث قامت الحكومة باتخاذ إجراءات تهدف إلى تشديد ومواصلة الرقابة على أسعار ما قبل الاستقلال كخطوة أولى ما بين سنتي

1966 و1967، حيث صدرت في 12 ماي 1966 ثلاثة مراسيم* تشتمل على ضرورة الصارمة والشديدة على الأسعار، وكانت هذه المراسيم تهدف إلى ما يلي (العايب، 2010، صفحة 20):

- تحديد هوامش البيع بالجملة والتجزئة؛
- وضع قائمة تحديد أسعار المواد المستوردة؛
- المصادقة على أسعار كل المنتجات والخدمات التي تحدد أسعارها وزارة التجارة؛
- سد الفراغ التنظيمي المتعلق بالأسعار؛
- السماح باستقرار الأسعار والتحكم فيها، بهدف تفادي الضغوط التضخمية.

وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الأسعار خلال هذه المرحلة لم يندمج في السياسة الاقتصادية الكلية لأنه سبق التخطيط الاقتصادي، إذ أن الأسعار عند الانتاج لجميع السلع سنة 1968 جمدت عند نفس المستوى الذي وصلت إليه خلال 1 جانفي من نفس السنة، والهدف من هذا الإجراء هو العمل على تثبيت وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار عند الانتاج والأسعار الحرة بصفة خاصة، كما أن هذا الاستقرار لا يخص أسعار المنتجات الزراعية، وكذلك أسعار الصيد البحري التي تُدرس بعيدة عن الأسعار الأخرى، كما لا تخص السلع المستوردة المرتبطة بالرسوم الجمركية (Bali, 1993, p. 92).

وقد عرفت هذه المرحلة عدة أنواع من الأسعار (خبابة، 2006، صفحة 182):

-**الأسعار عند الاستيراد:** تتضمن السلع المستوردة والتي تُحدد أسعارها بصفة مباشرة من طرف وزير التجارة أو عن طريق مستورد بدلالة سعر الشراء مع هامش ربح، كما يجب على المستورد أن يدفع للخزينة العمومية الفروقات المحتملة بين سعر الحصول عليها في الخارج والسعر المحلي للسلع المشابهة.

-**أسعار السلع غير الزراعية:** خضعت هذه الأسعار لنظامين، يضم النظام الأول أسعار السلع التي حُددت من قبل وزير التجارة من خلال لمراسيم الثلاثة لسنة 1966، والذي تضمن قائمة محدودة من المنتجات، أما الثاني فيشتمل على كل أسعار المنتجات غير الزراعية عند المستوى الذي وصلت إليه خلال 1 جانفي 1968.

* - المرسوم 66-112 المؤرخ في 12 ماي 1966 المتضمن تثبيت هوامش البيع عند تجار الجملة والتجزئة.
- المرسوم 66-113 المؤرخ في 12 ماي 1966 المتضمن تثبيت وتحديد أسعار المنتجات المستوردة.
- المرسوم 66-114 المؤرخ في 12 ماي 1966 المتضمن أسعار كل المنتجات والخدمات الأخرى.

-**الأسعار عند التوزيع:** تحتسب أسعار الجملة والتجزئة بناء على قاعدة أسعار الاستيراد أو أسعار الانتاج، تضاف إليها هوامش الجملة أو التجزئة محددة مركزيا نسبيا أو مطلقا، فالهوامش عند جميع المستويات غير مصرح بها.

ما يمكن استنتاجه في هذه المرحلة هو (العايب، 2010، صفحة 21):

- أدى التسيير الإداري للأسعار إلى ارتفاع الطلب في السوق الرسمية، وانتشار بعض الظواهر السلبية كالندرة في السلع، وكثرة الطوابير عليها مع وجود تضخم في التكلفة، نتيجة زيادة التكاليف كرد فعل عكسي على سعر البيع؛

- عملية تصحيح الأسعار تسير ببطء، بينما تتطور الأسعار العالمية بوتيرة عالية؛

- إن القطاع العام الانتاجي لا يبيع وفق مبدأ الفعالية والربحية، وبالتالي فإن الزيادة غير المحدودة للقروض البنكية لا تستطيع رفع سعر البيع حتى وإن كانت التكاليف في ارتفاع مستمر، أو بالأحرى عدم وجود نظام حقيقي للمحاسبة التحليلية، فهذا القطاع يقوم بوظيفة اجتماعية مجسداً محتوى النظام السياسي الشعبي (الاشتراكي) أكثر من الوظيفة التجارية؛

- لقد أدى تثبيت الأسعار إلى تدمير مجموعة كبيرة من الموارد النادرة، ذلك أن سعرها ثابت وتستورد بالعملة الصعبة، ضف إلى ذلك أن تثبيت الأسعار استهدف حتى الأسعار على مستوى التجزئة.

ب. نظام الأسعار للفترة (1970-1977):

ظهرت مرحلة جديدة مع بداية السبعينات أطلق عليها مرحلة الأسعار المخططة، حيث تم في هذه الفترة تعويض سياسة تثبيت الاسعار بالسياسة الانتقالية للأسعار، والتي تهدف أساسا إلى المحافظة على استقرار الأسعار ضمن الخطة الاقتصادية، وتم الاعتماد على هذا النظام الجديد، وذلك بجعله يتماشى مع آفاق المخطط الرباعي الأول والثاني، واستعمال مستوى الأسعار كآلية لتنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من جهة، والحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار وحماية القدرة الشرائية للمستهلك من جهة ثانية. وترتكز هذه السياسة على مبدئين رئيسيين أولهما يتمثل في مراقبة ظروف تكوين الأسعار من طرف السلطات العمومية، وثانيهما هو استعمال هذا النظام في خدمة الأهداف الإجمالية للنمو، كل هذا من أجل المحافظة على استقرار الأسعار ضمن أهداف الخطة الاقتصادية لتفادي حدوث قوى تضخمية (صغيري، 2008، صفحة 53). ولتحقيق ذلك اعتمدت هذه السياسة على أربعة أنظمة للأسعار وهي كالتالي (العايب، 2010، صفحة 22):

• **نظام الأسعار الثابتة:** تطبق على السلع والخدمات المستفيدة من اجراءات التعديل أو من امتيازات التعويض خلال فترة معينة وقائمتها تحدد بموجب مرسوم، خاصة السلع والخدمات ذات الاستهلاك

الواسع (المنتجات الزراعية كالحبوب، الخضر والحليب)، والهدف من ذلك هو إزالة الفوارق الاقليمية وضمان القدرة الشرائية للمستهلك.

● **نظام الأسعار الخاصة عند الإنتاج:** تحدد بصورة مستقلة عن سعر التكلفة خلال الفترة المحددة بهدف التموين بالسلع ذات الاستهلاك الجاري لمجموعة من السكان، أو التموين بالمواد الأولية أو سلع التجهيز للمؤسسات الصناعية والتعاونيات الفلاحية.

● **نظام الأسعار المستقرة عند الإنتاج:** وهي أسعار ثابتة عند مستوى معين وذلك لإنجاز برامج الاستثمار المحددة حسب تقديرات المخطط، وقد حددت بمرسوم مشترك بين وزارتي التجارة والوزارة المعنية. يمس هذا المرسوم أسعار المشاريع الاستثمارية (منتجات الصناعة الحديدية، مواد البناء)، والهدف منه هو التخفيف من التقلبات الناجمة عن تذبذب الأسعار العالمية.

● **نظام الأسعار المراقبة:** يخص أسعار السلع والخدمات التي لا تخضع للأنظمة السابقة، إذ تحدد الأسعار بقرار من قبل السلطات العمومية وتأخذ شكلاً معيناً، مع تحديد هامش الأرباح.

نظريا لم تكن هناك أسعار حرة في الاقتصاد الجزائري منذ 1975، ذلك أن الوسائل الموضوعية لتكوين الأسعار في هذه الفترة هي (خباية، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، 2006، صفحة 67):

- تثبيت وتحديد هامش الربح؛
- كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار شروط السوق الداخلية والخارجية، مما جعلها في تناقض مع روح التخطيط الاقتصادي المستقبلي في الجزائر، لأنه مبدئياً كانت الدولة تقوم بمراقبة وتأطير الأسعار. لكن في الواقع لم تستطع القيام بهذا الدور الأمر الذي خلق نوعاً من الفوضى في الأسعار.

ج. نظام الأسعار للفترة (1978-1980):

مع بداية سنة 1978 ظهرت تجاوزات في نظام الأسعار أدت بنظام الأسعار في الجزائر إلى التفكك، وهذا ناتج عن عدة أسباب أهمها (صغيري، 2008، صفحة 54):

- عدم احترام الأسعار من طرف المؤسسات والدواوين العمومية التي كان من واجبها العمل على التطبيق الصارم لنظام الأسعار؛
- زيادة الطلب على السلع والخدمات المتوفرة (المحلية والمستوردة) مما أدى إلى ارتفاع الأسعار؛
- قلة الرقابة على مدى تطبيق نظام الأسعار المنصوص عليه، أدى بالقطاع الخاص إلى استعمال الأسعار التي تناسبه؛

- حل المعهد الوطني للأسعار سنة 1978، فبالرغم من الثغرات التي كان يعاني منها إلا أنه كان باستطاعته تأدية واجبه للتخفيف من النتائج السلبية خاصة ارتفاع الأسعار.

د.نظام الأسعار خلال الثمانينات:

ترتكز توجهات المخطط الخماسي في مجال الأسعار بالدرجة الأولى على جملة من المبادئ في مجالات: الاستثمار، الانتاج والتسويق، الاستهلاك، والتجارة الخارجية (خبابة، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، 2006، صفحة 67). وقد جاء هذا المخطط بجملة من التوجيهات والأهداف أهمها إعادة تنظيم سياسة الأسعار وجعلها أكثر فعالية، وذلك بإعطاء السعر دوره الحقيقي في الاقتصاد الوطني، حيث لم يتم استبدال النظام السابق بل تم إدخال توجيهات جديدة بغرض ربط العلاقة بين الأسعار وتكاليف الإنتاج، وتخفيض هذه الأخيرة إلى مستويات مقبولة لجعلها تستجيب لمتطلبات التسيير الاقتصادي، وحماية وتطوير القدرة الشرائية للمواطنين وإنعاش النشاطات الاستراتيجية (العايب، 2010، صفحة 23). إن هذا النظام يستند على نوعين من الأسعار (خبابة، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، 2006، صفحة 68):

- **نظام الأسعار الثابتة:** تحدد الأسعار من طرف السلطة المركزية، تخص الطابع الزراعي والصناعي والخدمات والمنتجات ذات الاستهلاك الواسع المصنوعة محليا أو مستوردة، وقائمتها تدرج ضمن المخططات السنوية والمخطط المتوسط الأجل، الأمر الذي يسمح بترجمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمخطط.
 - **نظام الأسعار المراقبة:** يخص هذا النظام المنتجات الأخرى غير المعنية في النظام الأول، أو المنتجات التي تتطور بدون التأثير على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ولكن تحدث خللاً على الأهداف الكبرى للاقتصاد الوطني.
- لكن مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني عرفت الجزائر صعوبات ومشاكل نذكر منها على وجه الخصوص (العايب، 2010، صفحة 24):

- انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها، مما أثر سلبا على تمويل البرامج الاستثمارية؛
 - بداية انهيار المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي)، وإدخال الإصلاحات الاقتصادية في البلدان الاشتراكية؛
 - اضطرابات اجتماعية عديدة كالإضرابات وأحداث 5 أكتوبر 1988.
- كل هذه العوامل سألفة الذكر عجلت بإدخال الإصلاحات الاقتصادية في شتى المجالات.

2.3.٧. واقع نظام الأسعار في الجزائر خلال مرحلة اقتصاد السوق

أملت الظروف المتجددة والمتسارعة التي شهدتها الساحة الاقتصادية القيام بتعديلات جذرية على مستوى بنية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تبني نظام اقتصادي أكثر حداثة وتطور، حيث أدركت الحكومة الجزائرية أن كل هذا لا يتحقق إلا من خلال إتباع ميكانيزمات جديدة للتحويل من اقتصاد مخطط مركزيًا وإداريًا إلى اقتصاد تنافسي يركز على السوق وآلياته، ويهدف إلى مواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى السياسة السعرية في عهد الإصلاحات وسياسة تحرير الأسعار، وسيتم توضيح السياستين بشكل مفصل كالتالي:

أولاً: السياسة السعرية في عهد الإصلاحات الاقتصادية:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية الرامية للتحويل من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، كان من الأهمية بما كان وضع سياسة أسعار تتطابق مع الخصوصيات الجديدة لهذا الأخير، حيث أن هذا النظام كان مبني على تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات ورفع دعم الأسعار تدريجياً، كما كان يهدف على التحكم في الأسعار، بحيث تكون كل أسعار السلع والخدمات مربوطة بإحدى النظامين، إمّا نظام الأسعار المقننة أو نظام الأسعار الحرة (العايب، 2010، الصفحات 24-25).

أ. نظام الأسعار المقننة: يسمح بالتدخل المباشر للسلطات العمومية المركزية (التحكم المركزي من طرف وزير التجارة)، ويطبق نظام الأسعار المقننة عن طريق (خبابة، تحليل السياسة السعرية في الجزائر، 2006، الصفحات 74-75):

- **الأسعار المضمونة عند الإنتاج:** وهي محددة على مستوى المنتج، حيث تخص إنتاج السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها التشجيع والحماية أو التحفيز، لكونها تتدرج ضمن المخططات الاقتصادية والاجتماعية. أما أسعار المنتجات المستوردة فتتحدد على قاعدة سعر الاستيراد ومعدل الصرف الرسمي عند الجمارك مضافاً إليه الضرائب والرسوم والنفقات الحقيقية المدفوعة مع عملية التفريغ، خدمات الجمارك، التخزين... وهامش تجاري محدد بقرار وزير الاقتصاد.

- **الأسعار والهوامش المسقّفة:** في ظل الأسعار المسقّفة تم إخضاع العديد من المنتجات إلى أسعار قصوى لا يمكن تجاوزها في إطار حماية القدرة الشرائية للأفراد، مثل الخبز، الزيت... إلخ، أما بالنسبة للنظام الثاني وهو نظام الهوامش المسقّفة نجد أن الدولة لا تتدخل في تحديد السعر بشكل مباشر، وإنما تتدخل على مستوى الهوامش بالنسبة للمنتج.

ب. نظام الأسعار الحرة: يطبق نظام التصريح بالأسعار على كل المواد والخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المقننة، تخضع أسعار بقية السلع والخدمات والتي لا تكون لها خصوصية أساسية للاقتصاد والعائلات للنظام الحر، هذا الأخير يطبق لتجسيد مجموعة من الاعتبارات (العايب، 2010، صفحة 25):

- يشكل وسيلة لتنشيط وتوجيه الاقتصاد الوطني للسلع والخدمات والوصول إلى سوق تنافسية؛
- قياس درجة المنافسة لكي تصبح مؤشراً خاصاً حول الوضعية الحقيقية للسوق؛
- مدى فعالية قانون العرض والطلب، الذي يؤدي إلى تحسين طلب الاستثمارات الإنتاجية.

ثانياً: سياسة تحرير الأسعار:

يعتبر تحرير الأسعار من المبادئ التي يقوم عليها اقتصاد السوق والذي اتجهت نحوه الحكومة الجزائرية شيئاً فشيئاً مع مطلع التسعينات من القرن الماضي. وتعني حرية الأسعار أن الأعوان الاقتصاديين لهم الحرية في تحديد أسعار السلع والخدمات، وتتلاشى هذه الحرية كلما قُيدت إرادة الأعوان الاقتصاديين في تحديد السعر (سعد، 2004، صفحة 149).

وتحدد الأسعار وفق قانون العرض والطلب، فكلما كان العرض أكثر من الطلب كلما انخفض السعر في السوق، وكلما قل العرض وازداد الطلب ارتفع السعر في السوق إلى درجة بلوغه مستوى معين يستقر فيه. وعليه فإن الأسعار هي الأداة المحركة للنشاط الاقتصادي كما أنها تبين حجم المعاملات الاقتصادية لكل عون اقتصادي (خبابة، سيابة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية-حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه)، 2006، صفحة 199).

ترتكز سياسة تحرير الأسعار أساساً على الابتعاد التدريجي للدولة من الحقل الاقتصادي وترك المجال للخواص لتحديد أسعار السلع والخدمات في السوق (لكن تبقى هذه الحرية نسبية فقط وغير مطلقة) (دبش، 2019، صفحة 83)، وعلى إلغاء الدعم وكافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري قصد إزالة مختلف التشوهات السعرية وتحرير قيمتها وحركتها، وذلك بغية المساهمة في قيام وتطوير اقتصاد السوق وإلى ضغط الطلب الكلي وترشيد استخدام الموارد وتصويب توجيهها وتوظيفها، بالإضافة على زيادة الإنتاج المحلي والصادرات وتقليص الواردات الأمر الذي من شأنه التأثير إيجاباً على ميزان المدفوعات، وإلى تعبئة الموارد المالية للدولة لتخفيض عجز الموازنة العامة وزيادة مخططات التنمية وصولاً في النهاية إلى كبح جماح الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

وفق الأمر 06/95 المؤرخ في 1995/01/25 المتعلق بالمنافسة، والخاصية الأساسية لهذا الأمر هي احتواؤه على نظام يُعرف اقتصادياً بنظام الأسعار الحرة، فأسعار كل المنتجات والخدمات تحدد بصفة حرة

وفقاً لقواعد المنافسة في السوق المبنية على قانون العرض والطلب، ومن خلال هذا المنظور الجديد فإن تدخل الدولة يقتصر فقط على الحالات القصوى، حيث يمكن للدولة أن تقيد المبدأ العام لحرية الأسعار وذلك عن طريق تقنين أسعار السلع والخدمات التي تعتبرها ذات طابع استراتيجي، كما يمكن أن تتخذ تدابير للحد من ارتفاع الأسعار أو تحديد الأسعار في حالة ارتفاعها المفرط وذلك في الحالات القصوى، كما تتخذ هذه التدابير الاستثنائية بموجب مرسوم لمدة أقصاها ستة أشهر بعد الأخذ برأي مجلس المنافسة، وكان الهدف من وضع هذا النظام الجديد للأسعار في هذه الفترة بالذات هو وضع عملية تشكيل الأسعار وفق قواعد اقتصادية موضوعية، وجعلها مؤشرات حقيقية تعبر بصدق عن الوضعية الاقتصادية للنشاط ووسيلة تعديل بين ظاهرتي العرض والطلب (العايب، 2010، الصفحات 25-26).

على ضوء ما تقدم نخلص إلى أن نظام الاسعار المتبع في الجزائر منذ الاستقلال تميّز بالتذبذب وعدم الاستقرار، حيث عرفت أسعار الاستهلاك ارتفاعاً مستمراً، ويعود ذلك أساساً إلى السياسة المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية؛ والتي تطلبت أموالاً كبيرة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع الدولة الى اللجوء للاقتراض واستخدام الأدوات الجبائية بالإضافة إلى الاصدار النقدي الواسع وغير المبرر (دون مقابل من الذهب أو العملات الأجنبية)، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع كمية الوحدات النقدية في الاقتصاد دون الزيادة في الإنتاج، مؤدياً بذلك إلى ارتفاع وزيادة مؤشر أسعار الاستهلاك.

٣.٣.٧. واقع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

لمتابعة التطورات التي شهدتها مؤشر أسعار الاستهلاك، وتحليل هذه التغيرات خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021 نستعين بالجدول رقم (08) التالي:

الجدول رقم (08): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر والمجموعات المكونة له مليار دج

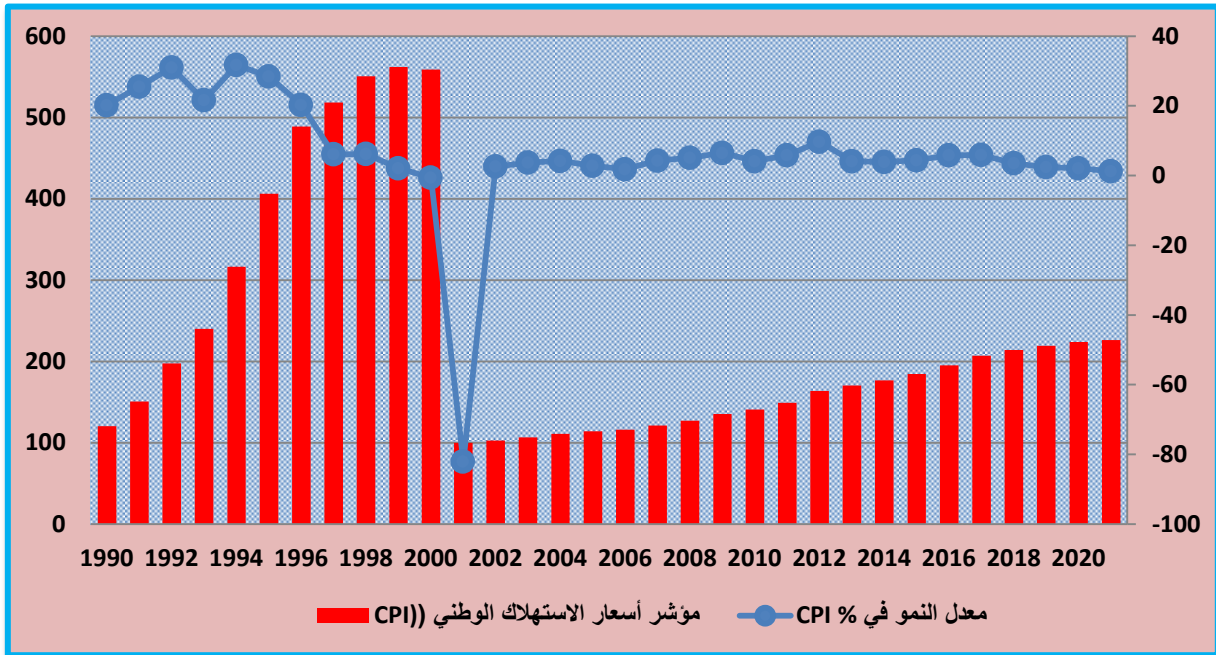
معدل النمو في CPI %	مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)	المجموعة (الصنف)								السنوات
		8	7	6	5	4	3	2	1	
20,2	120,2	114,7	120,5	108,4	118	123,8	111,4	120,5	123,8	1990
25,5	150,8	158,5	157,6	137,2	144,4	164,2	141,8	160,5	149,9	1991
31	197,5	238,5	234	177,6	241,1	216,1	178,9	205,7	188,7	1992
21,6	240,2	288	296,6	201,8	299,5	250	212,7	249,1	233,4	1993
31,7	316,3	354,2	341,6	245,2	350,6	290,2	268,2	299,4	329,4	1994
28,4	406,2	474,5	425,6	323,8	453,1	346,2	366,3	362,5	424,4	1995
20,3	488,8	570,8	484,1	387,7	559,8	373,7	461,9	424,3	516,3	1996
6,1	518,4	609,2	487,4	412,1	613,5	387	553,6	462,3	541,3	1997
6,2	550,7	654,4	494,4	412,2	634,6	403,4	611,5	495,9	578,5	1998
2,1	562,2	696,6	489,5	423,4	660,9	407	628,6	520,4	583,8	1999
-0,6	558,7	700,3	469,5	432,1	681	411,3	644,1	540,5	571,4	2000
-82,1	100	721,8	473,1	438,4	697,2	416,5	655,8	564,7	599,5	2001
2,6	102,6	104,7	101,5	102,3	102,1	101,4	101,1	103,3	102,6	2002
3,7	106,4	106,4	101,4	110,6	103,9	102,9	104,1	105,7	106,7	2003
4,2	110,9	109,7	109,7	119,7	107,3	105,2	107,9	108,2	111,6	2004
2,8	113,9	111,4	100,4	127,3	109,4	106,3	109,8	109,8	112,1	2005
1,8	116	114	99,6	126,7	111,4	107	127,2	110,2	115,1	2006
4,3	121	118,1	99,5	128	114,5	108,2	130,9	112,6	122,9	2007
5,1	127,2	124,5	101,9	133	117,6	110,4	132,6	115	132,1	2008
6,5	135,5	131,7	104,7	137,4	122,5	113,1	136,1	120,7	144,5	2009
4,1	141	143,3	105,3	141,9	126,6	117,1	138,4	126,7	150,6	2010
5,8	149,1	162,1	105,5	147,7	133,1	124	140,6	134,6	159,5	2011
9,7	163,5	180,0	109,1	154,4	140,8	130,6	146,4	145,5	180,2	2012
4,1	170,3	188	111	166,2	149,5	135,3	150,4	158	185,5	2013
3,9	176,8	191,5	117,9	165,3	157,5	140,4	154,7	169,8	193,9	2014
4,4	184,6	205,2	125,6	171,3	166,4	146,9	157,4	183,1	200,9	2015
5,8	195,3	228,4	125,8	193,7	179,8	155,2	166,9	202	206,2	2016
5,9	206,9	249,9	132	203,9	193,1	163,0	171,6	217	217,3	2017
3,5	214,2	267,1	137,2	219,7	205,9	171,1	173,7	225,8	221,5	2018
2,4	219,2	281,2	150,2	222,5	215,3	179,1	176,1	239,9	223	2019
2,1	223,8	297,8	155,1	228,8	223,5	185,5	178,8	251,9	223,5	2020
1,2	226,4	185,1	185,1	221,2	194,3	179,7	166,8	229,9	234,2	2021

Source: (Office National des Statistiques, RétrospectIIIe Statistique 1962-2020 (Chapitre 4 Indices des Prix), 2020, pp. 116-146)
(Banque d'Algerie, 2022, p. 28)

يهدف تحليل تطورات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة نستعين بالشكلين

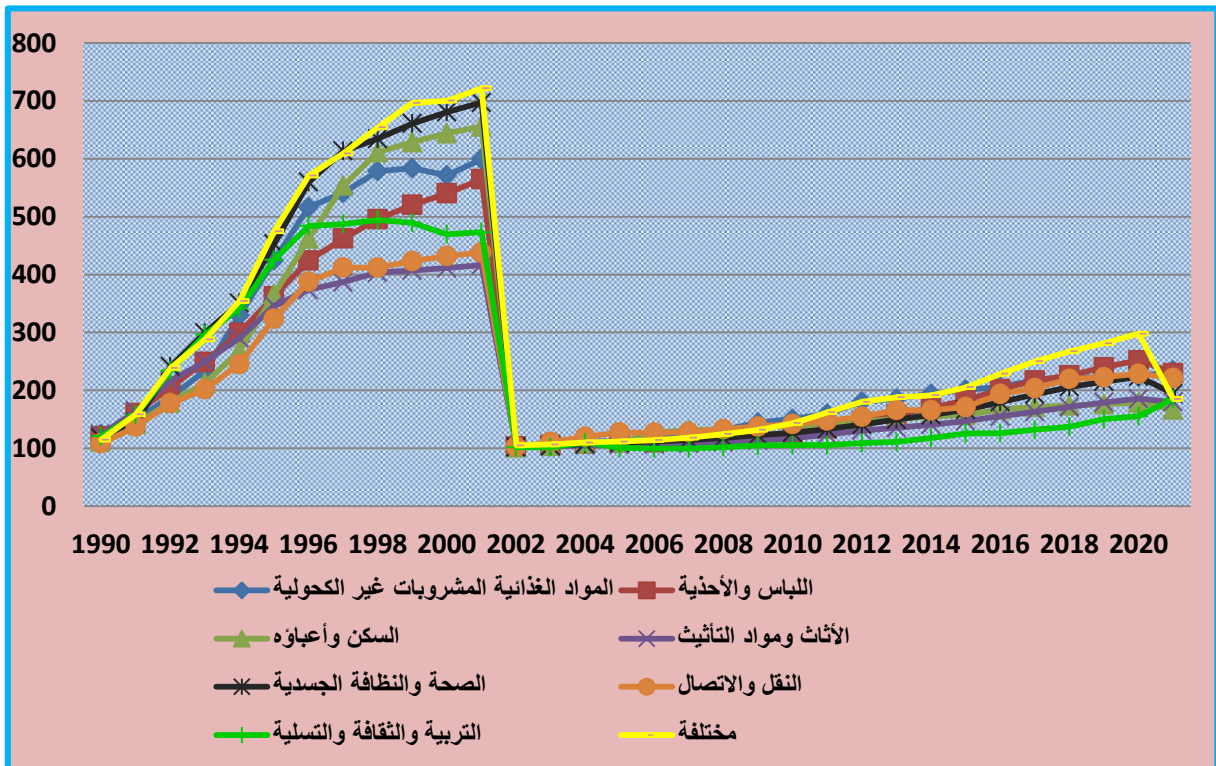
التاليين:

الشكل رقم (27): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (08).

الشكل رقم (28): تطور مجموعات مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2021.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على معطيات الجدول رقم (08).

يتضح من خلال الشكل رقم (27) السابق أن مؤشر أسعار الاستهلاك عرف منحى تصاعدي خلال العشرية الأولى من الدراسة، حيث انتقل من 120.2 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 558.7

مليار دينار جزائري سنة 2000، غير أن معدل نمو هذا المؤشر خلال هذه الفترة اتسم بالتذبذب، حيث عرف ارتفاعاً كبيراً خلال سنتي 1992 و1994، أين بلغ معدل نمو قدره 31% و31.7% على التوالي، هذا الأخير يمثل أعلى معدل نمو بلغه مؤشر أسعار الاستهلاك. وبالرجوع إلى المجموعات المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك الموضحة في الشكل (27) أعلاه نجد أن معدل النمو في هذا الأخير في سنة 1994 يعكس الزيادة الكبيرة في المجموعة الأولى (المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية)، حيث عرفت زيادة قدرها 100 نقطة مقارنة بما كانت عليه سنة 1993، وبدرجة أقل في كل من المجموعتين الخامسة (الصحة والنظافة الجسدية) والثامنة (مختلفة). ونفسر معدل النمو المرتفع في مؤشر أسعار الاستهلاك في الأربع سنوات الأولى لتزامنها مع تطبيق الجزائر لبرامج الإصلاحات الهيكلية والتي من بين شروطها تحرير الأسعار حسب توصيات صندوق النقد الدولي.

ابتداء من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، سجل معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك تراجعاً تدريجياً، إذ انتقل معدل نمو هذا الأخير من 28.4% مع بداية الفترة إلى 20.3% سنة 1996، ثم 6.1% مع نهاية سنة 1997، ويمكن أرجاع هذا الانخفاض المسجل في هذه السنة إلى انخفاض معدل نمو كتلة الأجور. بعدها واصل معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك سلسلة تراجعاته خلال السنوات الموالية إلى أن وصل سنة 2001 إلى أدنى نسبة له قدرت بـ 82.1-%، ويفسر ذلك بقيام الديوان الوطني للإحصائيات وابتداء من هذه السنة بتعديل سنة الأساس المستخدمة في الحسابات.

على خلاف الفترة السابقة، شهدت الفترة الممتدة من سنة 2002 إلى غاية 2011 ارتفاع تدريجي في معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك، أين انتقل هذا الأخير من 2.6% سنة 2002 إلى 5.8% سنة 2011، ويرجع ذلك إلى الزيادة في أسعار المواد الفلاحية المستوردة (الحبوب، غبرة الحليب، المواد الزيتية) وهو ما أثر على ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال هذه الفترة.

على غرار الفترة السابقة، عرفت الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2021 هي الأخرى استقراراً في معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث بلغ متوسط معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك حوالي 4%، باستثناء سنة 2017 والتي سجلت معدل نمو قدره 5.9%، ونفسر ذلك بعمليات التمويل غير التقليدي التي قام بها بنك الجزائر ابتداءً من هذه السنة، كما بلغ معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك في السنتين الأخيرتين من الدراسة نسب منخفضة قدرها على التوالي 2.1% و1.2% خلال سنتي 2020 و2021، ويُرد ذلك إلى انتشار وباء كورونا خلال تلك الفترة المذكورة آنفاً.

4.V. تحليل أسباب ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

إن ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر يرجع في الأساس إلى أسباب ظاهرة وأخرى كامنة أو خفية، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري، نجد أن ما يعانيه من ارتفاع في مستوى الأسعار إنما هو نتيجة لتداخل عوامل كثيرة ومتشابكة، وتتمثل جذوره في الاختلالات الهيكلية وفي السياسات الاقتصادية المختلفة المتبعة منذ الاستقلال، ويمكن تلخيص كل ذلك في ثلاثة أسباب هي: الأسباب النقدية والمالية، الأسباب الهيكلية والأسباب المؤسساتية، وفيما يلي تفصيل لكل الأسباب سالفة الذكر.

١.٤.٧. الأسباب النقدية والمالية

كما سبق وأن أشرنا إلى أن السياسة التتموية التي اتبعتها الدولة تطلبت تمويلا نقديًا ضخماً، الأمر دفعها إلى الاقتراض أو إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل حقيقي من السلع والخدمات، مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية وعجز ميزانية الدولة، وعليه تتمثل الأسباب النقدية والمالية في (العايب، 2010، الصفحات 31-32):

أ. زيادة الكتلة النقدية

اتبعت السياسة النقدية في الجزائر نظام التخطيط المركزي، فلم تظهر بمعناها الحقيقي والمستقل، فكانت عملية اصدار وخلق النقود تتم بصورة موسعة لتغطية العجز في توزيع الموارد؛ الأمر الذي نتج عنه اختلال في التوازنات الاقتصادية الكلية كالتضخم والمديونية. ونظرا لهذه الصعوبات لجأ البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية إلى اتباع سياسات تختلف مضموناً عن سابقتها، خاصة بعد تبني برنامج التصحيح أو التعديل الهيكلي. وتتخلص هذه السياسة الجديدة في مراقبة القروض ومراقبة تطور الكتلة النقدية. فمن الضروري أن يكون حجم المعروض النقدي أقل من الناتج الوطني الخام، وهو الشيء الذي لم يحصل في حالة الجزائر، وهذا ما ساعد على ارتفاع الضغوطات التضخمية. إن استمرار حالة عدم التطابق بين نمو الناتج والنمو النقدي أدى الى ارتفاع مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر، مما يقضي على المكاسب المحققة في إطار التعديل الهيكلي ويتسبب في تراجع أوضاع الأسر من حيث تراجع القدرة الشرائية.

ب. ارتفاع ميزانية الدولة

كانت ميزانية الدولة حتى سنة 1967 منقسمة إلى ميزانية وظيفية تعدها وزارة المالية والتخطيط، وميزانية التجهيز تعدها مديرية التخطيط والدراسات الاقتصادية، ثم أصبحت بعدها وزارة المالية والتخطيط هي من تتكفل بإعداد الميزانيتين. وعند إصدار قانون المالية 1970 أصبحت الميزانية العامة للدولة تضم نفقات التسيير ونفقات التجهيز، هذه النفقات كانت تمول من الإيرادات النهائية، وقد تضاعفت هذه الأخيرة ب 82 مرة ما بين 1967-1992 لكن هذه الزيادة لم تكن منظمة نظرا لارتفاع الإيرادات الجبائية مقارنة مع

الإيرادات الأخرى للميزانية خاصة البترولية التي هي مصدر ارتفاع الدخل الوطني وتؤدي في أغلب الأحيان إلى التضخم، وذلك عند عجزها عن تمويل النفقات المتزايدة ويتم اللجوء إلى الإصدار النقدي.

2.4.V. الأسباب الهيكلية

تتمثل أبرز الأسباب الهيكلية لارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر فيما يلي (حمادي، 2009، الصفحات 75-78):

أ. التخلف الاقتصادي

حيث أن الزيادة السكانية بنسب لا تتناسب مع الإنتاجية ساهمت في ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، والذي صاحبه ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات، وعلى هذا يمكن القول أن ارتفاع عدد السكان ومن ثم زيادة اليد العاملة التي تقلل الكفاءة في الإنتاج، ترتب عنه تضخما من خلال خلق فائض في الدخل الذي لا يقابله إنتاج مادي.

ب. ضعف وهشاشة الهياكل القاعدية

والتي ينتج عنها ارتفاع الأسعار، وذلك بسبب اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات في منطقة معينة ولتغطية هذا العجز يستوجب توفير السلع من المناطق ذات الوفرة، إلا أن نقص الهياكل القاعدية والتي تبرزها مشاكل النقل والتكاليف الباهظة لنقل وتوزيع السلع أدى إلى ارتفاعها خاصة في المناطق المعزولة (الصحراوية والتي عرفت ازدهارا معتبرا لبعض المنتجات الزراعية إلا أن ضعف هياكل النقل ومشاكل التخزين حالت دون تسويقها محليا وتعرضها للتلف وهذا ما أعاق مسار التنمية المطبق في الجزائر).

ج. التجارة الخارجية كعامل مُغذٍ لارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك

في ظل الاستيراد المكثف للسلع والخدمات وتنامي حجم وهيكل التجارة الخارجية للجزائر خصوصا في شق الواردات، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار محليا، وهذا بدوره يدل على محدودية الطاقات الإنتاجية الجزائرية في تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات الاستهلاكية أو الاستثمارية مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لاستيراد التضخم من الخارج، ومن المعلوم أن أسعار هذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوى الأسعار المحلية، لاسيما إذا كانت أسعار هذه السلع مرتفعة في بلد المنشأ. وتجدر الإشارة هنا إلى ان ارتفاع المستوى العام للأسعار يكون واضحا بشكل أساسي في مجموعة الأطعمة والمشروبات، ومجموعة السلع والخدمات الأخرى في ظل عدم وجود مرونة للإحلال المحلي لهذه السلع. وعلى الرغم من تراجع نسبة الواردات في الجزائر وخاصة الاستهلاكية منها بسبب اضطراب سلاسل التوريد العالمية خلال جائحة كورونا، والتي أدت الى انكماش التجارة العالمية وعلق

منافذها البرية والبحرية والجوية، إلا أن غياب البديل المحلي وضعف الإنتاج الوطني ساهم في ارتفاع هذه السلع وإن كانت منتجة محليا.

3.4.V. الأسباب المؤسسية

عرفت الجزائر منذ بداية التسعينيات إصلاحات اقتصادية واسعة، متحولة بذلك من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أي الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد (تحرير الأسعار والتجارة الخارجية، تخفيض العملة) حيث تخضع الأسعار في الاقتصاد الحر إلى تفاعل قوى العرض والطلب ما أدى إلى ارتفاع الأسعار. تتمثل الأسباب المؤسسية فيما يلي (حمادي، 2009، صفحة 79):

أ. الندرة

ظهر هذا النوع في الجزائر خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات ولا زال مستمرا إلى الآن، حيث شهد الاقتصاد الجزائري اختلال في التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، بسبب وجود ندرة في السلع والخدمات، والتي ترتب عنها ظهور طوابير أمام المساحات لتوزيع السلع، وقد ساهم ضعف الهياكل القاعدية في ندرة بعض المنتجات في مناطق معينة مع وفرتها في مناطق أخرى، كما تضافرت عوامل أخرى في إحداث هذا النوع من الارتفاع في المستوى العام للأسعار، منه سياسة الدعم عن طريق التسعير الإداري للسلع المستوردة بالعملة الصعبة لبيعها محليا، والتي أدت بدورها إلى ظهور مضاربين كما هو الحال خلال جائحة كورونا بالإضافة لعمليات تهريب السلع إلى الدول المجاورة التي تتم في الولايات الحدودية، كما قام المضاربون أيضا بتخزين السلع محليا وبيعها في السوق السوداء بأسعار خيالية. ضف إلى ذلك سيطرة التعامل في الاقتصاد الموازي وغياب الوعي المصرفي.

ب. التضخم الانتقالي

أدت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للاتجاه نحو اقتصاد السوق إلى آثار وخيمة على المستوى العام للأسعار، حيث ساهم تحرير الأسعار في تسارع ارتفاع هذه الأخيرة، لاسيما منذ الغاء الدعم الموجه لمعظم المواد الأساسية، كما أدت توصيات صندوق النقد الدولي بخصوص وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف بشكل يعكس القيمة الحقيقية للدينار إلى تخفيض قيمة الدينار، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد خاصة إذا علمنا أن التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية قد قامت بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتجاتها.

ج. ضعف فعالية أجهزة الرقابة في الدولة

لما كانت مختلف أعمال الرقابة هي صمام الأمان لتحقيق الأهداف المنشودة، والحيلولة دون الوقوع في الانحراف، كان ضعفها وهشاشة دورها سببا من أسباب الفساد وحلول الأزمات وتفاقمها، وفي الجزائر أدى نقص أجهزة الرقابة ومحدودية فعاليتها إلى سيطرة المحتكرين والمضاربين بالأسعار على السوق المحلية، والبيع بأعلى الأثمان حيث شمل بعض السلع المدعمة كزيت المائدة على سبيل المثال. وسبب الزيادة الكبيرة وغير المبررة في مادة الزيت المدعم إنما هي زيادة مفتعلة من قبل المضاربين، هذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم فاعلية أجهزة الرقابة المعنية في ردع هؤلاء وقمعهم.

5.V. تحليل التطبيق القياسي لاختبار أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك

لاختبار أثر التداول النقدي بين الأفراد على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، نقوم كمرحلة أولى بتحديد نموذج الدراسة، ثم كمرحلة ثانية نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك والمقترح من طرف Pesaran et al (2001)، ونموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير ARDL المقترح من طرف Pesaran and Shin (1999)، لغرض تقدير مرونة الأجلين القصير والطويل معا.

1.5.V. تحديد النموذج المستخدم في الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة هو اختبار أثر التداول النقدي -كنسبة من المعروض النقدي- بين الأفراد على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021. وبغية تحقيق هذا الهدف تم توظيف مجموعة من المتغيرات، حيث سيتم إدخال متغيرة (CPI) كمتغير تابع ومتغيرات كل من (CIC)، (V) و (PROLL) كمتغيرات مستقلة (مفسرة). أي نقوم بصياغة وتقدير النموذج الخطي التالي:

$$CPI_t = f(CIC_t, V_t, PROLL_t)$$

حيث:

CPI_t : يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك

CIC_t : يمثل التداول النقدي كجزء من المعروض النقدي.

V_t : سرعة دوران النقود.

$PROLL_t$: كتلة الأجور.

ويلاحظ من خلال المعادلة السابقة أنه تم إدخال متغيرة إضافية هي PROLL، على اعتبار أن

متغيرة CPI لا تتأثر فقط بـ CIC و V خارج الدائرة النقدية الرسمية.

ويفترض أن يرتبط مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) إيجاباً بـ CIC على أساس توقعات معادلة فيشر بوجود علاقة طردية وتناسبية بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار. كذلك يتوقع أن ترتبط سرعة الدوران (V) بمؤشر أسعار الاستهلاك CPI إيجاباً، فزيادة سرعة دوران النقود بين الأفراد يعني ارتفاع كمية النقود المتداولة بين الأفراد الأمر الذي يؤدي إلى مؤشر أسعار الاستهلاك.

وتوجد علاقة طردية أيضاً بين PROLL وCPI على أساس أن زيادة كتلة الأجور تؤدي إلى ارتفاع كمية النقود المتداولة بين الأفراد الأمر الذي يؤدي إلى مؤشر أسعار الاستهلاك. سوف نستخدم في هذه الدراسة بيانات سنوية حقيقية على طول الفترة 1990 وحتى 2021، وقد تم اختيار هذه الفترة طبقاً لمعيار مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة. وكل البيانات المستخدمة في هذه الدراسة ومصادر الحصول عليها مدرجة في الملحق رقم (01).

جدير بالذكر أيضاً، أنه سوف نستخدم الشكل الخطي اللوغاريتمي بدلاً من الشكل الخطي، والهدف من وراء ذلك أن المتغيرات في شكلها اللوغاريتمي (المرونات) تكون مناسبة وسهلة للتفسير، بالإضافة للحصول على نوع من التجانس في بيانات المتغيرات المستخدمة في النموذج.

1.5.V. تحليل نتائج النموذج القياسي

لتحليل نتائج النموذج وجب في البداية التأكد من صلاحية تطبيقه وإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة.

أولاً: اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة:

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، قمنا باختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) مستخدمين في ذلك أحد الاختبارات الأكثر شيوعاً واستعمالاً في هذا المجال وهو اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller)، هذا الأخير يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_1 \sum_{i=1}^m \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث ε_t عبارة عن البواقي الغير مرتبطة ذاتياً.

ولتحديد طول الفجوات الزمنية m المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Schwarz Info Criterion). ويتم اختبار فرضية العدم $\delta = 0$ أي وجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) مقابل الفرضية البديلة $\delta < 0$ (السلسلة مستقرة) من خلال مقارنة إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لـ (Dickey- Fuller) والمطورة أيضاً بواسطة (Mackinnon). فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية

المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) أو (Mackinon) فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، أي أنّ السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary). وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض فرضية جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة (Non Stationary)، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير مستقر نكرّر الاختبار للفرق من درجة أعلى ... وهكذا.

ومن أجل اختبار استقرارية متغيرات كل من مؤشر أسعار الاستهلاك (LCPI)، التداول النقدي (LCIC)، سرعة دوران النقود (LV) وكتلة الأجور (LPROL)، وفقاً لمنهجية ADF لابد من تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^m \phi_j \Delta x_{t-j} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (04) :}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^m \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (05) :}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^m \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (06) :}$$

$$\text{avec } \varepsilon_t \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2)$$

برنامج Eviews 12.0 لتحليل السلاسل الزمنية، يقوم بحساب قيم $t_{\hat{\theta}_1}$ بطريقة أتوماتيكية. نتائج هذا

الاختبار موضحة في الجدول رقم (05) التالي، علماً أنّ فترة التأخير المثلى m حسب معيار Schwarz تختلف من متغيرة لأخرى.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الداخلة في العلاقة

النموذج 06	النموذج 05	النموذج 04		
(Lag = 0) -2.1515	(Lag = 0) -1.9069	(Lag = 0) 0.1405	LCPI	اختبار التكامل من الدرجة صفر.
(Lag = 0) -1.4583	(Lag = 0) -1.7681	(Lag = 0) 0.4974	LCIC	
(Lag = 1) -3.8219	(Lag = 2) -0.3624	(Lag = 4) -1.5482	LV	
(Lag = 3) -1.6858	(Lag = 1) -1.4118	(Lag = 1) 1.6776	LPROL	
-3.6220	-2.9918	-1.9556	القيم الحرجة عند 5%	
(Lag = 0) -5.0944	(Lag = 0) -5.1776	(Lag = 0) -5.2627	LCPI	اختبار التكامل من الدرجة الأولى.
(Lag = 0) -5.4244	(Lag = 0) -4.4803	(Lag = 0) -4.5463	LCIC	
(Lag = 1) -5.7391	(Lag = 1) -5.7538	(Lag = 0) -5.3414	LV	
(Lag = 0) -3.8337	(Lag = 0) -3.2428	(Lag = 0) -2.6756	LPROL	
-3.6328	-2.9980	-1.9564	القيم الحرجة عند 5%	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستقرارية الموضحة في الملحق رقم (02).

وتشير نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الداخلة في العلاقة الجدول رقم (05) أنه وعند مستويات مختلفة من المعنوية (1%، 5% و 10%)، وباستخدام اختبار ADF، نجد أنّ جميع متغيرات الدراسة تمثل متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ($X_t \sim I(1)$)، أي أنّ الفروق الأولى لهذه المتغيرات مستقرة وبالتالي يمكن إدخالها في معادلة الانحدار تعبيراً عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بينها (علاقة تكامل مشترك).

ثانياً: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

كما سبقت الإشارة إليه، فإنّ إجراء اختبار التكامل المشترك يستلزم القيام بأربعة (04) إجراءات، الإجراء الأول يتمثل في تحديد فترة التأخير المثلى لتقدير صيغة UECEM، الإجراء الثاني يتمثل في تقدير صيغة UECEM، الإجراء الثالث يتمثل في اختبار معنوية المعلمات للمتغيرات المؤخرة بفترة واحدة والإجراء الرابع والأخير، يتمثل في مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة F-Statistic للمتغيرات المستقلة المؤخرة بفترة واحدة مع إحصائية فيشر المجدولة والمقدمة من طرف (Pesaran et al (2001).

بالنسبة لفترة التأخير المثلى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، فإن برنامج Eviews 12.0 لتحليل السلاسل الزمنية يوفر خمسة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي: معيار LR، معيار خطأ التوقع النهائي (FPE)، معيار AKaike (AIC)، معيار Schwarz (SC) ومعيار (HQ) Hannan and Quinn. وقد أكدت كافة هذه المعايير على أن فترة التأخير المثلى (أقل قيمة تمتلكها هذه المعايير) تساوي الواحد ($P = 1$)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نتائج معايير اختيار فترة التأخير المثلى

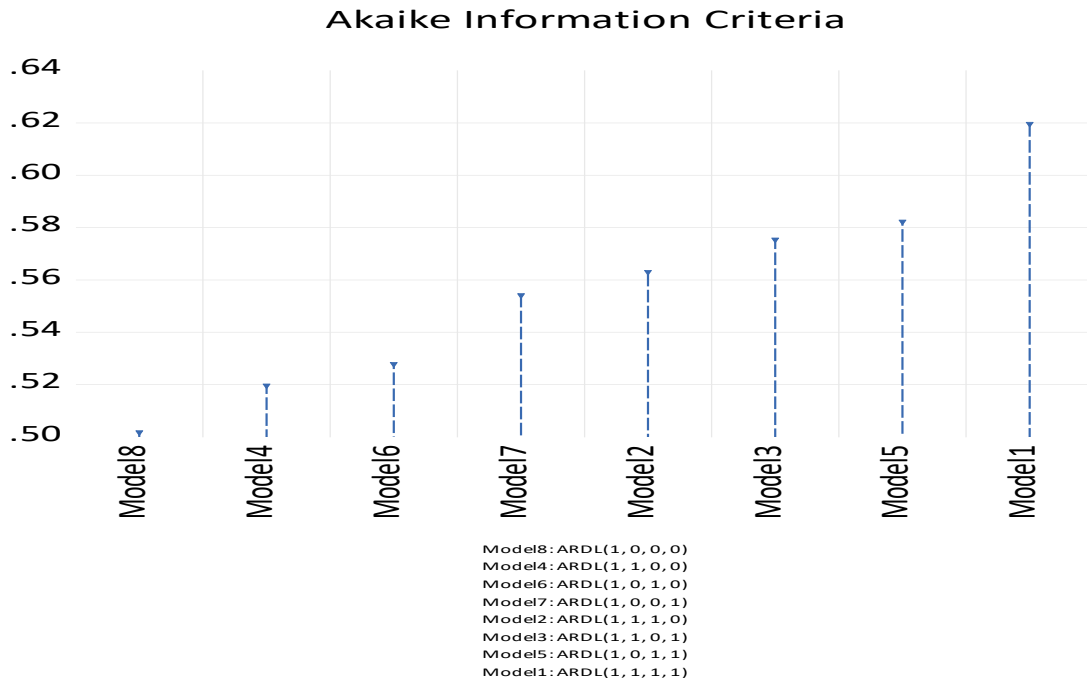
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-23.17148	NA	7.19e-05	1.811432	1.998258	1.871199
1	116.4072	232.6311*	1.92e-08*	-6.427145*	-5.493013*	-6.128308*
2	126.6828	14.38584	3.00e-08	-6.045518	-4.364081	-5.507612

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات Eviews 12.0.

وباتخاذ فترة التأخير هذه، برنامج Eviews 12.0 وبطريقة أوتوماتيكية في اختيار أحسن نموذج مقدر من بين ثمانية نماذج (08) مرشحة، توصل إلى أن أحسن نموذج هو نموذج ARDL(1.0.0.0) ، كما يوضحه الشكل رقم (29) أدناه.

الشكل رقم (29): بيان توضيحي للنماذج المرشحة للدراسة



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews 12.0

أما فيما يخص نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، فقد جاءت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.638094	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	31	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.0.

وتشير نتائج الجدول أعلاه، إلى أنّ القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر والمُقدّرة بـ 3.63 (F-Statistic) (= 3.63) وثلاث متغيرات تفسيرية من دون الثابت ($k = 3$) جاءت فقط أكبر من الحد الأعلى عند

مستوى المعنوية 10%، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) عند هذا المستوى بين المتغيرات محل الدراسة.

ثالثاً: تقدير العلاقة التوازنية الطويلة الأجل باستخدام نموذج ARDL (نموذج الأجل الطويل)

بما أنّ النتائج أكدت على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (علاقة تكامل مشترك)، فإنّ ذلك يستلزم تقديرها. ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل بواسطة نموذج $ARDL(p, q_1, q_2, q_3)$ ، ويمكن الحصول على معاملات الأجل الطويل من النموذج السابق بالطريقة المبينة سابقاً، والجدول التالي يوضح نتائج تقدير العلاقة التوازنية الطويلة الأجل:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل باستخدام نموذج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LCPI)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/16/23 Time: 19:23				
Sample: 1990 2021				
Included observations: 31				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.455146	1.547999	-1.586013	0.1248
LCPI(-1)*	-0.270792	0.098677	-2.744217	0.0108
LCIC**	0.728049	0.314814	2.312636	0.0289
LV**	0.924177	0.449127	2.057719	0.0498
LPROL**	0.143171	0.112134	1.276788	0.2130
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCIC	2.688589	1.472730	1.825582	0.0794
LV	3.412863	1.840654	1.854158	0.0751
LPROL	0.528711	0.446338	1.184554	0.2469
C	-9.066533	7.246166	-1.251218	0.2220
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	3.638094	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	31	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.0.

وتشير نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل إلى أن:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة، فإن مؤشر أسعار الاستهلاك سيكون عند حدود -9.0665 وهو غير معنوي عند مستوى المعنوية 10% وذلك لأن $(P = 0.2220 > 0.1)$.

• توجد علاقة طردية بين LCIC و LCPI ومعنوية عند 10%، ويعني ذلك أن زيادة لوغاريتم التداول النقدي بوحدة واحدة في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 2.68%.

• وجود علاقة طردية بين LV و LCPI ومعنوية عند 10%، ويعني ذلك أن زيادة لوغاريتم معدل الدوران بـ 1% في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 3.41%.

• وجود علاقة طردية بين LPROL و LCPI ولكنها غير معنوية عند المستويات 1%، 5% و 10%، ويظهر ذلك جليا من خلال القيمة الاحتمالية للمتغيرة والمقدرة بـ 0.2469، وتعتبر هذه النتيجة مقبولة نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري، إذ أن مؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر لا تخضع للنظرية الاقتصادية ولا حتى للمنطق الاقتصادي.

رابعا: تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ) جاءت نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير على النحو التالي:

الجدول (13): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LCPI)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/16/23 Time: 19:26				
Sample: 1990 2021				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.270792	0.066422	-4.076867	0.0004
R-squared	0.354035	Mean dependent var	0.020424	
Adjusted R-squared	0.354035	S.D. dependent var	0.334692	
S.E. of regression	0.268999	Akaike info criterion	0.243506	
Sum squared resid	2.170810	Schwarz criterion	0.289764	
Log likelihood	-2.774348	Hannan-Quinn criter.	0.258585	
Durbin-Watson stat	2.251211			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.638094	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.0.

إنّ نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد الدالة في الأجل القصير، ويضع في الاعتبار حالة التوازن في الأجل الطويل. بعبارة أخرى، يعمل نموذج تصحيح الخطأ على افتراض وجود حالة توازن للدالة في الأجل الطويل والتي يحددها شكل المتغيرات، وأنّ الدالة في الأجل القصير غير متوازنة، فيعمل على تعديلها وإرجاعها لحالة التوازن كما يقيس السرعة والزمن اللازمين للعودة للتوازن. ويُستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- إشارة معامل إحصائية $CointEq(-1)$ جاءت سالبة ومعنوية عند 1%، وهي بذلك تؤكد على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لهذا المعامل (معامل تصحيح الخطأ) في العام السابق -0.2707، ويعني ذلك أنّ حوالي 27.07% من انحراف قيمة مؤشر أسعار الاستهلاك عن مستواه التوازني في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، وأنّ الزمن المستغرق من أجل الوصول إلى قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتطلب حوالي 3.7 سنة $(1/0.2707)$.

- قيم معالم المتغيرات المفسرة محل الدراسة لم تظهر في هذا النموذج، ويعني ذلك عدم وجود علاقة تكامل في الأجل القصير وأنّ أثرها ربما سوف يظهر في الأجل الطويل، وهو ما أظهرته نتائج العلاقة في الأجل الطويل (متغيرتا $LCIC$ و LV معنويتين عند 10%) وأيضاً نتائج اختبار التكامل المشترك عند مستوى المعنوية 10%.

إنّ ما يعزز الثقة في هذه النتائج المتحصل عليها هو أنّ:

- معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 بلغت قيمته 0.3540، وهو ما يعني أنّ 35.4% من التغيرات التي تحدث في مؤشر أسعار الاستهلاك سببه إلى التغيرات التي حدثت في المتغيرات محل الدراسة، وأنّ النسبة المتبقية تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج ويعبر عنها بحد الخطأ

• i

خامساً: تشخيص النموذج المقدر

قبل اعتماد النموذج المقدر وتطبيقه، ينبغي التأكد أولاً من جودة أدائه، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

أ. مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة: مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج تتم من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (30): القيم الحقيقية والقيم المقدرة والبواقي.

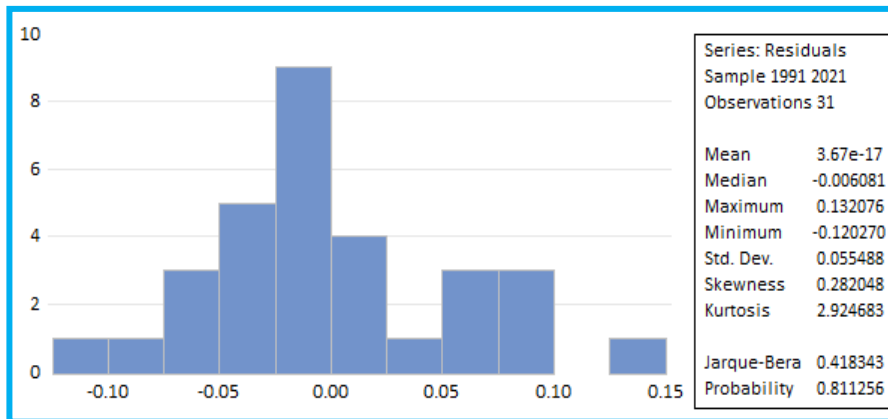


المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.0.

ويتضح من خلال الشكل (30) تقارب القيم الحقيقية والمقدرة مما يشير إلى جودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

ب. اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: للتحقق من شرط اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار Jarque-Bera، نتيجة هذا الاختبار والمقدرة بـ 0,4183 باحتمال (Probability = 0.8112 > 5%)، وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من القيمة الجدولية لاختبار مربع كاي عند درجتين حريتين والمقدرة بـ 5.99 ($\chi^2_{(0.95,2)} = 5.99$) وبذلك يتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن توزيع البواقي توزيع طبيعي، والشكل (31) يوضح ذلك:

الشكل رقم (31): اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.0.

ج. اختبار الارتباط التسلسلي (اختبار LM): من أجل اختبار فرضية عدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء، نستعين بأحد الاختبارات الأكثر كفاءة وشيوعاً وهو اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test. ويشير الجدول رقم (14) أدناه إلى أنّ قيمة الاختبار قد بلغت 3.72 ($LM =$

قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط تسلسلي للبواقي. (N*R-squared = 3.72) باحتمال أكبر من 5% (Prob.Chi-Square (2) = 0.1556)، وهو ما يعني

الجدول رقم (14): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.704958	Prob. F(2,25)	0.2022
Obs*R-squared	3.720792	Prob. Chi-Square(2)	0.1556

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.0.

د. اختبار ثبات التباين: توجد عدة اختبارات للكشف عن تجانس البواقي من عدمه، ولعل أكثرها استخداماً اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس تباينات الأخطاء (ARCH)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج LM. نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول أدناه تشير إلى أن قيمة الاختبار قد بلغت (LM = N*R-squared = 0.0069) باحتمال أكبر من 5% (Prob.Chi-Square (2) = 0.9334)، وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

الجدول رقم (15): نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.006516	Prob. F(1,28)	0.9362
Obs*R-squared	0.006980	Prob. Chi-Square(1)	0.9334

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.0.

هـ. اختبار Ramsey- RESET: يعد هذا الاختبار من بين الاختبارات التشخيصية المهمة. والهدف منه هو اختبار جودة اختيار المتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج. نتائج هذا الاختبار باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews جاءت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار Ramsey RESET

Ramsey RESET Test			
Equation: UN111111			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Specification: F(3, 25) F(3, 25) F(1, 25) F(1, 25)			
	Value	df	Probability
t statistic	0.697610	25	0.4916
F-statistic	0.418854	(1, 25)	0.4816
Likelihood ratio	0.574884	1	0.4483

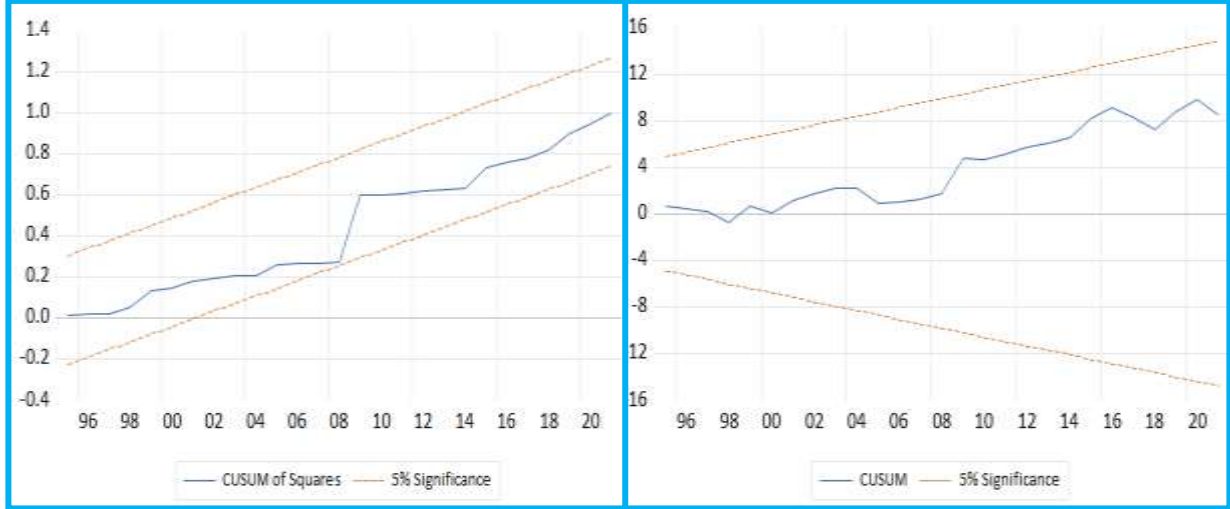
المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.0.

وتشير نتائج هذا الجدول إلى أن إحصائية فيشر (F-statistic) قد بلغت 0.4866 بقيمة احتمالية تقدر بـ 0.4916 وهي أكبر من 5%، مما يعني قبول فرضية جودة اختيار المتغيرات المدرجة في النموذج. و. اختبار CUSUM Squared و CUSUM: لاختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL-ECM) على طول فترة الدراسة، تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة " CUSUM

"Test" واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة "CUSUM of Squares Test". واتضح

أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما بينه الشكل رقم (32) التالي.

الشكل رقم (32): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL- ECM)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.0.

يمكن تلخيص ما تمّ عرضه في مختلف عناصر هذا الفصل في ما يلي:

- إن التوسع في المعروض النقدي على طول فترة الدراسة هو دلالة على انتهاج السلطة النقدية سياسة توسعية، والأمر الذي سمح لها هو انتعاش أسعار المحروقات، وبناءً على تحسن الوضعية المالية للجزائر اعتمدت هذه الأخيرة على برامج تنموية طويلة الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014.
- سجّل حجم النقود (M1) توسعاً ملموساً خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من 270.1 مليار دينار جزائري مع بداية الفترة (سنة 1990) إلى 13590.3 مليار دينار جزائري مع نهاية سنة 2021، وهذا يعني أنه تضاعف بحوالي 50 مرة.
- من خلال تحليل الاحصائيات المتعلقة بالودائع لدى مركز البريد نجد أنها سجّلت أعلى قيمة لها سنة 2006، بنسبة قدرها 40.74%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اهتزاز ثقة الأفراد في القطاع البنكي والمصرفي الخاص بسبب أزمة البنوك الخاصة.
- توجد علاقة طردية بين LCIC وLCPI ومعنوية عند 10%، ويعني ذلك أنّ زيادة لوغاريتم التداول النقدي بوحدة واحدة في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 2.68%.
- وجود علاقة طردية بين LV وLCPI ومعنوية عند 10%، ويعني ذلك أنّ زيادة لوغاريتم معدل الدوران بـ 1% في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 3.41%.

VI. مناقشة النتائج

واختبار الفرضيات

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل واقع المعروض النقدي عموماً، والتداول النقدي بين الأفراد خصوصاً على مؤشر أسعار الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى النمذجة القياسية لمدى استجابة مؤشر أسعار الاستهلاك للصدمات التي يخلفها التداول النقدي بين الأفراد، سرعة دوران النقود وكتلة الأجور لنفس البلد محل الدراسة (الجزائر) على ضوء البيانات والتقارير الإحصائية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2021، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL.

ولتحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة وبغية الإلمام قدر المستطاع بمختلف جوانبها، تم تبويب الدراسة إلى جزئين (جانبيين) رئيسيين، أين تمَّ التَّنَطُّقُ في الجزء الأول (الجانب النظري) إلى المقاربات النظرية للمعروض النقدي من خلال إبراز آراء المفكرين الاقتصاديين على اختلاف النظريات والمدارس التي ينتمون إليها، ثم استعراض الإطار النظري للمعروض النقدي بمختلف المجاميع النقدية المكونة له بالإضافة إلى مختلف المقابلات التي تفسر إصدار النقود، بعدها تم تقديم المفاهيم الأساسية المتعلقة بمؤشر أسعار الاستهلاك وطرق إعداده وقياسه، وفي الأخير تم عرض وتحليل مختلف الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع واستخراج الفجوة البحثية.

أما الجزء الثاني (الجانب التطبيقي) فقد اهتم بالطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، وكذلك تحليل متغيرات الدراسة المتمثلة في المعروض النقدي بمختلف مجاميعه ومقابلاته بالإضافة إلى مؤشر أسعار الاستهلاك، وأخيراً تقدير وصياغة النموذج القياسي للدراسة باستخدام نموذج ARDL. وفيما يلي يمكن استعراض وعلى الترتيب اختبار الفرضيات المقدمة للإجابة عن الإشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية المنبثقة عنها، ثم استعراض أهم النتائج التي اسفرت عنها هذه الدراسة بشقيها النظري، التحليلي والتطبيقي، وفي الختام تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

1.VI. اختبار الفرضيات:

يتم ضمن هذا العنصر اختبار فرضيات الدراسة الواردة في المقدمة كما يلي:

- بناءً على تحليل الشكل رقم (21) يتبين أن التداول النقدي خارج النظام المصرفي وعلى الرغم من تسجيله ارتفاعاً مستمراً إلا أنه لم يكن بشكل متسارع، حيث عرف معدل نمو هذا الأخير تذبذباً على مدار فترة الدراسة، وتتمثل هذه الفترات في: الفترة الممتدة من (1990-1994) والتي تميزت بتطبيق الحكومة لبرنامج الاستقرار الاقتصادي، الفترة (1995-2000) التي تسمت بقيام بنك الجزائر بسحب الأموال النقدية من التداول، الفترة الممتدة من (2001-2005) والتي تميزت بخروج أموال كبيرة دون عودتها إلى القنوات الرسمية (البنوك) حيث قدرت بحوالي 154 مليار دج، على

خلاف الفترة السابقة اتسمت الفترة (2006-2010) بضخ كميات معتبرة من الأوراق النقدية الجديدة بهدف تعويض المسحوبات من الأوراق النقدية، أما الفترة الممتدة من (2011-2013) فقد شهدت على عكس الفترة السابقة عمليات سحب الأوراق النقدية-بمختلف فئاتها- من التداول، تميزت الفترة الممتدة من (2014-2018) بتذبذب معدل نمو التداول النقدي خارج النظام المصرفي بسبب الصدمة النفطية، وأخيراً الفترة (2019-2021) والتي شهدت تفشي وفاء كورونا. وعلى ضوء ما سبق ذكره نرفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص: **شهد حجم التداول النقدي خارج النظام المصرفي نمواً مُطرداً خلال فترة الدراسة (2021-1990)**، ونستبدلها بالفرضية التالية: شهد التداول النقدي خارج النظام المصرفي تذبذباً على مدار فترة الدراسة (2021-1990).

- بناءً على تحليل الشكل رقم (27) يتبين أن مؤشر اسعار الاستهلاك في الجزائر سجل نمواً مستمرا خلال العشرية الأولى إلا أنه شهد استقراراً نسبياً خلال العشريتين الأخيرتين من الدراسة، حيث عرف معدل نمو هذا المؤشر ارتفاعاً خلال العشر سنوات الأولى من الدراسة بسبب قيام الحكومة ببرامج الإصلاحات الهيكلية، ثم تميزت الفترة الموالية باستقرار نسبي في معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك. وعلى ضوء ما سبق ذكره نرفض الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص: **شهد مؤشر أسعار الاستهلاك نمواً مستمراً خلال فترة الدراسة (2021-1990)**، ونستبدلها بالفرضية التالية: عرفت مؤشر أسعار الاستهلاك تذبذباً على مدار فترة الدراسة (2021-1990).

- بناءً على تحليل الجدول رقم (09) المتعلق بالجانب القياسي يتضح أن قيم معالم المتغيرات المساعدة (سرعة دوران النقود، كتلة الأجور) لم تظهر في هذا النموذج، وهذا يعني عدم وجود علاقة تكامل في الأجل القصير وأن أثرها ربما سوف يظهر في الأجل الطويل، وهو ما أظهرته نتائج العلاقة في الأجل الطويل (متغيرتا LCIC و LV معنويتين عند 10%) وأيضاً نتائج اختبار التكامل المشترك عند نفس المستوى من المعنوية (10%). **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة.**

- يتضح من خلال تحليل نتائج الجدول (12) والمتعلق بالدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين متغيرة LCIC و LCPI، كما أنها معنوية عند 10%، وهو ما يعني أنّ زيادة التداول النقدي خارج النظام المصرفي بوحدة واحدة في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 2.68 وحدة. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية، وهو ما يتوافق مع آراء النظرية الكمية الحديثة بزعماء فريدمان.**

2.VI. نتائج الدراسة:

يمكن إبراز النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

2.1.VI. النتائج النظرية

- حظيت العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار حيزا كبيرا من الاهتمام من قبل المفكرين والباحثين الاقتصاديين رغم اختلاف مدارسهم وآرائهم، فبداية بالنظرية الكمية للنقود، مروراً بإسهامات كينز في تحديد دوافع الطلب على النقود، وبعد التحديثات التي قام بها الكينزيون الجدد أمثال توبين وبومول، وصولاً إلى النظرية الكمية المعاصرة بزعامة ميلتون فريدمان، إلا أنَّها خلصت في مجملها إلى وجود علاقة تناسبية وطردية بين كمية النقود المتداولة ومؤشر أسعار الاستهلاك؛
- يمكن إرجاع الاختلاف في تحديد مفهوم مُوجِد ودقيق للمعروض النقدي ومكوناته إلى تباين تطور النشاط الاقتصادي من دولة إلى أخرى؛
- يمكن حصر المقابلات التي تفسر علمية إصدار النقود في ثلاثة عناصر أساسية هي: الذمم على الخارج (الذهب والعملات الأجنبية)، الذمم على الدولة (القروض المقدمة للدولة) والقروض المقدمة للاقتصاد؛
- تعد الأرقام القياسية أحد المقاييس الهامة لقياس التغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى كونها الوسيلة الإحصائية التي تترجم اتجاهات الأسعار بصفة عامة، والتي تعبر عن القدرة الشرائية للنقود؛
- تعتبر الأسعار أداة تمكن الدولة من التحكم في الاستهلاك، وذلك باتباع سياسات تسعيرية تهدف للمحافظة على القدرة الشرائية لمختلف الطبقات الاجتماعية؛
- يعد مؤشر أسعار الاستهلاك أحد أكثر الأرقام القياسية للأسعار شيوعاً واستخداماً؛
- إن ارتفاع مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك يعد عاملاً رئيسياً لقياس مدى قدرة الدولة على التحكم في اقتصادها؛
- يؤدي الارتفاع المستمر والمتزايد لمؤشر أسعار الاستهلاك إلى تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية، وبالتالي انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.

2.2.VI. النتائج التحليلية

تتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شقها التحليلي في النقاط الآتية:

- شهد المعروض النقدي في الجزائر نموًا وتوسعًا كبيرين على مدار فترة الدراسة الممتدة بين سنة 1990 و2021، حيث انتقل من 343 مليار دينار جزائري مع بداية الفترة (سنة 1990) إلى 20053.5 مليار دينار جزائري مع نهايتها. أي أنه تضاعف بأكثر من 58 مرة، ويعزى ذلك إلى السياسة النقدية التوسعية المنتهجة بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى إلى برامج الانعاش الاقتصادي التي أقرتها الحكومة مطلع التسعينات من القرن الماضي؛
- اتسم معدل نمو أشباه النقود (الودائع لأجل) بالتذبذب على طول الفترة الدراسة، كما شهدت العشرية الثانية منها تذبذبا أيضًا في معدلها، فبعد الارتفاع المسجل سنة 2001 (26.74%)، عرفت سنوات 2002، 2003 تراجع ملحوظًا بحوالي 6.48% و10.66% (بالمقارنة مع سنة 2001)، بعدها واصل معدل نمو الودائع لأجل تراجعها في السنة الموالية إلى أن سجّل أدنى مستوى له-خلال فترة الدراسة- مع نهاية سنة 2004 والذي قُدِّرَ بـ 8.5-، ويمكن تفسير ذلك حسب رأينا إلى أزمة البنوك الخاصة التي عرفت الجزائر خلال تلك الفترة (إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري)؛
- كما عرفت الودائع تحت الطلب نموًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة، حيث تضاعف بحوالي 50 مرة، ويتجلى هذا الارتفاع المسجل في حجم الودائع تحت الطلب وخاصة مع مطلع الألفية الثانية إلى الارتفاع في ارتفاع ودائع قطاع المحروقات لاسيما ودائع المؤسسات الخاصة والأفراد؛
- بدورها تضاعفت الودائع لدى مراكز الصكوك البريدية بأكثر من 40 مرة، حيث انتقلت من 29.6 مليار دج إلى 1201.2 مليار دج، وهذا راجع إلى ارتفاع ودائع الأسر خاصة بعد صدور القرار المتعلق بمسك حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتقاعد لدى مراكز الصكوك البريدية؛
- من خلال تتبع مسار تطور مكونات المعروض النقدي في الجزائر خلال فترة الدراسة نجد أن التداول النقدي خارج النظام المصرفي يعتبر أحد أهم عناصر المعروض النقدي بمعناه الضيق (M1) وبالأخص خلال الثلاثة عشر سنة الأولى، وهذا راجع إلى غياب الوعي الادخاري والثقافة البنكية؛
- أما صعيد مقابلات المعروض النقدي (الكتلة النقدية) يتضح أن صافي الأصول (الموجودات) الخارجية احتل المقام الأول لعملية إصدار النقود من قبل بنك الجزائر خصوصًا خلال الفترة

- (2001-2017)، أي أن مسار تطور المعروض النقدي في الجزائر ينمو موازيا (جنباً إلى جنب) مع تطور حجم الأصول الخارجية؛
- ارتبط تطور صافي الأصول الخارجية بتحسّن أو تدهور الوضعية الخارجية للاقتصاد الجزائري الناتج عن ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية؛
 - سجلت القروض المقدمة للدولة (الخزينة العمومية) خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2014 قيماً سالبة، ويُفسّر ذلك بتسديد الخزينة العمومية لديونها تجاه المنظومة البنكية وتحويل المستحقات الصافية لها من مستحقات مدينة إلى مستحقات دائنة، مما يعني أيضاً أن هذه القروض لم تساهم على مدار هذه الفترة في الإصدار النقدي.
 - عرفت القروض المقدمة للاقتصاد انخفاضاً حاداً سنة 1993 مقارنة بما كانت عليه سنة 1992، حيث قدر هذا التراجع بـ 192.1 مليار دينار جزائري، ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى تبني سياسة تقييدية في مجال منح الائتمان حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع سعر إعادة الخصم إلى 15%، وكذا تقييد أسعار الفائدة نتيجة تنفيذ برنامج الاستعداد الائتماني الثاني.
 - يتّضح من خلال تحليل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك والمجموعات المكونة له عدم تحيين سلة السلع المستخدمة لقياس هذا المؤشر خاصة سنة 2001؛ حيث تم استحداث مجموعة من السلع والخدمات تواكب التطورات والاحتياجات المتنوعة للعائلات كخدمات الانترنت والاتصالات، والتي أصبحت تشكل جزءاً لا يستهان به من الانفاق الاستهلاكي لها (العائلات)، ضف إلى عدم تمثيل رقعة المسح الخاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك للتوزيع الجغرافي للجزائر؛

2.3.VI. النتائج التطبيقية (القياسية):

ناقش الجانب التطبيقي أحد أهم الطرق القياسية التي تعتبر حديثة نسبياً وهي طريقة نماذج الانحدار الذاتي الموزعة بفترات تأخير (ARDL)، حيث اشتمل هذا الجانب على أهم اختبارات الاستقرار ومنهجية تصحيح الخطأ واختبارات التكامل المشترك في إطار نماذج ARDL والتي تعرف اختصاراً بـ ARDL-UECM. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة (اختبارات الاستقرار) أن السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في مستواها، إلا أنها تصبح مستقرة عند أخذ الفروق الأولى لها. وبالتالي فإنّ هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها تتحرك معاً عبر الزمن مما يشير إلى وجود علاقة زمنية طويلة الأجل تعرف بعلاقة التكامل المشترك (cointegration)، مما يعني تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام الحدود وتصحيح الخطأ.

- أكدت كافة المعايير الإحصائية المتوفرة في برنامج Eviews 12.0 على أن فترة واحدة تعتبر كافية ومثلى للمتغيرات الداخلة في النموذج. وبتخاذ فترة التأخير هذه، يعتبر نموذج ARDL(1.0.0.0) أحسن نموذج من بين ثمانية نماذج مرشحة.
- أشارت نتائج تطبيق التكامل المشترك، إلى أن أسعار الاستهلاك متكاملة تكاملاً مشتركاً مع المتغيرات المفسرة لها، وتؤكد هذه النتيجة أيضاً وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات ولكن عند مستوى معنوية 10%.
- عند تقدير علاقة الأجل الطويل، تبين أن الزيادة بـ 1% في كلا من لوغاريتمات التداول النقدي، سرعة الدوران وكتلة الأجور سوف تؤدي إلى زيادة لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 2.68%، 3.41%، 2.46% على التوالي.
- معاملات نموذج تصحيح الخطأ (النموذج المقدر في الأجل القصير)، أظهرت أنه في حالة حدوث صدمة في مؤشر أسعار الاستهلاك، فإن 27.07% من انحراف قيمته عن مستواه التوازني في الأجل الطويل يتم تصحيحها في السنة الحالية (الفترة t)، وأن الزمن المستغرق للوصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل سوف يتطلب 3.7 سنة.

VI.2.4. مناقشة نتائج الدراسة على ضوء نتائج الدراسات السابقة

وعليه يمكن القول أن دراستنا الحالية اتفقت مع أغلب النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في أن متغيرة التداول النقدي (CIC) -أهم متغيرة مفسرة- تُحدث تأثيراً إيجابياً على مؤشر أسعار الاستهلاك وبالتالي فهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية (توصلت دراستنا إلى وجود تأثير إيجابي بين المتغيرين على المدى الطويل فقط وعند مستوى المعنوية 10%)، وكذا بالنسبة للمتغيرات المساعدة (سرعة دوران النقود وكتلة الأجور) فهي تمارس تأثيراً إيجابياً على مؤشر أسعار الاستهلاك (يكون هذا التأثير على المدى الطويل عند مستوى المعنوية 10%)، باستثناء دراسة (رمضاني، 2021) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي للمعروض النقدي (M2) على مؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير فقط أما على المدى الطويل فتكون الاستجابة عكسية، ودراستي (الغالبى و الجبوري، أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، 2008) و (الغالبى و الجبوري، استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية، 2008) حيث خلصت الأولى إلى غياب الأثر الذي يحدثه التداول النقدي (CIC) على مؤشر أسعار الاستهلاك في كندا واليابان خلال الفترة 1985-2001، وهي نفس النتيجة التي توصلت

إليها الدراسة الثانية والتي تؤكد على أن التداول النقدي (CIC) لا يمارس أي تأثير على المستوى العام للأسعار في جمهورية مصر العربية خلال نفس فترة الدراسة (1985-2001).

3.VI. توصيات ومقترحات الدراسة:

- بناء على النتائج سابقة الذكر نقدم بعض التوصيات والمقترحات المتعلقة بالدراسة:
- تفعيل الدور الإيجابي للمعروض النقدي في الاقتصاد، وذلك بضرورة اعتماد بنك الجزائر على متغيرة المعروض النقدي عند قيامه برسم السياسة النقدية؛
 - ضرورة التنسيق بين مُعدلي نمو المعروض النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي بهدف تحقيق مستوى استقرار نقدي واقتصادي مقبول؛
 - العمل على استغلال الفوائض النقدية المتاحة لتنويع وتوسيع قاعدة الانتاج الوطني خارج قطاع المحروقات، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، وكذا القضاء نسبياً على التبعية الغذائية للخارج والتي تمثل بدورها سبباً رئيسياً لعدم الاستقرار النقدي والاقتصادي في البلاد؛
 - محاولة التحكم قدر المستطاع في معدل التضخم من خلال تخفيض حجم التداول النقدي بين الأفراد، وزيادة حجم الودائع بمختلف أنواعها، وهذا لا يتحقق إلا من خلال نشر ثقافة الوعي البنكي (المصرفي) والادخاري؛
 - ضرورة توفير الاستقرار السياسي والتشريعي من قبل الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق عنصري الثقة والأمان في المنظومة البنكية؛
 - ضرورة تفعيل دور البنوك الاسلامية وذلك بجعلها تقدم منتجات اسلامية تتماشى مع عادات المجتمع الجزائري؛
 - اتباع سياسة اقتصادية رشيدة تعمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتخفيف تبعيته النفطية، من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار وجعله جاذباً للمستثمرين الأجانب والمحليين بالدرجة الأولى، وكذا خلق قاعدة اقتصادية متنوعة بمشاركة القطاعين العام والخاص وتساوم فيها مختلف القطاعات وخصوصاً قطاع السياحة، الزراعة والصناعة؛
 - العمل على ايجاد اطار تشريعي يهدف إلى التخلي عن التمويل غير التقليدي المنتهج أواخر أكتوبر 2017، نظراً لما أنجر عنه من آثار اقتصادية وخيمة ندفع ثمنها إلى اليوم، والتي تتجلى في الانخفاض الحاد والتآكل المستمر لقيمة العملة (انخفاض قدرتها الشرائية)؛
 - الرقابة الصارمة على الأسواق بهدف القضاء على الزيادات العشوائية وغير المبررة في الأسعار؛

- محاولة خلق سياسة أسعار متجانسة تخدم الاستراتيجية التنموية للبلاد، وكذا المصالح الاقتصادية للأفراد وتسعى إلى زيادة مداخيلهم الحقيقية وليس النقدية؛
- الابتعاد عن الحلول المؤقتة وضرورة ايجاد حلول استراتيجية بعيدة المدى تسعى إلى التحرير التدريجي للريع؛
- ضرورة توسيع وتحيين سلة السلع المستخدمة لقياس مؤشر أسعار الاستهلاك خاصة تلك المعمول بها سنة 2001؛ واستحداث مجموعة من السلع والخدمات تواكب التطورات والاحتياجات المتنوعة للعائلات كخدمات الانترنت والاتصالات، والتي أصبحت تشكل جزءا لا يستهان به من الانفاق الاستهلاكي لها (العائلات)، بالإضافة إلى توسيع رقعة المسح الخاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك لشمّل التوزيع الجغرافي للجزائر وتصبح أكثر تمثيلا وتعبيراً لتغيرات الأسعار؛
- ضرورة الاستفادة من الأبحاث والدراسات العلمية بالجامعات ومخابر البحث وتوظيفها على أرض الواقع (في النشاط الاقتصادي).

4.VI. آفاق الدراسة:

- تستدعي النتائج المتوصل إليها فتح آفاق بحثية جديدة والتي يمكن تبنيها كدراسات مستقبلية ومن بينها ما يلي:
- تأثير كمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي على بعض المتغيرات الكلية في عينة من دول المغرب العربي؛
 - أثر كمية النقود المتداولة على مؤشر اسعار الإنتاج في الجزائر -دراسة استشرافية-؛
 - محددات كمية النقود المتداولة وسرعة تداول النقود في الاقتصاد الجزائري وأثرها على الناتج الداخلي الخام.
 - تأثير مضاعف خلق النقود وسرعة التداول على معدلات الاستثمار في الجزائر خلال الوفورات النفطية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة الأجنبية:

- Achour Tani, Y. (2013). Analyse de la politique économique Algérienn. faculté des sciences économiques, des Sciences de Gestion et des Sciences Commerciales, Paris: unIIIersité Paris 1 Panthéon-Sorbonne.
- Andreas, G., & Tsamis, A. (2012). the Interrelationship between Money, Prices And Government Expenditures And Economic Growth: A Causality Analysis for the case of Cyprus. *International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR)*, 05(03), 115-128.
- Bali, H. (1993). *Inflation et mal-développement en Algérie*. Alger: Office des Publications UnIIIersitaires .
- Banque d'Algérie . (2006). *Statistiques monétaires 1964-2005 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2005 (Hors Série)* . Alger: Bank of Algeria.
- Banque d'Algerie. (2022). *Bulletin Statistique Trimesteriel N° 59*. Alger: Bank of Algeria.
- Banque d'Algérie. (2022). *Statistiques monétaires 1964-2020 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2020*. Alger: Bank of Algeria.
- Banque d'Algerie. (2022). *Bulletin Statistique Trimesteriel N° 59*. Alger: Bank of Algeria.
- Baumol, W. J. (1952, November). The Transactions Demand for Cash: An Inventory Theoretic Approach. (H. UnIIIersity, Éd.) *The Quarterly Journal of Economics*, 66(4), pp. 545-556.
- Bedjaoui, Z. (2014). La relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie Algérienne . Faculté des Sciences Economiques, des Sciences Commerciales Et des Sciences de Gestion, Tlemcen: UnIIIersité Abou-bekr Belkaid.
- Begg, D., Fischer, S., & DornBusch, R. (2002). *Exercices et problèmes corrigés de macroéconomie*. Paris: Dunod.
- Chinweobo, E. U. (2010, December). Effects of money supply and exchange rates on inflation in NIGERIA. *Journal of Management and Corporate Governance*, 2, pp. 73-87.
- Dinh Doan Van. (2020, April 7). Money supply and inflation impact on economic growth. *Journal of Financial Economic policy*, 12(1), pp. 121-136.

- Eggon , A. H., & Ajidani, M. S. (2020, December). Impact of monetary policy on inflation rate in Nigeria: Vector AutoregressIIIe Analysis. *CBN Digital Commons (Bullion)*, 44(4), pp. 78-90.
- Fisher, I. (1911, June). The Equation of Exchange 1896-1910. *The American Economic Review*, 1(2), pp. 296-305.
- Fisher, I. (1912, June). The Equation of Exchange For 1911. and Forecast. *The American Economic Review*, 2(2), pp. 302-319.
- Friedman , M. (1959, August). The Demand for Money: Some Theoretical and Empirical Results. *Journal of Political Economy*, 67(4), pp. 327-351.
- Humphrey, T. (1974, May/June). The Quantity Theory of Money: Its Historical Evolution and Role in Policies Debates. *Economic Review*, 60, pp. 2-19.
- ILO, IMF, OECD, UNECE, Eurostat, & The World Bank. (2004). *Consumer price index manual: Theory and practice*. Geneva: International Labour Office.
- Jadish, H. (2000). *Monetary Economics* (éd. 2nd). London: Routledge Taylor Francis Group.
- Keynes, J. M. (1937, february). The General Theory of Employment. 51(02), pp. 209-223.
- Kole, A., Wali , H., & Alhassan , I. (2020, September). Analysis of the determinants of money demand in South Africa:1990-2019. *CBN Digital Commons (Bullion)*, 44(3), 74-90.
- Md Qaiser Alam, & Md Shabbir Alam. (2016). the determinants of inflation in India: The Bound Test Analysis. *International Journal Of Economics and Finincial Issues*, 06(02), 544-550.
- Menaguer, N. (2010). La demande de Monnaie en Algerie (thèse Doctorat). faculté des Sciences Economique, des Sciences de gestion, et des Sciences commerciales, Tlemcen: unIIIersite Abou-Bekr Belkaid.
- Mishkin, F., Bordes, C., Hautcoeur, P. c., Lacoue-Labarthe, D., & Ragot, X. (2010). *Monnaie, banque et marchés financiers* (éd. 9 édition). Londres: Pearson education.
- Nair , S., Rabiunnesa, K., & Mahamuda, F. (2019). Causal Relationship Of Money Supply ANd Inflation: A Study Of Benghladech. *Asian Economic and Financial Review*, 09(01), 42-51.
- Office National des Statistiques. (2018). *Indices des prix a la consommation*. Alger.

- Office National des Statistiques. (2020). *RétrospectIIIe Statistique 1962-2020 (Chapitre 4 Indices des Prix)*. Alger.
- Office National des Statistiques. (2020). *RétrospectIIIe Statistique 1962-2020 (Chapitre3 Salaires)* . Alger.
- Ongan, S., Gocer, I., & Ongan, A. (2022, May 26). Revisiting the quantity theory of money in Euro Area: The case of Greece. *The european journal of comparatIIIe Economics*, 19(1), pp. 63-77.
- Organisation des pays exportateurs de pétrole. ((1990-2019)). *Rapport Statistique Annuel*. Kuwait.
- Organisation des pays exportateurs de pétrole. (2022). *Rapport Statistique Annuel*. Kuwait.
- Rogers, C. (1989). *Money, Interest and Capital A Study in The Foundations of Monetary Theory*. New York: Cambridge UnIIIersity Press.
- Schlachter, D. (2004). *De l'analyse a la prévision (comprendre la statistique descriptIIIe temporelle)* (éd. 5éme édition). Paris: Hachette.
- Teigen, R. L. (1962, August). Demand and supply functions for money in the United States: some structural estimates (Phd Thesis). Departement of Economics and Social Science, Minneapolis: unIIIersity of minnestota .
- Tobin, J. (1956, August). The Interest-Elasticity of Transactions Demand For Cash. *The Review of Economics and Statistics*, 38(3), pp. 241-247.
- Tobin, J. (1958, february). Liquidity Preference as Behavior Towards Risk. *The Review of Economic Studies*, 25(2), pp. 65-86.
- Vidya , N., & Dhirendra, K. (2022). COINTEGRATION AND CAUSAL RELATIONSHIP BETWEEN MONEY SUPPLY (M3), WHOLESALE PRICE INDEX (WPI) AND CONSUMER PRICE INDEX (COMBINED) DURING PRE AND PEAK PANDEMIC IN INDIA: AN EMPIRICAL STUDY. *Academy of Marketing Studies Journal*, 26(6), 1-6.
- Wickens, M. (2010). *Analyse macroéconomique approfondie* (éd. 1ére édition). Paris: Boeck unIIIersité.
- Yugang He. (2017). A Study on the Relationship between Money Supply and. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 08(06), 99-107.

المراجع باللّغة العربية:

- إبراهيم جواد كاظم. (2011). الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية(العراق أنموذجا). *DIYALA JOURNAL FOR PURE SCIENCES*، 7(4)، الصفحات 98-128.
- أحمد أبو الفتوح الناقة. (1998). *نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية* (الإصدار ط1). الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- أحمد محمد صالح الجلال. (2006). دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابراهيم سلطان شيبوط(الجزائر3).
- إدريس عبدلي. (2007). محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة.
- أسماء علام، و علام فاطمة. (2020). واقع السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2017. مجلة *التمكين الاجتماعي*، 2(2)، 450-469.
- أسماء مخاليف . (2017). محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة : جامعة الحاج لخضر.
- أشرف سمارة. (2011). *دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية*. فلسطين.
- إكرام مرعوش . (2021). *التحليل الاقتصادي الكلي دروس وتمارين محلولة* (الإصدار ط1). باتنة، الجزائر: دار قانة للنشر والتوزيع.
- أكرم حداد، و مشهور هذلول. (2005). *النقود المصارف (مدخل تحليلي ونظري)*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- السيد محمد السريتي، و محمد عزت غزلان . (2010). *اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية* (الإصدار ط1). مصر: مؤسسة رؤية.
- الغالبى & الجبوري. (2008). أثر مقاييس عرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*. 10(02) ،

- الغالبى، و الجبوري. (2008). استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية. (جانعة القادسية، المحرر) *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 10(01)، 192-234.
- امحمد بن البار، و علي سنوسي. (2016). أثر عرض النقود على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية-. *مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 10(16)، الصفحات 303-316.
- أمينة بن عيسى. (2015). العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر-تونس والمغرب (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- أمينة دبات. (2015). السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- أنس البكري، و وليد صافي. (2009). *النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق* (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- إيمان بن زروق. (2021). التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر (باتنة1).
- بسام الحجار. (2006). *الاقتصاد النقدي والمصرفي* (الإصدار ط1). بيروت: دار المنهل اللبناني.
- بن علي بلعزوز . (2004). أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابراهيم سلطان شيبوط (الجزائر3).
- بن علي بلعزوز. (2008). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية* (الإصدار ط3). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن مصطفى ر. (2022). أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2018) (أطروحة دكتوراه). (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تلمسان :جامعة أبي بكر بلقايد.

- بهاء الدين مطهري . (2022). محاولة استهداف لامعدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
- توفيق محب خلة. (2011). *الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات* (الإصدار 1ط). الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- جازية بن بوزيان. (2006). التضخم الركودي في الجزائر دراسة قياسية(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- جمال دقيش، و حبيب بن باير. (2019). أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL. (جامعة بشار، المحرر) *مجلة النشائر الاقتصادية، 05(03)*، 54-71.
- حدادي، ع. (2017). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية-دراسة حالة (الجزائر) -2014-2000 أطروحة دكتوراه. (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سيدي بلعباس: جامعة جيلالي اليابس).
- حسين بني هاني. (2014). *اقتصاديات النقود والبنوك -المبادئ والأساسيات-*. عمان: دار الكندي للنشر والتوزيع.
- حمزة عمي سعيد، و عباس بوهريه . (2017). أثر التغير في المجمعات النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية: دراسة حالة الجزائر 1990-2016. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 10(02)*، 821-848.
- حميد عزري ، و رابح خوني. (ديسمبر، 2020). تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 06(02)*، الصفحات 444-461.
- حميد عزري. (2020). أثر النفقات العامة على التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- خالد زهدي خواجه. (2003). *أساليب تحليل بيانات دخل ونفقات الأسرة*. بغداد، العراق: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

- خديجة حمادي. (2009). علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- خليل، ع. ا. (2014). *الاقتصاد النقدي والمصرفي مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية*. ج(1) ط. (2). ديوان المطبوعات الجامعية.
- دحمان بن عبد الفتاح. (1997). محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي الدولي "دراسة حالة الجزائر" (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابراهيم سلطان شيبوط(الجزائر3).
- رياض دبش. (2019). الأسعار في الجزائر بين الحرية والتقييد. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*، 56(01)، الصفحات 81-105.
- زكي رمزي. (1980). *مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- زياد رمضان. (2001). *مبادئ الاحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي* (الإصدار ط5). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ساعد مرابط. (2018). التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس(سطيف1).
- سامر بطرس جلدة. (2010). *النقود والبنوك* (الإصدار ط1). عمان، الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.
- سعيد سامي الحلاق، و محمد محمود العجلوني. (2010). *النقود والبنوك والمصارف المركزية*. عمان، الأردن: دار اليازوري.
- سمية بلقاسمي . (2017). إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر(باتنة1).
- سهام تواتي. (2022). سياسات محاربة التضخم في الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابراهيم سلطان شيبوط(الجزائر3).
- صالح العصفور . (2003). *الارقام القياسية. سلسلة جسر التنمية* (19)، الصفحات 1-24.

- صالح تومي. (2009). *مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (الإصدار ط2)*. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- صالح مفتاح. (2005). *النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)*. القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عابد بشكير. (2010). *نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970-2008)* (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابراهيم سلطان شيبوط(الجزائر3).
- عبد الباسط عبد الصمد علية. (2018). *دور نمو عرض النقود في نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 (دراسة إستشرافية مع ماليزيا)*(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
- عبد الجليل شليق. (2012). *استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (1990-2009)*(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- عبد الحسين جليل الغالي ، و سوسن كريم الجبوري. (2008). *استجابة المتغيرات الاقتصادية الكلية للتغيرات في المجاميع النقدية في عينة من الدول النامية. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 10(01)، 192-234.*
- عبد الرحمن محمد السلطان . (2018). *النظرية الاقتصادية الكلية (الإصدار ط1)*. الرياض.
- عبد الغني العايب. (2010). *دراسة تنبؤية على المدى القصير لمؤشرات أسعار الاستهلاك في الجزائر (رسالة ماجستير)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابراهيم سلطان شيبوط(الجزائر3).
- عبد القادر السيد متولي. (2010). *اقتصاديات النقود والبنوك*.
- عبد الله خبابة . (2006). *تحليل السياسة السعرية في الجزائر. حوليات جامعة الجزائر 1، 16(2)، الصفحات 61-83.*
- عبد الله خبابة. (2006). *سياية الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية-حالة الجزائر*-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبد المجيد بوساق . (2022). *تطبيق نماذج التنبؤ على حالة التضخم في الجزائر (أطروحة دكتوراه)*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.

- علي حمزة. (2017). دور السياسة النقدية والمالية في إنجاح الإصلاحات الاقتصادية الطبقة في الجزائر خلال الفترة: 1990-2010 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابراهيم سلطان شيبوط(الجزائر3).
- عمر صخري. (2005). *التحليل الاقتصادي الكلي* (الإصدار ط5). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عمير شلوفي. (2018). التضخم والنمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي 1980-2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- عيسى خليفي. (2010). *قيمة النقود*. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- فاطمة الزهرة ديش. (2018). دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الأزمات الاقتصادية-دراسة حالة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو-(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم تجارية، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
- فاطمة الزهرة صغيري. (2008). دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابراهيم سلطان شيبوط(الجزائر3).
- فتيحة بناني. (2009). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بومرداس: جامعة أحمد بوقرة.
- فطيمة ساسي. (2015). أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- كريم بوروشة. (2015). أثر السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2012 (رسالة ماجستير). العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم تجارية، ورقلة: جامعة قاصدي مرياح.
- لونيس إكن. (2010). السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

- لونيس إكن. (2017). تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابراهيم سلطان شيبوط (الجزائر 3).
- مجيد ضياء. (2000). الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية. الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- محمد الشريف إمان. (2010). محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (الجزء 3) (الإصدار 2ط). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد بن عطية. (2021). أثر التضخم على التوازن الاقتصادي دراسة وصفية لحالة الجزائر من سنة 1990-2018 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أوبكر بلقايد.
- محمد موساوي، وسمية زيرار. (15 نوفمبر، 2012). دراسة تطور الكتلة النقدية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1970-2009). مجلة الاقتصاد والمجتمع (08)، الصفحات 29-47.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، و سهيل أحمد سمحان. (2010). النقود والمصارف (الإصدار 1ط). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمود سحنون. (2003). الاقتصاد النقدي والمصرفي (الإصدار 1ط). قسنطينة: دار بهاء للنشر والتوزيع.
- مركز دبي للإحصاء. (2009). منهجية الرقم القياسي لأسعار المنتج لقطاع الصناعة التحويلية 2010. دبي.
- مصطفى رشدي شيحة. (1999). النقود والمصارف والائتمان. الاسكندرية، مصر: دار الجديدة للنشر والتوزيع.
- ناظم محمد نوري الشمري. (2013). النقود والمصارف و(النظرية النقدية). دار زهران للنشر والتوزيع.
- نبيل الروبي . (1984). نظرية التضخم (الإصدار 2ط). الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة العربية.
- نبيل إبراهيم سعد. (2004). العقود المسماة (عقد البيع) (الإصدار 2ط). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.

- دراسة -أثر أنظمة الصرف الأجنبي على فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة .(2017) .س. بنزالي
الجزائر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .(أطروحة دكتوراه)-حالة الجزائر
(3الجزائر)جامعة ابراهيم سلطان شيبوط.
- نوة بن يوسف. (2016). تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر
خلال الفترة 1970-2012(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر .
- وردة شيبان . (2016). العلاقة السببية بين كمية النقود والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة
قياسية (1990-2011)(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
باتنة: جامعة الحاج لخضر (باتنة1).
- وسام ملاك. (2000). *النقود والسياسات النقدية الداخلية* (الإصدار ط1). بيروت، لبنان: دار المنهل
البناني للطباعة والنشر.
- وفاء رمضان. (2021). استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي -
دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2018-(أطروحة دكتوراه). كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الوادي: جامعة حمه لخضر.
- ياسين عبد الله. (2014). دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية-دراسة حالة
الجزائر-(رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران: جامعة
أحمد بن بلة.
- يوسف لزرق. (2020). دور قناة الائتمان في انتقال أثر السياسة النقدية(أطروحة دكتوراه). كلية
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الأغواط: جامعة عمار ثلجي.



الملاحق

الملحق رقم (01) بيانات المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة القياسية.

مؤشر أسعار الاستهلاك CPI	كتلة الأجور PROL L	سرعة دوران النقود V	التداول النقدي كنسبة من المعروض النقدي CIC	الناتج المحلي الإجمالي GDP	المعروض النقدي بالمعنى الواسع M2	أشباه النقود QM (ودائع لأجل)	النقود M1 (المعروض النقدي بالمعنى الضيق)	النقود الكتابية (إجمالي ودائع الاطلاع)	الودائع			التداول النقدي	السنوات
									ودائع لدى حساب البريد الجاري PC AD	ودائع الخزينة T D	ودائع تحت الطلب DD		
120.2	180	1.616 2	39.3	554.3 9	343	72,9	270, 1	135, 1	29, 6	-	10 5,5	13 4,9	199 0
150.8	255. 5	2.076 4	37.9	862.1 3	415,2	90,3	325	167, 8	34, 7	-	13 3,1	15 7,2	199 1
197.5	341. 3	2.083 1	35.8	1074. 7	515,9	146, 2	369, 7	182, 59	39, 8	1, 992	14 0,8	18 4,8	199 2
240.2	412. 5	1.896 2	33.7	1189. 72	627,4	180, 5	446, 9	231, 89	41	1, 993	18 8,9	21 1,3	199 3
316.3	469. 9	2.055 8	30.8	1487. 4	723,5	247, 7	475, 8	246, 99	48, 5	1, 994	19 6,5	22 2,9	199 4
406.2	568. 8	2.507 4	31.2	2004. 99	799,6	280, 5	519, 1	266, 49	53, 7	1, 995	21 0,8	24 9,7	199 5
488.8	667. 2	2.808 4	31.8	2570	915,1	326	589, 1	293, 99	58	1, 996	23 4	29 0,8	199 6
518.4	722. 1	2.570 6	31.2	2780. 2	1081, 5	409, 9	671, 6	328, 49	71, 7	1, 997	25 4,8	33 7,6	199 7
550.7	794. 6	1.777 3	24.5	2830. 5	1592, 5	766, 1	826, 4	430, 69	81, 1	1, 998	34 7,6	39 0,4	199 8

562.2	847.6	1.8097	24.6	3238.2	1789,3	884,2	905,2	457,79	87,4	1,999	36,8,4	43,9,9	1999
558.7	884.6	2.0388	24	4123.5	2022,5	974,4	1048,2	558,6	89,1	2	46,7,5	48,4,5	2000
578.3	970.6	1.7089	23.3	4227.1	2473,5	1235	1238,5	553,90	97	2,001	45,4,9	57,7,2	2001
102.6	1048.9	1.5587	22.9	4522.8	2901,5	1485,2	1416,3	745,80	100,6	2,002	64,3,2	66,4,7	2002
106.4	1137.9	1.5658	23.3	5252.32	3354,4	1724	1630,4	838,10	117,2	2,003	71,8,9	78,1,3	2003
110.9	1278.6	1.6450	23.4	6149.1	3738	1577,5	2160,6	1250,2	120,3	2,004	11,27,9	87,4,3	2004
113.9	1364	1.8190	22.2	7562.9	4157,6	1736,2	2421,4	1371,2	144,8	2,005	12,24,4	92,1	2005
116	1498.5	1.7233	22	8502.6	4933,7	1766,1	3167,6	1956,2	203,8	2,006	17,50,4	10,81,4	2006
121	1722.1	1.5524	21.4	9306.2	5994,6	1761	4233,6	2783,7	211,3	2,007	25,70,4	12,84,5	2007
127.2	2134.3	1.5876	22.1	11043.7	6956	1991	4964,9	3232,808	265,6	2,008	29,65,2	15,40	2008
135.5	2355.6	1.3896	25.5	9968	7173,1	2228,9	4944,2	2852,4	308,5	2,009	25,41,9	18,29,4	2009
141	2907.5	1.4481	25.3	11991.6	8280,7	2524,3	5756,4	3337,2	412,8	2,01	29,22,4	20,98,6	2010
149.1	3866.4	1.4629	25.9	14526.2	9929,2	2787,5	7141,7	4053,5	515,3	2,011	35,36,2	25,71,5	2011

163.5	4291 .4	1.4714	26.8	16208. 7	11015, 1	3333 ,6	7681 ,5	3972 ,5	590 ,3	2, 012	33 80,2	29 52,3	201 2
170.3	4390 .8	1.3937	26.8	16643. 8	11941, 5	3691 ,7	8249 ,8	4187 ,6	621 ,1	2, 013	35 64,5	32 04	201 3
176.8	4659 .9	1.2587	26.9	17228. 6	13686, 7	4083 ,7	9603	5157 ,314	694 ,5	2, 014	44 60,8	36 85,9	201 4
184.6	5005 .9	1.2195	30	16712. 7	13704, 5	4443 ,4	9261 ,1	4617 ,9	707 ,4	2, 015	39 08,5	41 08,1	201 5
195.3	5308 .2	1.2676	32.5	17514. 6	13816, 3	4409 ,3	9406 ,1	4506 ,8	759 ,4	2, 016	37 45,4	44 97,2	201 6
206.9	5439 .3	1.2605	31.5	18876. 2	14974, 6	4708 ,5	1026 6,1	5289 ,8	774 ,5	2, 017	45 13,3	47 16,9	201 7
214.2	5417 .7	1.2177	29.6	20259	16636, 7	5232 ,6	1140 4,1	6237 ,4	863 ,6	2, 018	53 71,8	49 26,8	201 8
219.2	5773 .9	1.2288	32.9	20284. 2	16506, 6	5531 ,4	1097 5,2	5266 ,3	913 ,1	2, 019	43 51,2	54 37,6	201 9
223.8	5785 .9	1.041 0	34.8	18383 .8	17659 ,6	575 7,8	119 01,8	542 5,2	121 3,2	2, 02	42 10	61 38,3	202 0
226.4	5844 .2	1.098 1	33.6	22021 .6	20053 ,5	646 3,2	135 90,3	648 1,4	120 1,2	2, 021	52 78,2	67 46,6	202 1

Source:

-(Banque d'Algérie , Statistiques monétaires 1964-2005 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2005 (Hors Série) , 2006, pp. 31;48-49)

-(Banque d'Algérie, Statistiques monétaires 1964-2020 et Statistiques de la balance des paiements 1992-2020, 2022, pp. 47-48 ;61-63)

-(Banque d'Algerie, 2022, p. 11)

-(Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2020 (Chapitre3 Salaires) , 2020, p. 92) Disponible sur le site:

<https://www.ons.dz/spip.php?article2881>

-(Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2020 (Chapitre 4 Indices des Prix), 2020, pp. 116-146) Disponible sur le site:

<https://www.ons.dz/spip.php?article2880>

-(Banque d'Algerie, 2022, p. 28)

الملحق رقم (2): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات محل الدراسة

- بالنسبة لمتغيرة لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك LCPI

النموذج (05)

Null Hypothesis: LCPI has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.906904		0.3249	
Test critical values:				
1% level	-3.661661			
5% level	-2.960411			
10% level	-2.619160			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCPI) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 16:50 Sample (adjusted): 1991 2021 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.204344	0.107160	-1.906904	0.0665
C	1.113536	0.576293	1.932239	0.0632
R-squared	0.111418	Mean dependent var		0.020424
Adjusted R-squared	0.080778	S.D. dependent var		0.344093
S.E. of regression	0.329903	Akaike info criterion		0.682307
Sum squared resid	3.156249	Schwarz criterion		0.774822
Log likelihood	-8.575751	Hannan-Quinn criter.		0.712464
F-statistic	3.636283	Durbin-Watson stat		1.773871
Prob(F-statistic)	0.066484			

النموذج (06)

Null Hypothesis: LCPI has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.151574		0.4984	
Test critical values:				
1% level	-4.284580			
5% level	-3.562882			
10% level	-3.215267			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCPI) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 16:48 Sample (adjusted): 1991 2021 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.240519	0.111787	-2.151574	0.0402
C	1.428122	0.642173	2.223888	0.0344
@TREND("1990")	-0.007567	0.006911	-1.095004	0.2828
R-squared	0.147907	Mean dependent var		0.020424
Adjusted R-squared	0.087044	S.D. dependent var		0.344093
S.E. of regression	0.328777	Akaike info criterion		0.704891
Sum squared resid	3.026640	Schwarz criterion		0.843664
Log likelihood	-7.925818	Hannan-Quinn criter.		0.750128
F-statistic	2.430137	Durbin-Watson stat		1.789389
Prob(F-statistic)	0.106369			

النموذج (04)

Null Hypothesis: LCPI has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.140545		0.7197	
Test critical values:				
1% level	-2.641672			
5% level	-1.952066			
10% level	-1.610400			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCPI) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 16:51 Sample (adjusted): 1991 2021 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	0.001618	0.011509	0.140545	0.8892
R-squared	-0.002980	Mean dependent var		0.020424
Adjusted R-squared	-0.002980	S.D. dependent var		0.344093
S.E. of regression	0.344606	Akaike info criterion		0.738895
Sum squared resid	3.562594	Schwarz criterion		0.785153
Log likelihood	-10.45287	Hannan-Quinn criter.		0.753974
Durbin-Watson stat	1.929485			

• بالنسبة لمتغيرة فرق لوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك (DLCPI)

النموذج (05)

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.177656	0.0002		
Test critical values:	1% level	-3.670170		
	5% level	-2.963972		
	10% level	-2.621007		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCPI,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 16:55 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-0.972030	0.187736	-5.177656	0.0000
C	0.012965	0.064715	0.200347	0.8427
R-squared	0.489127	Mean dependent var	-0.007175	
Adjusted R-squared	0.470881	S.D. dependent var	0.486410	
S.E. of regression	0.353817	Akaike info criterion	0.824266	
Sum squared resid	3.505220	Schwarz criterion	0.917680	
Log likelihood	-10.36400	Hannan-Quinn criter.	0.854150	
F-statistic	26.80812	Durbin-Watson stat	2.015981	
Prob(F-statistic)	0.000017			

النموذج (06)

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.094403	0.0015		
Test critical values:	1% level	-4.296729		
	5% level	-3.568379		
	10% level	-3.218382		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCPI,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 16:54 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-0.978377	0.191657	-5.094403	0.0000
C	0.045003	0.142208	0.323493	0.7488
@TREND("1990")	-0.001997	0.007619	-0.262081	0.7952
R-squared	0.490423	Mean dependent var	-0.007175	
Adjusted R-squared	0.452677	S.D. dependent var	0.486410	
S.E. of regression	0.359852	Akaike info criterion	0.886392	
Sum squared resid	3.496326	Schwarz criterion	1.028512	
Log likelihood	-10.32588	Hannan-Quinn criter.	0.933218	
F-statistic	12.99257	Durbin-Watson stat	2.011516	
Prob(F-statistic)	0.000112			

النموذج (04)

Null Hypothesis: D(LCPI) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.262799	0.0000		
Test critical values:	1% level	-2.644302		
	5% level	-1.952473		
	10% level	-1.610211		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCPI,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 16:56 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1))	-0.969770	0.184269	-5.262799	0.0000
R-squared	0.488394	Mean dependent var	-0.007175	
Adjusted R-squared	0.488394	S.D. dependent var	0.486410	
S.E. of regression	0.347912	Akaike info criterion	0.759032	
Sum squared resid	3.510245	Schwarz criterion	0.805739	
Log likelihood	-10.38548	Hannan-Quinn criter.	0.773974	
Durbin-Watson stat	2.017962			

• بالنسبة لمتغيرة لوغاريتم التداول النقدي كجزء من المعروض النقدي (LCIC).

النموذج (05)

Null Hypothesis: LCIC has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.768189		0.3886	
Test critical values:				
1% level	-3.661661			
5% level	-2.960411			
10% level	-2.619180			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCIC) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 16:58 Sample (adjusted): 1991 2021 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCIC(-1)	-0.121874	0.068926	-1.768189	0.0875
C	0.400023	0.229404	1.743748	0.0918
R-squared	0.097318	Mean dependent var	-0.005055	
Adjusted R-squared	0.066191	S.D. dependent var	0.068946	
S.E. of regression	0.066625	Akaike info criterion	-2.517121	
Sum squared resid	0.128729	Schwarz criterion	-2.424606	
Log likelihood	41.01538	Hannan-Quinn criter.	-2.486963	
F-statistic	3.126494	Durbin-Watson stat	1.629467	
Prob(F-statistic)	0.087550			

النموذج (06)

Null Hypothesis: LCIC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.458349		0.8223	
Test critical values:				
1% level	-4.284580			
5% level	-3.562882			
10% level	-3.215267			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCIC) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 16:58 Sample (adjusted): 1991 2021 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCIC(-1)	-0.094252	0.064630	-1.458349	0.1559
C	0.256981	0.218480	1.179979	0.2479
@TREND("1990")	0.003077	0.001254	2.452906	0.0207
R-squared	0.256981	Mean dependent var	-0.005055	
Adjusted R-squared	0.203908	S.D. dependent var	0.068946	
S.E. of regression	0.061517	Akaike info criterion	-2.647253	
Sum squared resid	0.105960	Schwarz criterion	-2.508480	
Log likelihood	44.03243	Hannan-Quinn criter.	-2.602017	
F-statistic	4.842049	Durbin-Watson stat	2.036549	
Prob(F-statistic)	0.015631			

النموذج (04)

Null Hypothesis: LCIC has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.497437		0.4925	
Test critical values:				
1% level	-2.641672			
5% level	-1.952066			
10% level	-1.610400			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCIC) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 16:59 Sample (adjusted): 1991 2021 Included observations: 31 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCIC(-1)	-0.001848	0.003716	-0.497437	0.6225
R-squared	0.002672	Mean dependent var	-0.005055	
Adjusted R-squared	0.002672	S.D. dependent var	0.068946	
S.E. of regression	0.068854	Akaike info criterion	-2.481927	
Sum squared resid	0.142227	Schwarz criterion	-2.436670	
Log likelihood	39.46988	Hannan-Quinn criter.	-2.466849	
Durbin-Watson stat	1.659625			

- بالنسبة لمتغيرة فرق لوغاريتم التداول النقدي كجزء من المعروض النقدي (DLCIC).

النموذج (05)

Null Hypothesis: D(LCIC) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.480315		0.0013	
Test critical values:				
1% level	-3.670170			
5% level	-2.963972			
10% level	-2.621007			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCIC,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:02 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCIC(-1))	-0.834846	0.186336	-4.480315	0.0001
C	-0.003345	0.012827	-0.260747	0.7962
R-squared	0.417555	Mean dependent var		3.94E-05
Adjusted R-squared	0.396754	S.D. dependent var		0.090302
S.E. of regression	0.070137	Akaike info criterion		-2.412401
Sum squared resid	0.137736	Schwarz criterion		-2.318988
Log likelihood	38.18602	Hannan-Quinn criter.		-2.382518
F-statistic	20.07323	Durbin-Watson stat		1.949342
Prob(F-statistic)	0.000115			

النموذج (06)

Null Hypothesis: D(LCIC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.424497		0.0006	
Test critical values:				
1% level	-4.296729			
5% level	-3.568379			
10% level	-3.218382			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCIC,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:01 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCIC(-1))	-1.075006	0.198176	-5.424497	0.0000
C	-0.067488	0.028894	-2.335660	0.0272
@TREND("1990")	0.003828	0.001573	2.433184	0.0219
R-squared	0.522302	Mean dependent var		3.94E-05
Adjusted R-squared	0.486917	S.D. dependent var		0.090302
S.E. of regression	0.064683	Akaike info criterion		-2.543990
Sum squared resid	0.112966	Schwarz criterion		-2.403870
Log likelihood	41.15985	Hannan-Quinn criter.		-2.499164
F-statistic	14.76052	Durbin-Watson stat		1.997318
Prob(F-statistic)	0.000047			

النموذج (04)

Null Hypothesis: D(LCIC) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.546376		0.0000	
Test critical values:				
1% level	-2.644302			
5% level	-1.952473			
10% level	-1.610211			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LCIC,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:03 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCIC(-1))	-0.831985	0.183000	-4.546376	0.0001
R-squared	0.416141	Mean dependent var		3.94E-05
Adjusted R-squared	0.416141	S.D. dependent var		0.090302
S.E. of regression	0.069000	Akaike info criterion		-2.476643
Sum squared resid	0.138071	Schwarz criterion		-2.429936
Log likelihood	38.14964	Hannan-Quinn criter.		-2.461701
Durbin-Watson stat	1.949485			

• بالنسبة لمتغيرة لوغاريتم سرعة دوران النقود (LV):

النموذج (05)

Null Hypothesis: LV has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.362499		0.9031	
Test critical values:				
1% level	-3.679322			
5% level	-2.967767			
10% level	-2.622989			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LV) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:05 Sample (adjusted): 1993 2021 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LV(-1)	-0.033117	0.091358	-0.362499	0.7200
D(LV(-1))	0.127632	0.189568	0.673279	0.5069
D(LV(-2))	-0.404350	0.178827	-2.263657	0.0325
C	-0.006896	0.050131	-0.137566	0.8917
R-squared	0.209778	Mean dependent var	-0.022078	
Adjusted R-squared	0.114951	S.D. dependent var	0.111108	
S.E. of regression	0.104527	Akaike info criterion	-1.551296	
Sum squared resid	0.273149	Schwarz criterion	-1.362704	
Log likelihood	26.49379	Hannan-Quinn criter.	-1.492231	
F-statistic	2.212226	Durbin-Watson stat	1.972404	
Prob(F-statistic)	0.111633			

النموذج (06)

Null Hypothesis: LV has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.821955		0.0292	
Test critical values:				
1% level	-4.296729			
5% level	-3.589379			
10% level	-3.218382			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LV) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:05 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LV(-1)	-0.659692	0.172606	-3.821955	0.0007
D(LV(-1))	0.278856	0.158689	1.757248	0.0906
C	0.576275	0.157258	3.664519	0.0011
@TREND("1990")	-0.016360	0.004548	-3.597106	0.0013
R-squared	0.365028	Mean dependent var	-0.021235	
Adjusted R-squared	0.291752	S.D. dependent var	0.109273	
S.E. of regression	0.091961	Akaike info criterion	-1.811338	
Sum squared resid	0.219878	Schwarz criterion	-1.524512	
Log likelihood	31.17007	Hannan-Quinn criter.	-1.751571	
F-statistic	4.982238	Durbin-Watson stat	1.726277	
Prob(F-statistic)	0.007303			

النموذج (06)

Null Hypothesis: D(LV) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.341441		0.0000	
Test critical values:				
1% level	-2.644302			
5% level	-1.952473			
10% level	-1.610211			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LV,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:10 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LV(-1))	-0.914415	0.171193	-5.341441	0.0000
R-squared	0.494999	Mean dependent var	-0.006572	
Adjusted R-squared	0.494999	S.D. dependent var	0.156073	
S.E. of regression	0.110910	Akaike info criterion	-1.527422	
Sum squared resid	0.356733	Schwarz criterion	-1.480715	
Log likelihood	23.91133	Hannan-Quinn criter.	-1.512480	
Durbin-Watson stat	1.884040			

• بالنسبة لمتغيرة فرق لوغاريتم سرعة دوران النقود (DLV):

النموذج (05)

Null Hypothesis: D(LV) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.753873		0.0000	
Test critical values:				
1% level	-3.679322			
5% level	-2.967767			
10% level	-2.622989			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values:				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LV,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:09 Sample (adjusted): 1993 2021 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LV(-1))	-1.319748	0.229367	-5.753873	0.0000
D(LV(-1),2)	0.425960	0.165550	2.572995	0.0161
C	-0.023575	0.019571	-1.204606	0.2392
R-squared	0.575232	Mean dependent var		0.001730
Adjusted R-squared	0.542558	S.D. dependent var		0.151944
S.E. of regression	0.102766	Akaike info criterion		-1.615019
Sum squared resid	0.274584	Schwarz criterion		-1.473575
Log likelihood	26.41778	Hannan-Quinn criter.		-1.570721
F-statistic	17.60496	Durbin-Watson stat		1.985614
Prob(F-statistic)	0.000015			

النموذج (06)

Null Hypothesis: LV has a unit root Exogenous: None Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.548219		0.1122	
Test critical values:				
1% level	-2.653401			
5% level	-1.953858			
10% level	-1.609571			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values:				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LV) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:06 Sample (adjusted): 1995 2021 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LV(-1)	-0.061183	0.039516	-1.548219	0.1358
D(LV(-1))	0.131896	0.201870	0.653369	0.5203
D(LV(-2))	-0.393095	0.218689	-1.797510	0.0860
D(LV(-3))	-0.106307	0.213667	-0.497535	0.6237
D(LV(-4))	0.039843	0.196633	0.202624	0.8413
R-squared	0.237785	Mean dependent var		-0.023225
Adjusted R-squared	0.099200	S.D. dependent var		0.112637
S.E. of regression	0.106904	Akaike info criterion		-1.468188
Sum squared resid	0.251428	Schwarz criterion		-1.228218
Log likelihood	24.82054	Hannan-Quinn criter.		-1.396833
Durbin-Watson stat	2.101253			

النموذج (04)

Null Hypothesis: D(LV) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.739109		0.0003	
Test critical values:				
1% level	-4.309824			
5% level	-3.574244			
10% level	-3.221728			
*Mackinnon (1996) one-sided p-values:				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LV,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:08 Sample (adjusted): 1993 2021 Included observations: 29 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LV(-1))	-1.353958	0.235918	-5.739109	0.0000
D(LV(-1),2)	0.446341	0.169240	2.637327	0.0142
C	0.005542	0.043912	0.126219	0.9006
@TREND("1990")	-0.001743	0.002348	-0.742344	0.4648
R-squared	0.584393	Mean dependent var		0.001730
Adjusted R-squared	0.534521	S.D. dependent var		0.151944
S.E. of regression	0.103685	Akaike info criterion		-1.567857
Sum squared resid	0.268652	Schwarz criterion		-1.379265
Log likelihood	26.73393	Hannan-Quinn criter.		-1.508792
F-statistic	11.71768	Durbin-Watson stat		2.003784
Prob(F-statistic)	0.000055			

• بالنسبة لمتغيرة لوغاريتم كتلة الأجور (LPROL):

النموذج (05)

Null Hypothesis: LPROL has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.411856		0.5632	
Test critical values:				
1% level	-3.670170			
5% level	-2.963972			
10% level	-2.621007			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPROL) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:13 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPROL(-1)	-0.017935	0.012703	-1.411856	0.1694
D(LPROL(-1))	0.499281	0.141241	3.534956	0.0015
C	0.179104	0.103990	1.722328	0.0964
R-squared	0.505703	Mean dependent var		0.104333
Adjusted R-squared	0.469088	S.D. dependent var		0.076637
S.E. of regression	0.055841	Akaike info criterion		-2.837986
Sum squared resid	0.084191	Schwarz criterion		-2.697867
Log likelihood	45.56980	Hannan-Quinn criter.		-2.793161
F-statistic	13.81150	Durbin-Watson stat		1.964387
Prob(F-statistic)	0.000074			

النموذج (06)

Null Hypothesis: LPROL has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.685818		0.7307	
Test critical values:				
1% level	-4.323979			
5% level	-3.580622			
10% level	-3.225334			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPROL) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:12 Sample (adjusted): 1994 2021 Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPROL(-1)	-0.163153	0.096780	-1.685818	0.1060
D(LPROL(-1))	0.625675	0.196888	3.177817	0.0044
D(LPROL(-2))	-0.221563	0.215129	-1.029908	0.3142
D(LPROL(-3))	0.373129	0.178958	2.085012	0.0489
C	0.937012	0.526062	1.781181	0.0887
@TREND("1990")	0.017091	0.010846	1.575743	0.1294
R-squared	0.479046	Mean dependent var		0.094677
Adjusted R-squared	0.360648	S.D. dependent var		0.068357
S.E. of regression	0.054658	Akaike info criterion		-2.788024
Sum squared resid	0.065726	Schwarz criterion		-2.502551
Log likelihood	45.03233	Hannan-Quinn criter.		-2.700752
F-statistic	4.046050	Durbin-Watson stat		1.968011

النموذج (04)

Null Hypothesis: LPROL has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.677659		0.9745	
Test critical values:				
1% level	-2.644302			
5% level	-1.952473			
10% level	-1.610211			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPROL) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:14 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPROL(-1)	0.003643	0.002172	1.677659	0.1045
D(LPROL(-1))	0.654348	0.112582	5.812189	0.0000
R-squared	0.451396	Mean dependent var		0.104333
Adjusted R-squared	0.431803	S.D. dependent var		0.076637
S.E. of regression	0.057768	Akaike info criterion		-2.800413
Sum squared resid	0.093441	Schwarz criterion		-2.707000
Log likelihood	44.00619	Hannan-Quinn criter.		-2.770529
Durbin-Watson stat	2.104047			

• بالنسبة لمتغيرة فرق لوغاريتم كتلة الأجور (DLPROL):

النموذج (05)

Null Hypothesis: D(LPROL) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.242826	0.0272		
Test critical values:	1% level	-3.670170		
	5% level	-2.963972		
	10% level	-2.621007		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPROL,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:16 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPROL(-1))	-0.394604	0.121685	-3.242826	0.0031
C	0.034304	0.017486	1.961820	0.0598
R-squared	0.273028	Mean dependent var	-0.011341	
Adjusted R-squared	0.247065	S.D. dependent var	0.065485	
S.E. of regression	0.056823	Akaike info criterion	-2.833424	
Sum squared resid	0.090407	Schwarz criterion	-2.740011	
Log likelihood	44.50136	Hannan-Quinn criter.	-2.803540	
F-statistic	10.51592	Durbin-Watson stat	2.065048	
Prob(F-statistic)	0.003055			

النموذج (06)

Null Hypothesis: D(LPROL) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.837415	0.0721		
Test critical values:	1% level	-4.296729		
	5% level	-3.568379		
	10% level	-3.218382		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPROL,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:16 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPROL(-1))	-0.553401	0.144212	-3.837415	0.0022
C	0.073098	0.036890	1.981479	0.0578
@TREND("1990")	-0.001693	0.001420	-1.191719	0.2437
R-squared	0.309356	Mean dependent var	-0.011341	
Adjusted R-squared	0.258197	S.D. dependent var	0.065485	
S.E. of regression	0.056401	Akaike info criterion	-2.818020	
Sum squared resid	0.085889	Schwarz criterion	-2.677901	
Log likelihood	45.27030	Hannan-Quinn criter.	-2.773195	
F-statistic	6.046962	Durbin-Watson stat	1.986712	
Prob(F-statistic)	0.006760			

النموذج (04)

Null Hypothesis: D(LPROL) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.675638	0.0092		
Test critical values:	1% level	-2.644302		
	5% level	-1.952473		
	10% level	-1.610211		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(LPROL,2) Method: Least Squares Date: 05/16/23 Time: 17:17 Sample (adjusted): 1992 2021 Included observations: 30 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPROL(-1))	-0.202435	0.075659	-2.675638	0.0121
R-squared	0.173102	Mean dependent var	-0.011341	
Adjusted R-squared	0.173102	S.D. dependent var	0.065485	
S.E. of regression	0.059548	Akaike info criterion	-2.771297	
Sum squared resid	0.102834	Schwarz criterion	-2.724591	
Log likelihood	42.56946	Hannan-Quinn criter.	-2.756356	
Durbin-Watson stat	2.198392			

الملحق رقم (03): نتائج تقدير النموذج المستخدم في الدراسة:

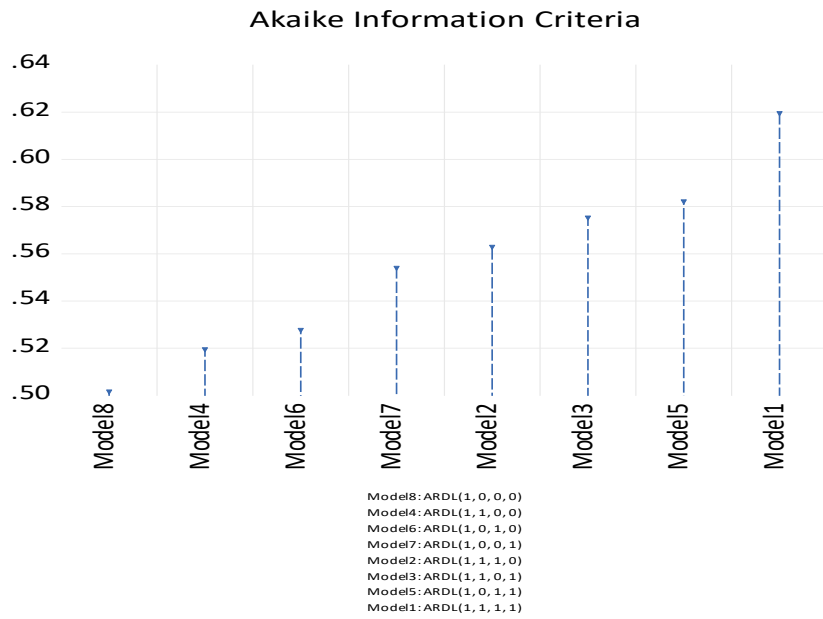
• بالنسبة لتحديد فترة التأخير المثلى:

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-23.17148	NA	7.19e-05	1.811432	1.998258	1.871199
1	116.4072	232.6311*	1.92e-08*	-6.427145*	-5.493013*	-6.128308*
2	126.6828	14.38584	3.00e-08	-6.045518	-4.364081	-5.507612

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: LCPI LCIC LV LPROLL
 Exogenous variables: C
 Date: 05/16/23 Time: 18:04
 Sample: 1990 2021
 Included observations: 30

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

• بالنسبة لاختيار أحسن النماذج المرشحة:



- بالنسبة لاختيار أحسن نموذج من بين النماذج المرشحة:

Dependent Variable: LCPI				
Method: ARDL				
Date: 05/16/23 Time: 18:19				
Sample (adjusted): 1991 2021				
Included observations: 31 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LCIC LV LPROLL				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 8				
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LCPI(-1)	0.729208	0.098677	7.389815	0.0000
LCIC	0.728049	0.314814	2.312636	0.0289
LV	0.924177	0.449127	2.057719	0.0498
LPROLL	0.143171	0.112134	1.276788	0.2130
C	-2.455146	1.547999	-1.586013	0.1248
R-squared	0.770185	Mean dependent var		5.359418
Adjusted R-squared	0.734829	S.D. dependent var		0.561127
S.E. of regression	0.288951	Akaike info criterion		0.501571
Sum squared resid	2.170810	Schwarz criterion		0.732859
Log likelihood	-2.774348	Hannan-Quinn criter.		0.576965
F-statistic	21.78359	Durbin-Watson stat		2.251211
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				